التحليل المالي

الأستاذ الدكتور
محمد الفاتح محمود بشير المغربي



الأكاديمية الحديثة
للكتاب الجامعي

التحليل المالي



التحليل المالي

الأستاذ الدكتور

محمد الفاتح محمود بشير المغربي

أستاذ إدارة الأعمال وعميد كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية

جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – السودان

المدرب المعتمد بالمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية

البحرين - المنامة

2022م



الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي

الكتاب : **التحليل المالي**

المؤلف : أ. د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي

رقم الطبعة : الأولى

تاريخ الإصدار : 2022م

الناشر : الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي

العنوان :82 شارع وادي النيل المهندسين ، القاهرة ، مصر

تلفاكس : 561 33034 (00202) 0122/1734593

البريد الإليكتروني: m.academyfub@yahoo.com

رقم الإيداع : 10917 / 2021

الترقيم الدولي : 5 – 024 – 831 – 977 - 978

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد مفتاح الرحمة وعين النعمة المبعوث رحمة للعالمين، الذي زكاه ربه وأعلى قدره وخلقه فقال: (وإنك لعلى خلق عظيم) [القلم: 4] وعلى آله وصحبه الطيبين الطاهرين الذاكرين إلى يوم الدين وبعد،

يعتبر التحليل المالي من أهم مجالات المعرفة، التي تنير الطريق أمام كل طائفة من الطوائف المستخدمة للقوائم المالية، والمهتمون بالمنشآت العامة والخاصة، وكل من يعنيه المال الخاص والعام وترشيد استخدامه. حيث أن التحليل المالي من أهم الوسائل والأدوات التي تمكن من الإسهام الفعال في ترشيد القرارات والسياسات والخطط بالإضافة إلي تقييم المنشآت تقييماً شاملاً أو جزئياً. كما أن الغرض الأساسي من التحليل المالي هو معرفة الحالة المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة باعتبارها المرتكز الأساسي لأي سياسة مستقبلية، ومن هنا يأتي دور التحليل المالي وأهميته في التنبؤ بالخسائر قبل حدوثها لمساعدة الجهات المعنية لاتخاذ القرارات الملائمة، ويعتبر التحليل المالي أداء للإدارة لقياس ومتابعة النتائج التي تحققها المنشأة بغاية تصحيح الانحرافات ووضع الحلول المناسبة لها. يعتبر التحليل المالي المرتكز الأساسي لاتخاذ قرارات الاستثمار ويمكن الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات وذلك مما يوفره من مؤشرات ومعلومات كافية تساعد على التنبؤ بالمستقبل واتخاذ القرارات، لذا تعد قرار الاستثمار من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة المالية للمنشأة والتي تسعى من خلالها إلي تحقيق الأهداف وتعظيم العائد على الاستثمار وبالإضافة إلي أن قرار الاستثمار يرتبط ارتباطاً وثيقاً بنجاح المنشأة في المستقبل. كما أن قرارات الاستثمار هي ذات قيمة وأهمية للمستثمرين مما يتطلب تحليل القوائم المالية للشركة لذلك نجد أن عملية اتخاذ القرارات هي عملية معقدة ومتشابكة لأنها تخضع إلي أطراف خاصة وقواعد محددة بل تعتمد على الحالة الذهنية لمتخذ القرار وعادة ما يلجأ المستثمر في البدء إلي تحليل القوائم المالية للشركة التي يرغب في الاستثمار فيها حتى يتمكن من اتخاذ قراره الاستثماري بصورة رشيدة.

لقد جاء هذا الكتاب في ثمانية فصول حيث تناول الفصل الأول التحليل المالي والفصل الثاني القوائم المالية والفصل الثالث معايير إعداد القوائم المالية والفصل الرابع جودة التقارير المالية والفصل الخامس الممارسات الخاطئة والتلاعب في التقارير المالية وجاء

الفصل السادس الفشل المالي وتناول الفصل السابع مخاطر الاستثمار وأخيراً الفصل الثامن بعنوان تقييم المشروعات.

وبعد فإن هذا جهد المقل، فإن كان حقاً فمن الله عز وجل وإن كان غير ذلك فمن نفسي ومن الشيطان. وأملي ممن يقرأ هذا الكتاب توجهي بالنصح والإرشاد، والدال على الخير كفاعله.

سائلين المولى الكريم تبارك وتعالى أن يتقبل هذا العمل وأن يكون هذا الكتاب إضافة مفيدة إلى المكتبة الإدارية يسترشد بها المؤلفون ويستضئ بها طلاب العلم.

والله من وراء القصد وهو سبحانه الهادي إلى سواء السبيل،،،

المؤلف

الفصل الأول

التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي مهم جداً لتقويم الأداء والحكم على مدى كفاءة الإدارة والسياسات المالية للمنشأة والتعرف على المركز المالي وتقويم الربحية ومدى القدرة على الاستمرارية، كذلك فإن التحليل المالي يوفر للإدارة أدوات للتخطيط والرقابة.

بالإضافة إلي ذلك فإن التحليل المالي يساعد في تحديد إمكانية سداد الالتزامات والتأكد من سلامة الموقف المالي وذلك عن طريق تقويم السيولة.

أولاً: مفهوم وأهمية وأهداف التحليل المالي:

تعريف التحليل المالي:

تم تعريف التحليل المالي بأنه:

- ❖ هو عبارة عن (عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي يساهم في تحدي أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المنشأة بقصد اتخاذ القرارات)[1].
- ❖ كما عرف فإنه هو عبارة عن (مجموعة من الدراسات التي تجرى علي البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مدلولاتها وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون مخفية وراء نجمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي، كما يساهم في استطلاع المستقبل، وفي تشخيص المشكلات وتحديد الخطوط الواجبة الإتباع من أجل حلها) [2].
- ❖ وأيضاً عرفة بأنه هو (فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمنشأة معينة عن فترة أو فترات ماضية بقصد تقويم معلومات تفيد عن مدى تقدم المنشأة خلال فترة الدراسة والتنبؤ بنتيجة أعمال ونشاط المنشأة عن فترات مقبلة)[3].

1- د/ محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، عمان دار وائل للنشر، 2004، ص3.

2- د/ حسن محمد كمال، التحليل المالي، القاهرة مكتبة عين شمس، 1986، ص5.

3- هشام أحمد حسبو، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبة، القاهرة مكتبة عين شمس، 1980، ص8.

- وأيضا عرف بأنه هو (عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي بهدف تقويم أدائه من زوايا عديدة بغرض تحديد جوانب القوة والضعف ومن ثم استفادة الأطراف المعنية من المعلومات التي يوفرها التحليل الرشيد لاتخاذ قراراتهم) [(1)].
- كما يمكن تعريف التحليل المالي بأنه: (مجموعة من البيانات والمعلومات التي ما تظهرها الميزانية العمومية وقائمة نتائج الأعمال والتقارير التي تصدر عن المنشآت والشركات ذات العلاقة بهدف الكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي للمشروع).
- كما يعرف التحليل المالي بأنه: (الوسيلة الهادفة إلي تحديد مجموعة من العلاقات أو المقاييس على شكل نسب مالية أو اتجاهات تخص أنشطة المشروع التشغيلية والاستثمارية والتمويلية كما تظهر القوائم المالية ومصادر المعلومات الأخرى مع شرحها وتفسيرها في خدمة قرارات الجهات ذات العلاقة) [(2)].

من خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن هذه التعريفات تناولت تعريف التحليل المالي من كل جوانبه فقد عرف بأنه عملية استكشاف واشتقاق مؤشرات كمية ونوعية كذلك عرف بأنه مجموعة الدراسات التي تجرى على البيانات المالية بهدف توضيح المعلومات، كما تناوله آخر بأنه فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة عن فترة ماضية، كما عرفه آخر بأنه مجموعة من البيانات والمعلومات لتوضيح نقاط القوة والضعف في المركز المالي، كما عرف بأنه وسيلة لتحديد العلاقات والمقاييس في شكل نسب مالية.

أهمية التحليل المالي:

تتمثل أهمية التحليل المالي في الآتي [(3)]:

1) تنبع أهمية التحليل المالي من المعلومات المالية التي يقدمها لخدمة الأطراف المختلفة وهذه المعلومات وأن اعتمدت في تقريرها على البيانات المالية التاريخية إلا أنها تستخدم في ترشيد الكثير من القرارات الاستثمارية والتمويلية والإدارية لجهات داخل المنشأة وخارجها.

1- د/ أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومواجهة الأداء والاستثمارات في البورصة، الإسكندرية الدار الجامعية، 2005، ص40.

2- مرجع سبق ذكره، ص12.

3- عبد الحميد أبو ناعم، أساسيات الإدارة المالية، القاهرة 1998، ص197.

2) كذلك يساعد التحليل المالي في تحديد إمكانية سداد الالتزامات قصيرة الأجل، وهل نسبة مصروفات المنشأة إلي إيراداتها عالية أو منخفضة بالمقارنة مع نسب السنة السابقة ومع نسب الشركات الأخرى.

3) التحليل المالي ضرورياً للمديرين الماليين أن عليهم التأكد من سلامة الموقف المالي لمنشأتهم وتجنيبها المشاكل المترتبة على عدم وجود سيولة كافية وبالتالي فإن المدير المالي الذي لا يعتمد على التحليل يكون مقصراً في أعماله.

4) كذلك يفيد التحليل المالي في تحديد الثمن الذي يجب دفعه في حالات الاندماج والسيطرة، كما أن التحليل المالي يستخدم في التنبؤ بتعثر الشركات، تفيد عملية التحليل المالي في التعرف على نمط التمويل خلال الفترة الماضية وذلك خلال إعداد قائمة حركة الأموال كما يفيد التحليل أيضاً في التعرف على ربحية المنظمة ومديونيتها ومستوى السيولة وقياس كفاءة استخدام الأموال داخل المنظمة وذلك من خلال تحليل المؤشرات المالية المختلفة، وكذلك يفيد في مقارنة أداء المنظمة بمتوسطات الصناعة وبمتوسط الأداء التاريخي وذلك من خلال التحليل المقارن للنتائج المالية.

وبشكل عام فإن أهمية التحليل المالي للمنشأة تنتج من حقيقة أنه يساعد في تحقيق الأغراض التالية[1]:

- معرفة الوضع المالي السائد في المنشأة.
- تحديد قدرة المنشأة على الاقتراض والوفاء بالديون
- الوصول إلي القيمة الاستثمارية للمنشأة وجدوى الاستثمار في أسهمها.
- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية والبيعية والتخطيط لها.
- الاستفادة منه في اتخاذ القرارات لأغراض أحكام الرقابة الداخلية.
- الحكم على مدى كفاية إدارة المنشأة.
- توضيح الاتجاه العام لفاعلية المنشأة.

1- المرجع السابق، ص198.

مدى أهمية التحليل المالي لمستخدمي القوائم المالية:

تتمثل أهمية التحليل المالي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية:

أن استخدام البيانات التي يقوم بنشرها المورد والمنافسين يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي تمنح له ممثالة لغيره وتتم المقارنة باستخدام القوائم المالية عن طريق حساب متوسط فترة الائتمان فقد يتضح للعميل أن متوسط فترة الدفع التي يقوم بمنحها المورد أقل من تلك التي تمنح من المورد نفسه لعملاء آخرين لذلك فإن تحليل العميل للمركز المالي للمورد يمكنه من الحصول على أفضل شروط كذلك يفيد التحليل المالي من خلال استخدام النسب المالية في تحديد أوجه القوة ومصادر الضعف للمنظمة.

أهمية التحليل المالي من وجهة نظر العاملين:

من المفيد للعملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال، كما أن معلومات القوائم المالية توضح للعاملين مدى متانة المركز المالي لمنشأتهم وقدرتها على الاستمرارية في المستقبل لحفظ وظائفهم.

أهمية التحليل المالي لإدارة المشروع:

تهتم الإدارة بكل جوانب المركز المالي، خاصة وأنها تعمل لتحقيق مصلحة الملاك والتي تتمثل في تعظيم قيمة حق الملكية وأيضاً الدائنون من حيث التأكيد على سداد مستحقاتهم عندما يحين أجل استحقاق وبذلك يمكن للإدارة استخدام النسب المالية كمؤشرات لتوجيه الأداء من فترة لأخرى وكذلك يساعد المدير في المتابعة المستمرة للتغيرات والإجراءات لتصحيح الأوضاع.

أهداف واستخدامات التحليل المالي:

تتمثل أهداف التحليل المالي في الآتي[1]:

- ☒ دراسة البيانات التي تحتويها القوائم المالية بعد إعادة تبويبها بما يتناسب مع الغرض من التحليل، واستخدام مجموعة من المؤشرات والأساليب بهدف إبراز العلاقات التي تربط بين العناصر والبنود المختلفة للقوائم المالية وإظهار التغيرات التي طرأت على هذه العناصر.
- ☒ التحليل المالي ضرورة لإظهار العلاقات والاتجاهات التي يمكن أن تكشف عنها القوائم المالية، كما يساعد في التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتأكيد أو تعني التوقعات السابقة.

1- أحمد فؤاد عبد الخالق، موضوعات في التحليل المحاسبي، القاهرة دار الثقافة العربية، 1995، ص ص9-10.

☒ يحتاج التحليل المالي الدقيق للقوائم المالية إلي ضرورة النظر إلي ما بين أرقام وسطور القوائم المالية فيجب أن يتمثل في:

- تقييم النوعية وجودة محتويات القوائم المالية.
- فهم السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.
- استخدام كافة الأساليب التحليلية الممكنة لتحليل وتفسير النتائج الفعلية في ضوء علاقات البيانات التاريخية.

كما يمكن حصر أهم الأهداف فيما يلي[1]:

☒ معرفة المركز المالي للمنشأة.

☒ الحكم على مدى كفاءة إدارة المشروع.

☒ تحديد المركز الائتماني للمنشأة.

☒ تخطيط السياسات المالية للمنشأة.

☒ اختيار مدى كفاءة العمليات المختلفة.

كما يهدف التحليل المالي بشكل عام إلي تقييم أداء المشروع من زوايا متعددة وبكيفية تقدم أهداف مستخدمي المعلومات ممن لهم مصالح مالية في المشروع وذلك بقصد تحيد جوانب القوة ومواطن الضعف ومن ثم الاستفادة من المعلومات التي يوفرها التحليل المالي لهم في ترشيد قراراتهم المالية ذات العلاقة بالمشروع.

أيضاً يمكن حصر أهداف التحليل المالي في الجوانب التالية[2]:

☒ تقييم ربحية المشروع.

☒ تقييم المركز المالي للمشروع.

☒ تقييم مدى كفاءة سياسات التمويل.

☒ تقييم المركز الائتماني للمشروع.

☒ تقييم المركز التنافسي للمشروع.

☒ تقييم قدرة المشروع على الاستمرارية.

☒ استنباط بعض المؤشرات التي توفر للإدارة أدوات التخطيط والرقابة ولتقييم الأداء.

1- د/ عبد المعطي الرشيد، د/ حسين خربوش، مرجع سابق، ص60.

2- المرجع السابق، ص20.

استخدامات التحليل المالي:

التحلي المالي يعتبر وسيلة فاعلة لمعرفة طبيعة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المشروع ومفردات أصوله ومفردات خصومه وإيراداته ومصروفاته.

لذلك فإن التحليل المالي يهدف إلي إثارة الأسئلة وتوجيه الانتباه إلي النقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول التي غالباً ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية وعامة تطبقها المنشأة وإثارة الأسئلة هذه تفيد كثيراً في المدير الذي يطلع على نتائج التحليل من تحديد درجة الأداء الذي يطلع على نتائج التحليل من تحديد درجة الأداء في الماضي والحاضر للمنشأة التي يعمل بها وبالتالي تمكنه من عمل خطط للمستقبل في ضوء إنجازات الماضي، لذلك الغرض الأساسي من التحلي المالي هو مد الإدارة والمستثمرين والمقرضين بالمعلومات المالية التي يستخدمونها في[1]:

- قياس ربحية المنشأة وقياس سيولتها.
- إعداد التنبؤات المالية.
- التخطيط المالي للمنشأة.
- الرقابة المالية.
- تقييم مدى كفاية الإدارة في المنشأة بشكل عام ومدى نشاط دوائرها المختلفة.
- إظهار مدى نجاح المنشأة.

كما يمكن استعمال التحليل المالي لعدة أغراض أهمها[2]:

1/ التحليل الائتماني:

يهدف إلي التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المقرض.

2/ التحليل الاستثماري:

يستعمل في تقويم الاستثمار في أسهم الشركات والقرض وبالتالي تقييم المؤسسات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والمؤسسات.

3/ تحليل الاندماج والشراء:

قد ترغب شركة في شراء شركة أخرى أو انضمام شريكين أو أكثر معاً لتكوين شركة جديدة ولابد من التقويم وتقدير الأداء المستقبلي.

1- د/ زياد رمضان، د/ محمود الخلايلة، مرجع سابق، ص9.

2- عبد الحليم الراجع، وعلي ربايعة، الإدارة والتحليل المالي، عمان جار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000، ص ص141-142.

4/ تحليل تقويم الأداء:

فـإن تقـويم أداء المؤسسـة يعتمـد عـلى تقـويم ربحيتهـا وكفاءتهـا في إدارة موجوداتهـا، وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلا من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

5/ التخطيط:

حيث تتعرض المؤسسة إلي تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطـط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات وذلك لا يتم إلا من خلال تحليل أداء المؤسسات في السـنوات السابقة باستعمال التحليل المالي. عموماً يـرى الباحـث أن التحليـل المـالي لـه اسـتعمالات في مجالات عديدة فهو يستعمل لقياس نجاح المنشأة من حيث تحقيق الأرباح ومـدى الموزعـة على المساهمين والملاك بالإضافة لذلك من جانب آخر فهـو يسـاعد في قيـاس سـيولة المنشـأة والتي بدورها تؤدي إلي تقليل ومواجهة المخاطر.

كـذلك مـن ناحيـة أخـرى يسـتعمل في تحليـل الاسـتثمار لاختيـار أفضـل الاقتراحـات الاستثمارية التي تحقق عائد أفضل، بالإضافة لتلك فهو يستعمل في تقـويم الأداء في الفـترات الماضية والتعرف على نقاط الضعف ومعالجتها.

ثانياً: مداخل وأساليب ومعايير والنسب المالية للتحليل المالي

مفهوم مداخل أو مناهج التحليل المالي:

يقصد بالتحليل المـالي المـنهج الـذي يسـتنتجه المحلـل المـالي في تحليـل البيانـات الماليـة المنشورة، وبهذا المعنى يختلـف المـنهج عـن الأسـلوب في تحليـل الربحيـة، وتحليـل الائـتمان وتحليل الاستثمار تعتـبر أمثلـة عـلى منـاهج التحليـل بيـنما أسـلوب الاتجاهـات، أو أسـلوب النسب المالية أو أسلوب التدفقات النقدية هي أمثلة على أساليب التحليل المالي.

أنواع مداخل أو مناهج التحليل المالي[1]:

1/ من حيث المضمون:

يتم تقسيم مداخل التحليل المالي من حيث المضمون إلي قسمين رئيسيين هما:

أ- المدخل الكمي للتحليل المالي: بموجب هـذا المـدخل أو المـنهج في التحليـل تـنحصر نطاق عملية التحليـل المـالي في الجانـب الكمـي مـن المشـكلة أو الظـاهرة محـل الدراسة والتحليل.

1- د/ محمد مطر، مرجع سابق، ص ص21-22.

ب- المدخل النوعي: بموجب المدخل يتعدى اهتمام ونطاق مهام المحل المالي نطاق الكم إلي دراسة جانب الكيف أو النوع للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة.

2/ من حيث الأغراض والأهداف:

أ-تحليل الاستثمار: يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل المالي فئة من المستثمرين بالمساهمين الحاليين والذين يهمهم الحصول على معلومات حول:

1) القوة الايرادية للمنشأة حاضر أو مستقبلاً.
2) فرص استمرارية المنشأة ومعدلات النمو المتوقعة فيها.
3) مدى كفاءة إدارة المنشأة في رسم سياساتها التمويلية ومن ثم مدى كفاءتها في استقلال الموارد الاقتصادية المتاحة للمنشأة "الاستثمار، الإدارة، الأصول"
4) المؤشرات عن المخاطر التي تحيط باستثماراتهم في المنشأة لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس.

من أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق تلك الأغراض هي:

☒مؤشرات الربحية.

☒مؤشرات الدفع المالي أو الملائمة.

☒مؤشرات الأداء.

☒مؤشرات السوق.

أ- تحليل الائتمان: يسلك هذا المدخل الدائنون في الأجل القصير وفي الأجل الطويل وذلك بقصد الحصول على معلومات حول:

1) قدرة المنشاة على الوفاء بأصل الدين وتسديد فوائد عند استحقاقها.
2) سياسات التمويل المتبعة وآثارها على هيكل رأس مال المنشأة.
3) مدى المخاطرة التي تحيط بديونهم لدى المنشأة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإفلاس.
4) مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات.

من أهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال:

☒مؤشرات السيولة في الأجل القصير.

☒مؤشرات الملائمة أو الدافع المالي في الأجل الطويل.

☒التدفق النقدي في الأجلين الطويل والقصير.

ب- تحليل الأداء: يهم إدارة المشروع في أغراض الرقابة والتحقيق وتقيم الأداء ومع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة إلا انه يمكن للإدارة الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة.

ت- مداخل أخرى للتحليل المالي: بالإضافة للمداخل التقليدية للتحليل المالي برزت حديثاً مداخل أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة وشخصية مثل:

☒التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع.

☒التحليل المالي لأغراض دمج المشروعات.

☒تحليل المحافظ الاستثمارية.

أساليب ومقومات التحليل المالي:

أولاً: أساليب التحليل المالي:

يعتبر التحليل المالي للبيانات المحاسبية الوسيلة التي تمكن من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة الشركة مصدر البيانات يقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على منهج المقارنة، لذلك تتعدد أساليبه حسب اتجاه وطبيعة ومجال المقارنة على النحو الآتي[(1)]:

1/ التحليل الرأسي:

فحسب اتجاهات المقارنة يمكن للتحليل المالي أن يكون رأسياً متى تمت المقارنة بين أرقام حدثت في نفس الفترة المالية كالمقارنة بين صافي الربح للفترة المحاسبية الجارية لمبيعات نفس الفترة.

2/ التحليل الأفقي:

يمكن أن يكون التحليل المالي أفقاً متى تمت المقارنة بين قيم البند نفسه ولكن على مدار عدة سنوات سابقة ويطلق على هذا النوع مصطلح تحليل الاتجاهات، تعتبر القوائم المالي المقارنة هي من أبسط أشكال التحليل المقارن.

3/ تحليل النسب المالية:

يمكن للتحليل المالي أن يتخذ شكل النسب المالية ذلك عن طريق المقارنة بين بند معين من بنود قائمة مالية معينة وبند آخر في نفس القاعدة أو في قائمة أخرى معدة للشركة خلال الفترة المحاسبية نفسها.

1- المرجع سابق، ص ص 24-25.

4/ تحليل المكونات "مقاييس المعلومات":

من أحدث أساليب التحلي المالي، ما يقوم على المفـاهيم المشـتقة مـن النظريـة الحديثـة للمعلومات، ويطلق عليه مصطلح تحليل "مكونات" وفي هذا الأسلوب تنسب قيمـة البنـد في قائمة معينة إلي القيمة الإجمالية للباب الذي ينتمي إليه لتظهير في صورة كسر ثم بعـد ذلـك تستخدم الدالة اللوغرثمية ليتم اشتقاق مؤشرات تقيس قيمة المعلومات التـي تتـوفر بسـبب التغير الحادث في قيمة البند على مدار الفترة المحاسبية.

ثانياً: معايير التحليل المالي:

تعرف المعايير بأنها: (أرقام معينة تستخدم كمقياس للحكم بموجبها على ملائمة نسـبة أو رقم ما فعند استخراج منسبة السيول فلابد من الحكم عليها هل هي مرتفعـة أو منخفضـة، ومثل هذا القرار يحتاج إلي مقياس أو معيار محدد)[1].

تتمثل خصائص معايير التحليل المالي على النحو التالي[2]:

☒ الواقعية أي إمكانية تنفيذ المعيار فلا يتصف بالمثالية.

☒ أن يتصف المعيار بالاستقرار إلي حد ما.

☒ البساطة والوضوح وسهولة التركيب.

تتمثل أنواع معايير التحليل المالي في[3]:

1/ المعايير المطلقة:

هي النسب والمعدلات التي تستخدم كمعايير للحكم عـلى وضـع المؤسسـة بـالرغم مـن اختلاق نوع الشركة وعمرها والصناعة ووقـت التحليـل وأغـراض المحلـل ويؤخـذ عـلى هـذه المعايير أنها مؤشر مالي ضعيف المحلول لصعوبة تطبيقها على كل الشركات.

2/ معايير الصناعة:

هي المعيار الذي يستخدم لصـناعة محـددة حيـث يـتم مقارنـة أداء الشركـة في صـناعة معيار تلك صناعة الذي عادة يوضع من قبـل غـرف الصـناعية في البلـد فـإذا تبـين أن هنـاك تطابق أو فرق بسيط قيل بأن المؤسسة تعمل ضمن المعدل السائد وأن كانت نسبة المؤسسة أعلى من المعدل فتقييم بأنها أعلى من العدل.

وقد واجه هذا المعيـار صـعوبات منهـا صـعوبة تحديـد وتصـنيف الصـناعات وصـعوبة المقصود بالصناعة الواحدة واختلاق الظروف التاريخية والحجم واختلاق الأساليب والأهداف لكل مؤسسة.

1- عبد الحليم كراجة، وعلي ربايعة، مرجع سابق، ص ص145-146.

2- مرجع سابق، ص150.

3- مرجع سابق، ص155.

3/ المعيار التاريخي:

يعتمد هذا المعيار على دراسة الأداء في الماضي باعتباره معياراً للحكم على أدائها المالي واتجاهاته عادة ما يستخدم هذا المعدل عن طريق إيجاد المتوسط الحسابي لنفس النسبة في فترات سابقة محددة.

هذا المعيار يعاني من بعض الصعوبات هي:

☒ تقدير عدد الفترات الواجب استخدامها لاستخراج المعدل المطلوب.

☒ صعوبة انطباق الماضي على المستقبل في حالة تغيير الظروف الداخلية والخارجية.

4/ المعيار المخطط:

يقوم هذا المعيار على أساس وضع أهداف الأنشطة معينة من قبل إدارة الشركة ومقارنة ما كان متوقعاً ومما حققته الشركة فعلاً.

مقومات التحليل المالي:

لكي تنجح عملية التحليل المالي في تحقيق أهدافها وأغراضها المنشودة لابد من توفر مجموعة من المتطلبات أو الشروط التي تشكل في مجموعة ركائز أساسية للتحليل المالي فيما يلي[1]:

1) أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المحلل المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية أو الموثوقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن في الموضوعية من جهة والملاءمة كم جهة أخرى.
2) أن يسلك المحلل المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التحليل.
3) أن تتوفر لدى المحلل خلفية عامة عن المنشأة ونشاطها والصناعة التي تنتمي إليها وكذلك البيئة العامة المحيطة بها الاقتصادية والاجتماعية والسياسات.
4) أن لا يقف المحلل عند مجرد كشف عوامل القوة ومواطن الضعف في نشاط المشروع بل أن يسعى وهو الأهم إلي تشخيص أسبابها واستقراء اتجاهاتها المستقبلية.
5) أن يتسم المحلل المالي نفسه بالموضوعية وذلك بالتركيز على فهم دوره والمحصور في كشف الحقائق كما هي قبل أن يقوم بتفسيرها بصورة مجردة بعيدة عن التحيز

1- د/ محمد مطر التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات واستخدامات العلمية، مرجع سبق ذكره، ص5.

الشخصي، وذلك ليقوم بعد ذلك في تقديم تقريره بما يتضمنه من مؤشرات وبدائل تخدم متخذ القرار مع مراعاة التوصية بما يراه البديل الأفضل منها.

أدوات التحليل المالي:

أهم أدوات التحليل المالي التي تتمثل في النسب المالية:

وتُعرف النسب المالية بأنها: (علاقة تربط بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية، وقد تتواجد البنود التي تدخل في اشتقاق النسبة المالية على القائمة المالية نفسها كما قد تتواجد هذه البنود على قائمتين ماليتين)[1].

الهدف من استخدام النسب المالية[2]:

- ☒ يهتم المدير المالي باستخدام النسب المالية بهدف المحافظة على سلامة القرار المالي والعمل على تحقيق أعلى ربحية ممكنة في ضوء التأكد من تحقيق السيولة الملائمة وبالقدر المناسب لتقوية المركز المالي للمشروع.
- ☒ بالإضافة لذلك يبن استخدام النسب المالية في التحليل المالي بإلقاء الضوء على جوانب الضعف والقوة في المشروعات من خلال حساب العلاقات الاستراتيجية في نطاق المقارنة بين الأرقام في القوائم المالية ويتم ذلك عن طريق:

1. القياس في الوقت وذلك عن طريق مقارنة النسب المالية للمشروع في فترات زمنية مختلفة.
2. قياس نوع النشاط وذلك بقياس النسب المالية للمشروع والمماثلة لها في المشروعات الأخرى ذات النشاط المشابه.

مميزات التحليل المالي بالنسب:

يتميز التحليل المالي بعدد من المميزات هي[3]:

1. سهولة احتساب النسبة المالية.
2. إمكانية استعمال النسب في المقارنة من سنة إلي أخرى أو بين منشأة وأخرى.
3. كشف المعلومات التي لا تكشفها الحسابات الختامية والميزانية العمومية.

هنالك عدة انتقادات موجهة وهي:

1. أنها تعتمد على البيانات المالية التاريخية وهذه لا تعطي الصورة الحقيقة للوضع الاقتصادي الجاري للمنشأة.

1- المرجع السابق، ص31.

2- عبد الفتاح دياب حسين، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، القاهرة المجموعة الاستشارية العربية، 1996، ص223.

3- المرجع السابق، ص224.

2. تتوفر البيانات المالية بعد نهاية السنة المالية وتكون معبرة عن الظروف الاقتصادي التي كانت سائدة خلال السنة التي أعدت عنها وهذه الظروف لا يتوقع استمرارها بعد تلك السنة.
3. تستخدم للمقارنة بيم المنشآت المتنافسة والتي قد تتبع سياسات محاسبية مختلفة وهذه تؤدي إلي التوصل إلي أرقام متباينة وهي مستوى المنشأة عبر السنين فإن الأرقام تصبح غير قابلة للمقارنة لتغير الظروف الاقتصادية العامة واختلاق مزيج المنتجات والتغير في المناصب الإدارية فهذه الأمور من الصعب فصل آثارها على النسب المالية.
4. تفترض الكثير من النسب المالية تصفية المنشأة محل التحليل وهذا افتراض لا يساير واقع الأعمال فهي وحدات مستمرة.

هناك عدد من الشروط التي يجب توفرها عند استخدام النسب المالي هذه الشروط هي[1]:

1. الاهتمام بتقديرات احتياطات الاستهلاك والديون المشكوك فيها والديون المدعومة في فترات المقارنة وذلك لأنها تقديرات لا تصور فعلاً الواقع الحقيقي.
2. أن النماذج المالية والمحاسبية المستخدمة في المقارنة لابد أن تكون موحدة لأن اختلافها يساهم في اختلاف المقارنة.
3. أن تعالج الأرقام المستخدمة في النسب المالية على أساس إيجاد نوع من الارتباط بينها يخدم هدف عملية التحليل.
4. أن يراعي ربط المقارنة الزمنية بالأحوال الاقتصادية السائدة في كل فترة زمنية حتى تكتمل صورة التحليل.
5. أن تكون المعلومات المختارة للمقارنة والتحليل مرتبطة أساساً بالمشكلة المراد بحثها.

خطوات إجراء التحليل المالي باستخدام النسب المالية[2]:

☒ أولاً: الاختيار الدقيق للقوائم المالية والكشوف المالية بما يساهم في تحليل المشكلة المراد بحثها وذلك بإيجاد نوع من التناسب في تكوين نسب مالية ذات دلالات معينة.

1- عبد الفتاح دياب حسين، مرجع سبق ذكره، ص ص225-226.

2- مرجع سابق، ص229.

☒ثانياً: المقارنة بين النسب المالية المستخدمة للمشروع مع مثيلاتها في المشروعات المشابهة بهدف تقييم الظروف المالية للمشروع بالنسبة للمشروعات المشابهة.

☒ثالثاً: قياس الانحرافات الناتجة عن عملية المقارنة بين النسب المالية وبيان إذا ما كانت انحرافات سلبية أو إيجابية.

☒رابعاً: إجراء مقارنات زمنية لنفس المشروع في فترات متعددة لمعرفة التطور التاريخي ومعدلات النمو والانكماش في الأداء.

أنواع النسب المالية:

حيث تتمثل أنواع النسب المالية باختلاف مجالاتها وأغراضها[1]:

1/ حسب المجال:تصنف النسب المالية حسب المجال الذي تشتق منه إلي فئتين هما:

- ❖ النسب اتجاهية: **(Trend Ration)** وتكون عندما تمثل النسب المالية حركة أو تجاه تغير قيمة بند معين من بنود القوائم المالي على مدار فترة زمنية معينة ويدخل هذا الأسلوب في تحليل النسب المالية ضمن ما يعرف بأسلوب التحليل المالي الأفقي.
- ❖ النسب الهيكلية: **(Stricture Ration)** وهي النسب المالي التي تمثل العلاقة بين قيمة بندين أو أكثر من بنود القائمة المالية في لحظة زمنية معينة وعلى مدار نفس الفترة المحاسبية مثل نسبة التداول والمديونية والعائد على الأصول، والنسب الهيكلية يمكن اشتقاقها أما من بيانات قائمة الدخل فقط مثل نسبة مجمل الربح أو من بيانات قائمة المركز المالي فقط مثل نسبة السيولة أو من بيانات القائمتين معاً مثل معدل دوران الأصول.

2/ حسب الهدف منها: تم تقسيم النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي إلي أنواع عدية حسب الهدف المراد تحقيقه وتتمثل في:

أولاً: مجموعة نسبة السيولة:

- نسب التداول.
- نسبة التداول السريعة.
- نسبة المركز النقدي.
- نسبة المدفوعات النقدية اليومية.
- نسبة المخزون السلعي.

1- د/ محمد مطر، مرجع سابق، ص ص40-41.

1/ نسب السيولة:

جدول يوضح نسب السيولة

النسب	القانون	دلالة النسبة
نسبة التداول	الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة	قياس مدى قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل
نسبة السيولة السريعة	(الأصول المتداولة – المخزون السلعي) / الخصوم المتداولة	قياس مدى قدرة المنشأة في الوفاء بالتزاماتها خلال 3 شهور
نسبة النقدية	النقدية / الخصوم المتداولة	قياس مدى قدرة النقدية على سداد الخصوم المتداولة
متوسط فترة التحصيل	(رصيد الذمم × عدد أيام السنة) / صافي المبيعات الآجلة	قياس مدى قدرة السماح التي تمنحها المنشأة للمدينين
متوسط فترة الائتمان	(رصيد الدائنين × عدد أيام السنة) / تكلفة المبيعات	قياس مدى كفاءة الائتمان ومدى فاعلية السياسات الائتمان والتحصيل
متوسط فترة التخزين	(المخزون × عدد أيام السنة) / تكلفة البضاعة المباعة	قياس مدى عدد المرات التي تتخلص فيها المنشأة من بضاعتها خلال السنة
متوسط فترة سيولة المخازن	متوسط فترة التخزين + متوسط فترة التحصيل	قياس مدى كفاءة وفعالية المخزون خلال السنة

- المصدر: د/ محمد مطر، مرجع سابق، ص ص:**45-47**.

2/ نسب النشاط:

جدول يوضح نسب النشاط

النسب	القانون	دلالة النسبة
معدل دوران الأموال المتداولة	صافي المبيعات / الأصول المتداولة	قياس مدى قدرة الإدارة على توليد المبيعات باستخدام الأموال المتداولة
معدل دوران المدينين	صافي المبيعات الآجلة / رصيد المدينين	معرفة مدة ملائمة حجم الاستثمار في المدينين
معدل دوران الدائنين	تكلفة المبيعات / رصيد الدائنين	معرفة مدى النجاح في تحقيق الملائمة بين سياسة البيع والشراء
معدل دوران المخزون	تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون	قياس مدى عدد مرات المخزون خلال السنة
معدل دوران الأصول الثابتة	صافي المبيعات / الأصول الثابتة	معرفة مدى استخدام الأصول الثابتة في توليد المبيعات
معدل دوران مجموع الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	معرفة مدى استخدام الأصول الثابتة والمتداولة في توليد المبيعات

المصدر: د/ محمد مطر، مرجع سابق، ص ص:48-51.

3/ نسب الربحية:

جدول يوضح نسب الربحية

النسب	القانون	دلالة النسبة
هامش مجمل الربح	مجمل الربح / صافي المبيعات	معرفة قدرة الإدارة في التحكم على عناصر تكلفة المبيعات
نسبة ربح العمليات	صافي ربح العمليات / صافي المبيعات	معرفة مدى قدرة الإدارة في التحكم على جميع عناصر التكاليف

نسبة صافي الربح	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{صافي المبيعات}}$	معرفة مدى تأثير الضريبة على الأرباح
القوة الإيرادية	$\frac{\text{صافي ربح العمليات}}{\text{مجموع الأصول المشتركة في العمليات}}$	معرفة مدى قدرة الأصول المستخدمة في تحقيق الأرباح
نسبة صافي الربح إلي مجموع الأصول	$\frac{\text{صافي الربح بعد الضريبة}}{\text{مجموع الأصول}}$	معرفة مدى قدرة الأصول الثابتة المتداولة في تحليل الأرباح

المصدر: د/ محمد تيسير الرجبي، (عمان: جامعة القدس المفتوحة، 1998)، ص: 178.

4/ نسب هيكل رأس المال:

جدول يوضح نسب هيكل رأس المال

النسب	القانون	دلالة النسبة
نسبة الديون	$\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$	معرفة مدى الأهمية النسبية للأموال التي يقدمها الدائنين للتمويل الأصول
نسبة الديون طويلة الأجل	$\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{حقوق الملكية}}$	معرفة قدرة نجاح إدارة المنشأة في تحقيق الموازنة العامة
درجة الدفع المالي	$\frac{\text{التمويل الدائن}}{\text{التمويل الدائن + التمويل المساهمة}}$	معرفة مدى الاقتراض طويل الأجل مثل سندات أوراق الدفع
عدد مرات تغطية الأرباح للفوائد	$\frac{\text{الربح قبل الضرائب و الفوائد}}{\text{الفوائد السنوية}}$	معرفة مدى قدرة المنشأة على سداد قيمة الفوائد المستحقة عليها
عدد مرات تغطية الأرباح للتكاليف الثابتة	$\frac{\text{الفوائد المدينة +أقساط}}{\text{القروض طويلة الأجل}} + \frac{\text{الربح قبل الضريبة و الفائدة}}{\text{الفوائد المدينة}}$	

المصدر: د/ محمد مطر، مرجع سابق، ص ص:58-61.

5/ نسب السوق:

جدول يوضح نسب الربحية

النسب	القانون	دلالة النسبة
نسبة توزيع الأرباح	توزيعات السهم العادي / عائد السهم العادي	مدى قدرة استخدام هذه النسبة في تطبيق السياسات التي تتبناها إدارة الشركة في توزيع الأرباح على المساهمين
توزيعات السهم العادي	التوزيعات المعلن عنها المساهمين العاديين / عدد الأسهم العادية	مدى قدرة حملة الأسهم العادية على توزيعات أرباح مقدارها مثلاً 44 لكل سهم إلي نسبة توزيع تعادل 40% من رأس المال
السعر السوقي للسهم	سعر السهم السوقي / العائد على السهم	مدة قدرة قياس هذا المؤشر طول فترة استرداد الأموال المستثمرة في السهم ويخدم المقاييس في الأسهم من اختيار أسهم الشركات التي يضاربون عليها
القيمة الدفترية للسهم العادي	أرباح الأسهم العادية / عدد الأسهم العادية المصدرة	معرفة مدى هذه النسبة إذا انخفضت وكان دليلاً مشجعاً على الاستثمار عي أسهم الشركة أما إذا انخفضت القيمة الدفترية للسهم عن القيمة الاسمية فهذا دليل على أن الشركة قد حققت خسائر استهلكت جزءاً من رأسمالها

المصدر: د/ محمد مطر، مرجع سابق، ص ص:61-62.

الفصل الثاني
القوائم المالية

أولاً: القوائم المالية وكيفية إعدادها:

القوائم المالية هي بنظر للقوائم المالية على أنها مسئولية إدارة المنشأة وأنها جزء من منظومة الإفصاح المالي وتشمل التشكيلة الكاملة ومنظومة الإفصاح المالي قائمة المركز المالي أو الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التغيرات النقدية والإيضاحات المتصمة للقوائم المالية والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه القوائم.

وأيضاً مصطلح القوائم المالية لا يشمل بنود أخرى مثل تقدير مجلس الإدارة للكمية رئيس مجلس الإدارة وتطرحه الإدارة حتى تنعاشات وتحليلات وغيرها في البنود التي يمكن أن يحتوي عليها كثير مجلس الإدارة.

أهداف القوائم المالية:

الهدف الأساسي والعام للقوائم المالية بمعناها السابق توصيل معلومات الأصحاب المصلحية في المنشأة عن المركز المالي أنها ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك يجب أن تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية ومن هذا الهدف العام ويشتق منه أهداف وأجزاء.

القوائم المالية يمكن إيجازها فيما يلي:

1- إن القوائم المالية تفصح عن نتائج الوكالة الإدارية باعتبار الأداء المالي كما توضعه هذه القوائم المالية خاص بإدارة المنشأة كوكيل عن أصحاب المصلحة في المنشأة وبخاصة ++++.

2- أن القوائم المالية توصل معلومات الملاك على الشقة في الإدارة نفسها باعتبار إن القوائم المالية مسئولية إدارة المنشأة.

3- إن القوائم المالية لشركات الأموال ستيم مراجعتها وإبداء الرأي الفني عليها من جانب مراجع الحسابات المستقل.

4- إن القوائم المالية توصل معلومات تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وماضي حكمها.

5- إن القوائم المالية توصل معلومات مفيدة لتخزين قرارات إقامة المنشآت خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المنشأة.

أولاً: الميزانية العمومية:

المفهوم المحاسبي للميزانية هي عبارة عن صورة للمؤسسة في لحظة معينة من حياتها تبين الموارد المتاحة لها والاستخدامات التي وجهت إليها هذه الموارد[1].

الهدف من إعداد الميزانية العمومية:

الهدف من إعداد الميزانية العمومية أو قائمة المركز المالي هو توضيح أين تقف المنشأة أن الميزانية هي عبارة عن ملخص تاريخي لكل من الأصول أو المنافع الاقتصادية المستقبلية التي ستحصل عليها المنشأة، أو الحقوق التي تملكها الوحدة الاقتصادية كنتيجة لبعض العمليات الحالية والماضية، والالتزامات أو الخصوم الناتجة عن العمليات الماضية والحاضرة والتي تتطلب تسوية في المستقبل عن طريق استخدام أصول أو تقديم خدمات[2].

عناصر الميزانية العمومية:

1/ الأصول (الموجودات):

أ) الموجودات المتداولة: وهي الأصول التي يمكن تحويلها إلي نقد خلال الدورة التجارية أو خلال سنة وتمل النقد، الأسهم، والسندات القابلة للتسويق، المديونية، أوراق القبض، مخزون البضاعة والمصروفات مدفوعة مقدماً.

ب) الموجودات الثابتة: وهي الأصول التي يقتسمها المشروع بالاستعانة بها على أداء خدماته أو تسهيل القيام بعملياته التجارية وليس لإعادة بيعها وتشمل الأرض، البناء الآليات.

ج) الأصول المعنوية: مثل شهرة المحل، ومصرفات التأسيس وغيرها.

2/ المطلوبات:

المراد بالمطلوبات الالتزام القائم في حين الواجب سدادة بتحويل موجودات أو تقديم خدماته لطرق أخر في المستقبل نتيجة لعمليات تبادلية أو غير تبادلية أو إحداث في الماضي، ولكي يعتبر الالتزام مطلوب من مطلوبات المصرف يتعين أن تتوافر فيه الخصائص الإضافية التالية:

أ) التزام المصرف دون قيد أو شرط بالوفاء بالالتزام، أي عدم ارتباط التزام المصرف بالتزام مقبل على الطرف الآخر.

ب) قابلية الالتزام للقياس المالي في الحال بصورة موثوق بها.

ج) قابلية نقل أو قابلية تحويل أو قابلية وضع منفعة أحد موجودات المصرف في المستقبل تحت تصرف الطرف الآخر للوفاء بالالتزام سواء كان لأجل محدد أم عند الطلب.

1- د. محمود السيد، جامعة المنصورة، أسس المحاسبة، المكتبة المصرية، ص180-182.

2- المرجع السابق.

3/ حقوق أصحاب الاستثمار المطلقة وما في حكمها:

يقصد بحسابات الاستثمار المطلقة الحسابات النقدية التي يستلمها المصرف على أساس القبول العام منه وموافقة أصحاب الأموال باستعمالها واستثمارها بدون قيد أو شرط بما في ذلك خلطها باستثمارات المصرف واشتراك الطرفين بحصص شائعة فيما يتحقق من أرباح على أن يأخذ المصرف نصيبه من ربح أصحاب حسابات الاستثمار بصفته مضارب وتوزع الخسائر يقدر المساهمة في التمويل.

يقصد بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها القيمة المتبقية لأصحاب الحسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها في تاريخ قائمة المركز المالي من الحسابات أو المبلغ التي يستلمها المصرف بعد خصم مسحوباتهم أو سدادهم منها وإضافة ما يخصهم من الأرباح أو حسم ما يخصهم من الخسائر الناتجة عن الاستثمار.

4/ حقوق أصحاب الملكية:

يقصد بحقوق أصحاب الملكية مقدار ما يتبقى من موجودات المصرف بعد استبعاد المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، وصافي الدخل أو صافي الخسارة.

شكل يوضح الميزانية العمومية

الأصول	كلي	جزئي	الالتزامات	كلي	جزئي
الأصول المتداولة		×	حق الملكية		×
نقدية بالخزينة		×	رأس المال		×
نقدية بالبنوك		×	نتيجة النشاط		×
أوراق مالية		×	المسحوبات		×
أوراق القبض		×		××	
المدينون		×	الالتزامات المتداولة		×
البضاعة		×	أوراق الدفع		×
	××		الدائنون		×
الأصول الثابتة		×	البنوك		×
المباني		×	(أرصدة دائنة)		×
الأراضي		×		××	
الآلات		×	الالتزامات الثابتة	××	
السيارات		×	قرض برهن	××	
الأثاث		×			
	××				
مجموع الأصول	××		مجموع الالتزامات	××	

المصدر: د/ طارق عبد العال حماد، كلية التجارة، جامعة عين شمس، موسوعة معايير المحاسبة، الدار الجامعية، 2008، ص ص:186-187.

ثانياً: قائمة الدخل:

المفهوم المحاسبي للدخل هو عبارة عن الفرق بين الدخل المحقق من الوحدة الاقتصادية خلال الفترة والمصروفات التي تكبدتها خلال تلك الفترة لتحقيق هذا الهدف[1].

عناصر قائمة الدخل:

1) المبيعات أو الدخل من المبيعات ولتحديد صافي المبيعات يطرح من مجمل المبيعات مردودات المبيعات والخصم المسموح به.
2) تكلفة المبيعات وتشمل المواد الخام ومصروفات مختلفة، ضرائب، رواتب، صيانة، استهلاك.
3) مجمل ربح عمليات وهو عبارة عن طافي المبيعات ناقصاً تكلفتها.
4) مصروفات التشغيل وتشمل مصروفات البيع والتوزيع والمصروفات الإدارية والعمومية مثل الرواتب الإدارية وغيرها.
5) الدخول الأخرى والمصروفات الأخرى.
6) أرباح أو خسائر غير عادية.
7) الربح الصافي.

تتمثل أهمية قائمة الدخل في:

1) معرفة نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة.
2) مهمة للدائنين من حيث مدى قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح.
3) مساعدة الإدارة في التخطيط والرقابة وتوزيع الأرباح.
4) مهمة لمؤسسات التحليل من حيث التعرف على المؤسسات الرابحة وبالتالي الجاذبة للمستثمرين.

1- عبد الرحيم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم تطبيقات، ط2، عمان دار الصفاء، 2002، ص161-164.

شكل يوضح نموذج لقائمة دخل منتهية

صافي المبيعات	××
تكلفة المبيعات	××
= مجمل الربح	××
- مصاريف لبيعة الإدارة	××
= صافي ربح المعليات	××
- الفوائد المرتبة	××
+ إيرادات أخرى	××
- مصاريف أخرى	××
= صافي الربح الشامل الخاضع للضريبة	××
- الضريبة ××%	××
= صافي الربح بعد الضريبة مقابل التوزيع	××
- أرباح موزعة للماكسب	××
± أرباح أ, خسائر مرحلة	××
المصدر صافي الربح في نهاية العام	×××

المصدر: عبد الرحيم كراجه، مرجع سابق، ص:169

ثالثاً: التدفقات النقدية:

المفهوم للتدفقات النقدية التدفقات الداخلة والخارجة للنقدية وما في حكمها والخاصة بمنشأة معينة، والنقدية تتضمن النقدية بالصندوق والودائع تحت الطلب، أما ما في حكم النقدية فهي الاستثمارات قصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلي مبالغ نقدية محددة، والتي يكون تعرضها لمخاطر التغير في قيمتها ضئيلاً، وقد تشمل البنود التي في حكم النقدية على ما يلي:

1) الاستثمارات عندما يكون تاريخ استحقاقها قصير الأجل.
2) السحب على المكشوف.

تتمثل أهداف قائمة التدفقات النقدية في:

1) المساعدة في تقييم جودة ونوعية أرباح الشركة.

2) المساعدة في تقييم السيولة الجارية للشركة.

3) المساعدة في تقدير التدفقات المستقبلية.

4) المساعدة في تقييم سياسات التمويل بالشركة.

تتمثل عناصر التدفقات النقدية:

1/ التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل:

هي الأنشطة الرئيسية المنتجة للإيراد في المنشأة وتنتج من العمليات والأحداث التي تدخل في تحديد صافي الربح أو الخسارة.

أمثلة على التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل هي:

أ) المقبوضات النقدية من بيع السلع وتقديم الخدمات.

ب) المدفوعات النقدية للموردين مقابل الخدمات.

ج) المدفوعات النقدية للموظفين والمصروفات الإيرادية الأخرى والمصروفات المقدمة.

د) المقبوضات من العمولات والفوائد والإيرادات الأخرى.

هـ) المدفوعات النقدية للفوائد وتكاليف التمويل.

و) القروض التي تقدمها المنشأة المالية.

2/ التدفقات لنقدية من أنشطة الاستثمار:

هي النشاطات المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها، كالأصول الثابتة، الشهرة، والاستثمارات طويلة الأجل.

أمثلة على التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:

أ) المدفوعات النقدية مقابل امتلاك الأصول غير المتداولة شاملة تكاليف التطوير والإنشاءات تحت التنفيذ.

ب) المقبوضات النقدية من بيع الأصول غير المتداولة.

ت) المدفوعات النقدية للاستثمارات طويلة الأجل في الأسهم والسندات لمنشآت أخرى.

ث) المقبوضات النقدية من بيع الاستثمارات طويل الأجل في الأسهم والسندات لمنشآت أخرى.

ج) السلفيات والقروض النقدية المقدمة لأطراف أخرى من قبل المنشآت غير المادية.

ح) المقبوضات النقدية من تسديد السلفيات والقروض للمنشآت غير المالية.

3/ التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

هي الأنشطة المرتبطة بتمويل المنشأة لنفسها والمتمثلة في الحصول على التمويل طويل الأجل من مالكي المنشأة أو المقرضين.

أمثلة على التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:

أ) المتحصلات النقدية من إصدار الأسهم أو أدوات حقوق الملكية الأخرى.

ب) المتحصلات النقدية من إصدار سندات القروض والرهونات العقارية وغيرها من الاقتراض قصير أو طويل الأجل.

ت) المدفوعات النقدية لمالكي المنشأة مقابل شراء أو رد أسهم المنشاة.

ث) المدفوعات النقدية لسداد المبالغ المقترضة.

ج) مدفوعات حصص أرباح الأسهم المملوكة.

أهمية قائمة التدفقات النقدية:

هو توفير معلومات ملائمة عن المتحصلات والمدفوعات النقدية للمشروع خلال الفترة، وتنسيق هذا الهدف مع الأهداف والمفاهيم الأخرى، الواردة بقائمتي مفاهيم المحاسبة المالية رقمي (1) و (5) حيث تؤكد قائمة مفاهيم المحاسبة المالية رقم (1) أن التقدير المالي يجب أن يتضمن معلومات تمكن المستثمرين الحاليين والمتوقين من تقييم حجم أو توقيت، وظروف.

فقائمة معايير المحاسبة المالية رقم (5) تنوه إلي ضرورة أن تشمل المجموعة الكاملة للقوائم المالية قائمة التدفقات النقدية خلال الفترة. أن تساعد المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى في تقييم التدفقات النقدية المستقبلية، توفر معلومات عن التدفقات النقدية الفعلية.

شكل يوضح قائمة التدفقات النقدية للأمريكي الطريقة المباشرة

البيان	جنيه	جنيه
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الأرباح (الخسائر) قبل الضرائب والعناصر غير العادية	××	××
± تعـديلات لتسـوية صـافي الأربـاح (الخسـائر) مـع التـدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.		
- إهلاك واستهلاك	×	×
- مخصصات	×	×
- خسائر (أربحا) تقييم العملات الأجنبية	×	×
- خسائر (أربح) بيع أصول ثابتة	×	×
- خسائر (أرباح) بيع الاستثمارات المالية	×	×
- ضرائب الدخل المسددة	×	×
- الفوائد المدينة	×	×
= أرباح (خسائر) التشغيل قبل المتغيرات في رأس المال العامل	××	××
± (الزيادة) النقص في أرصدة العملاء والأرصدة الدائنة	×	×
± (الزيادة) النقص في المخزون	×	×
± الزيادة (النقص) في أرصدة الدائنون والأرصدة الدائنة	×	×
± تدفقات نقدية قبل العناصر غير العادية	××	××
مقبوضات (مدفوعات) العناصر غير العادية	×	×
= صافي النقدية الناتجة من أو المستخدمة في أنشطة التشغيل	××	××
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار:	×	×
- مدفوعات لشراء استثمار مالية	×	×
+ متحصلات مني بيع استثمارات مالية	×	×

- مدفوعات لشراء أصول ثابتة والأصول طويلة الأجل الأخرى	×	×
+ متحصلات من بيع أصول ثابتة والأصول طويل الأجل الأخرى	×	×
+ فوائد محصلة	×	×
+ توزيعات محصلة	×	×
= صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة) في أنشطة الاستثمار	××	××
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل:		
+ مقبوضات من إصدار أسهم رأس المال	×	×
+ مقبوضات من اقتراض طويل الأجل	×	×
- مدفعات عن اقتراض طويل الأجل	×	×
- مدفوعات عند التزامات التأجير التمويلي	×	×
- توزيعات الأرباح المدفوعة	×	×
= صافي النقدية الناتجة من (المستخدمة) في أنشطة التمويل	××	××
صافي الزيادة (النقص) في النقدية وما في حكمها خلال الفترة	××	××
+ النقدية وما في حكمها في بداية الفترة	××	××
= النقدية وما في حكمها في نهاية الفترة	××	××

المصدر: د/ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص:540-542

شكل يوضح الطريقة الغير المباشرة

البيان	جنيه	جنيه
التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		
صافي الدخل قبل الضرائب والبنود غير العادية تسويات	××	
أهلاك الآلات والمعدات ولتجهيزات وتشكيلات	××	
استهلاكات	××	
دخل الاستثمارات	××	
مصروف الفوائد	××	
دخل التشغيل قبل التغيرات في راس المال العامل	××	
الزيادة في حسابات القبض (المدينين)	××	
الزيادة في المخزون	××	
النقص في حسابات الدفع المستحقة	××	
النقدية المتولدة من التشغيل	××	
الفوائد المدفوعة	××	
فوائد الدخل المدفوعة	××	
التدفقات قبل العناصر غير العادية	××	
عوائد مصلحة ملكية من تسويات الحكومة ناتجة من مصادر ملكية للمصلحة العامة	××	
صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل		××
التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار	××	
عوائد من بيع معدات	××	
توزيع أرباح مجملة	××	
صافي التدفقات النقدية من أنشطة استثمار		××
التدفقات النقدية من أنشطة التمويل	××	
توزيعات أرباح مدفوعة	××	
صفي التدفقات النقدية من أشطة التمويل		××
صافي الزيادة النقدية وما في حكمها		××
رصيد النقية وما حكمها في أول العام		××
رصيد النقية وما حكمها في آخر العام		××

المصدر: د/ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص ص:543-544

شكل يوضح قائمة التدفقات النقدية عن السنة المنتهية للبريطاني

البيان	جنيه	جنيه
صافي التدفق النقدي من أنشطة التشغيل		××
العوائد على الاستثمارات وخدمة التمويل		
فوائد محصلة	××	
فوائد مدفوعة	××	
		××
الضرائب		
ضريبة شركات مدفوعة		××
نفقات رأسمالية		
مدفوعات لشراء ممتلكات وأصول	××	
مدفوعات لشراء الآلات ومعدلات	××	
متحصلات من بيع أصول وممتلكات	××	
توزيعات أرباح مدفوعة للملاك		××
التدفقات النقدية فبل الموارد السائلة والتمويل		××
الموارد أسهم عادية لرأس المال		××
النقص في النقدية		

المصدر: د/ طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص:584.

ثانياً: السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية

السياسات المحاسبية هي: (مبادئ وأسس وقواعد وممارسات محددة يطبقها الكيان عند إعداد القوائم المالية) [1].

1- د/ طارق عبد العال، مرجع سابق، ص 53.

تمثل القوائم المالية نتائج الاختيارات بين مبادئ وطرق محاسبية مختلفة فالشركات تقوم باختيار تلك المبادئ والطرق التي يعتقدون أنها تصور وتصنف الواقع الاقتصادي في قوائمها المالية، وأيضاً تصف نتائج العمليات والتقيدات في المركز المالي.

ضرورة المستخدمين على أساس وأسس القياس المستخدمة في القوائم المالية (على سبيل المثال: التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، القيمة الصافية القابلة للتحقق، القيمة العادلة أو مبلغ القابل للاسترجاع) لأن الأساس الذي لقد تعد عليه القوائم المالية يؤثر بدرجة كبيرة على تحليها.

تتضمن القوائم المالية وصفاً واضحاً وموجزاً السياسات المحاسبية المهمة التي تتبعها الوحدة المحاسبية، ويعتبر هذا الوصف جزءاً مكملاً للقوائم المالية كحد أدنى، لذلك يجب أن تكون هناك إيضاح عن السياسات المحاسبية في الحالات الآتية[1]:

1- إذا تم الاختيار بين البدائل المقبولة لمعايير المحاسبة أو تطبيقها.
2- إذا استخدمت الوحدة المحاسبية معايير وطرق محاسبية تتبع في وجه نشاط معين تعمل الوحدة المحاسبية في مجاله حتى لو كانت هذه المعايير والطرق هي التي تتبع أساساً في ذلك النشاط.

تحديد الحاجة إلي الإفصاح عن سياسة محاسبية بذاتها، فعلى الإدارة تقييم ما إذا كان هذا الإفصاح سوف يساعد المستخدمون على تفهم الطريقة التي يتم بموجبها تأثير الأحداث والمعلومات على نتائج الأعمال والمركز المالي.

الفروض: Postulants

تعرف بأنها: (مقدمات عملية تمثل مجموعة من الحقائق المعروفة بالفعل أو التي تمثل نتائج البحث) [2].

وتعبر هذه الفروض نقطة ابتداء في سبيل الوصول إلي المبادئ العلمية التي تتكون منها النظرية.

تتمثل الفروض المحاسبية في الآتي [3]:

1- المرجع السابق، ص53.
2- د/ أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سابق، ص ص120-125.
3- المرجع السابق، ص30.

1/ فرض الوحدة أو الشخصية المعنوية: Intertypes

إن الغـرض الأسـاس لأي وحـدة اقتصـادية معينـة أو مسـتقلة يعتمـد لأغـراض القيـاس المحاسبي أن تتم المحاسبة عـن تلـك الوحـدة المسـتقلة بشـكل متميـز ومسـتقل عـن بـاقي الوحدات الأخرى المتمثلة أو أي أشخاص أخر، ففي ظل ذلك الفرض فـإن الوحـدة المحاسـبية يتم فصلها عن ملاكها، حيـث لا يـتم تضـمين الأنشـطة الخاصـة بهـؤلاء المـلاك في القياسـات المحاسبية لأنشطة أعمال الوحدة ذاتها.

يتمثل مدخلين لتحديد الوحدة المحاسبية أو الشخصية المعنوية المحاسبية في:

أ) المدخل الموجه للشركة.

ب) المدخل الموجه للمستخدم.

المدخل الأول من تعريف الوحدة الاقتصادية المسـئولة عـن الأنشـطة الاقتصـادية وعـن الرقابة الإدارية عليها، وطبقاً لذلك فإن الوحدة المحاسبية تعرف على أنها: (وحـدة اقتصـادية مسئولة عن الأنشطة الاقتصادية والرقابة الإدارية للوحدة)[1].

وأفضل مثال لتطبيق ذلك المدخل يتمثل في دمج التقارير المرتبطة بوحدات مختلفة بـين الشركات القابضة والشركات التابعة واعتبار المجموعة وحدة اقتصـادية واحـدة بغـض النظـر عن تعددها واختلاف أشكالها القانونية.

أما في ظل المدخر الآخر فـإن مصـالح المسـتخدمين هـي التـي تكـون محـل اعتبـار بـدلاً الأنشطة الاقتصادية والرقابة الإدارية لوحدة المشروع، وحيث ينطبق ذلك المدخل الثـاني مـن المصالح الاقتصادية المختلفة المستخدمين بدلاً من الأنشطة الاقتصادية الرقابـة عـلى الوحـدة، وهو بذلك يرسم حدود الوحدة المحاسبية والمعلومات التي يجب تضمينها في القوائم المالية.

2/ فرض الاستمرارية: Going Concern Assumption

يـرتبط فـرض اسـتمرارية المشروع بـافتراض وجـود شخصـية معنويـة مسـتقلة لحياتـه بشـكل لا يـرتبط بحيـاة ملاكـه الطبيعيـين، ووفقـاً لـذلك يتمثـل افـتراض الاسـتمرارية في أن المشروع ينمو يتم بيعه أو تصفيته في المستقبل القريب ولكن سوف يستمر في تنفيذ أهدافه

1- المرجع السابق، ص40.

التشغيلية بشكل مستقل، وعلى ذلك فإن القوائم المالية لأحد الوحدات يتم إعدادها على افتراض أنها منشأة مستمرة بمعنى استمرارية أنشطتها.

فإن فرض الاستمرارية يشير إلي إحدى صيغتين أولهما أما أنه يتوقع تصفية المشروع في المستقبل القريب المنظور وثانيهما، أن المشروع يستمر في ممارسة نشاطه العادي لمدة غير محدودة من الزمن، تأسيساً على ذلك فإن هذا الافتراض يعكس توقعات كافة الأهداف المعنية بأمور المشروع، وتمثل هذه التوقعات الحالة العادية أو الظروف العادي للمشروع، وبناء على هذه التوقعات فإن القوائم المالية يجب أن تهتم بأنها محالة مؤقتة أو محلية لتصوير الوضع المالي وتحديد نتائج الأعمال.

وبطبيعة الحال فإن هنالك حاجة لإعادة تفسير فرض الاستمرارية في ضوء ظاهرة التضخم التي تعاني منها الشركات في بعض البلدان وفي بعض الفترات، فهل القوائم المالية تساعد على التنبؤ إذا ما استمر تقييم الأصول الثابتة على أساس التكلفة التاريخية في ظل وقت تغيرات الأسعار وزمن التضخم الجامع.

3/ فرض وحدة القياس: The monetary unit prostate

تحتاج المحاسبة إلي وحدة قياس موحدة تربط بين مختلف العمليات والأنشطة في المشروع وتسمح بإجراء العمليات الحسابية والمقارنات، وتعتمد في المحاسبة وحدة النقد الوطني أساس لقياس القيمة لمختلف الأحداث التي يهتم بها المحاسب، فتبادل وإنتاج السلع والخدمات ورأس المال المقدم من أصحاب المشروع أو المقترض من الغير يقاس وحدة واحدة هي الجنيه أو المقترض من الغير يقاس وحدة واحدة هي الجنية أو الدولار، أما الأحداث غير القابلة لتحديد الكمي النقدي فإنها تستبعد من مجال الاهتمام المحاسبي، ذلك يمكن تعريف المحاسبة وفق فرض وحدة القياس بأنها عملية قياس وتواصل المعلومات عن الأنشطة القابلة للقياس بوحدات القياس النقد باعتبار أن النقود هي الأساس العام والمشترك للنشاط الاقتصادي.

يضع فرض وحدة القياس حدين أساسيين للمحاسبة:

حد قابلية المعلومات للقياس بالإضافة إلي وحدة القياس نفسها، فالعمل المحاسبي يقتصر على إنتاج معلومات يعبر عنها جودة النقد ويمكن وصف المعلومات المحاسبية بأنها كمية ورسمية ومترابطة هيكلياً، مدققة ورقمية، ومتعلقة بالماضي، أما المعلومات

غير المحاسبية فهي بالمقابل وصفية وغير رسمية، وغير مدققة أو مراجعة ومتعلقة بالمستقبل، أما الحد الثاني لغرض وحدة القياس فهو يتعلق بحدود وحدة القياس النقدي نفسها، حيث أن السمة الأساسية التي يجب أن تتصف بها أية وحدة قياس هي الثبات، وذلك حتى تبقى المعلمات قابلة للمماثلة فيما بينها وقابلة لإجراء العمليات الحسابية المختلفة بصورة موضوعية ذات دلالة، وفيما يتعلق بوحدة القياس النقدية المعتمدة محاسبياً (كالجنيه أو الدولار) فهي تقسي القوة الشرائية لوحدة النقد ومن المفروض أن تكون القوة الشرائية لوحدة النقد ثابتة.

4/ فرض الدورة المحاسبية: Accounting Period Assumption

إن أدقة طريقة لقياس نتائج نشاط منشأة معينة هي قياسها وقت التصفية العملية لها، ومع ذلك فإن مجتمع الأعمال والحكومة والمستثمرين لا يمكنهم بشكل أساسي على فرض الاستمرارية على أن منشأة الأعمال سوف تستمر لفترة الدورية يسائله استقلالية الفترات الزمنية لاستمرارية حياة المشروع، بمعنى آخر تقسيم الأنشطة الاقتصادية للمنشأة إلي فترات زمنية مصطنعة، أن الوحدة النقدية يتم اختيارها من المحاسبة كأداة شائعة للمحاسبة عن معاملات الشركة بطريقة محددة.

ضرورة فرض الفترة المحاسبية يتطلب أن يتم إعداد تقارير مالية دورية قصيرة الأجل،واستخدام مفاهيم المستحقات والمقومات، والقيام بعمل التخصيص الملائم على سبيل المثال المصروفات المدفوعة مقدماً، والدخل غير المكتسب، والمصرفات المستحقة، والإيرادات غير المحصلة.

المفاهيم: Concepts

(هي عبارة عن تركيبات نظرية تمثل البناء أو الإدراك الذهني لماهية الأشياء والظواهر وهي التي تعطي البناء الفكري المضمون العملي المتصل بواقع الحياة الاقتصادية)[1].

تمثل المفاهيم المحاسبية في الآتي[2]:

1- د/ عبد الماجد عبد الله حسن، المحاسبة المالي، كلية العلوم الإدارية، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، 2007، ص ص19-22.

2- المرجع السابق، ص50.

1/ مفهوم النقود كمقياس:

تهم المحاسبة أساساً بالحقائق التي يمكن قياسها نقدية وهذا المفهوم بالضرورة يضع حدوداً على المعلومات المفيدة التي يمكن أن يتحصل عليها من التقارير المحاسبية فمثلاً لا تستطيع المحاسبة أن تسجل حقيقة ما إذا كان المشروع إدارته جيدة أو ضعيفة، كما لا تظهر أو تسجل مستويات العاملين بالمشروع.

2/ مفهوم الوحدة المحاسبية:

يعتبر المشروع وحدة مستقلة قائمة بذاتها ومستقلة عن الأطراف الآخرين سواء أكان ذلك صاحب المشروع أو مقرض المشروع أو هؤلاء الذين يمدونه بالبضاعة أو عملائه، فما بسجل في دفاتر المشروع هي العمليات المالية التي تخص وتؤثر على المشروع نفسه.

يعتبر هذا المبلغ الذي يضعه صاحب المشروع في المشروع كرأس مال من وجهة نظر المشروع مورداً له يستثمره في أوجه نشاطه المختلفة والتي قد يقدرها صاحب المشروع أو القائمين بإدارة المشروع، فالوحدة المحاسبية أي المشروع لها وجدوها المستقل عن وجود الأفراد الطبيعيين والمكونين لها، ولها بالتالي شخصيتها المعنوية وذمتها المالية.

3/ مفهوم الاستمرار:

تفترض المحاسبة أن المشروع سوف يستمر في عملياته الإنتاجية إلي مالا نهاية إلا إذا ظهر ما يثبت عكس ذلك، مثل إذا كانت شباع الوحدة، ففي هذه الحالة يجب أن يظهر القيمة التي يتحصل عليها من البيع، ومفهوم الاستمرارية ليس له أثر على المشروع في حد ذاته وإنما يظهر الأثر على المعالجة المحاسبية للأحداث المالية، وأصحاب المشروع والأطراف المتعددة ذوي المصالحة في المشروع داخلياً وخارجياً يهمهم معرفة ما أسفر عنه نشاط المشروع من وقت لأخر حتى يمكن اتخاذ القرار في ضوء النتيجة التي تظهر من ممارسة النشاط.

4/ مفهوم التكلفة:

وارتبطاً بمفهوم الاستمرار، فإن مفهوم التكلفة يعني أن ممتلكات المشروع تسجل على أساس تكلفتها وقت الحصول عليها وهو ما يطلق عليه التكلفة التاريخية وترتب على ذلك أن أساس قياس المنفعة المستقبلية من الأصل يعتمد على هذه القيمة التاريخية فإذا زادت قيمة الحصول على الأصل مستقبلاً فإنه عادة ما يتجاهل هذه القيمة الجديدة ولقد

أدى الاستمرار في الاعتماد على هذا المفهوم إلي عدم امكان الاعتماد كلية على البيانات بـدون تعديل.

5/ مفهوم القيد المزدوج:

تسجل كل عملية محاسبية على أساس أنها تمثل في المعاملة أحداهما مدين والآخر دائـن أي أذكر عملية لها أثر مزدوج على لمشروع ويظهر هذا في التسجيل بأن كل سجل أو دفـتر أو قائمة تشمل على جانبين جانب مدين وجانب دائن.

6/ مفهوم التحقق:

في العادة تنظر المحاسبة إلي الربح بأنـه تحقـق في الوقـت الـذي تنتقـل فيـه السـلعة أو الخدمة إلي المستهلك، أي الربح لا يتحقق وقت الحصول على أمر البيع أو عند توقيع العقـد للبيع، كما أن الربح لا يتحقق عند تسديد العميل المستحق عليـه بعـد فـترة انتظـار مـا بـين تسليمه البضاعة وتسديد الثمن وقد يعني هذا المفهوم أن الربح يتحقـق في فـترة ماليـة ثـم فيها انتقال السلعة المباعة.

7/ مفهوم الاستحقاق:

يختص هذا المفهوم بتحديـد التكلفـة التـي تقبـل مـن الـدخل عنـد احتسـاب الـربح أو الخسارة للفترة المالية، فالتكلفة التي تستخدم لهذا الغرض ليست بالضرورة تلك التي دفعت خلال الفترة وإنما قيمة الخدمات التي تولدت منها في خـلال الفـترة بغـض النظـر عـن كونهـا دفعت أو لم تدفع.

المبادئ: Principles

(هي جوهر النظرية وقمة البنـاء الفكـري لهـا ويـتم التوصـل إليهـا عـن طريـق الـربط المنطقـي بـين الأهـداف والمفـاهيم والفـروض ويـتم فحـص وتحقيـق المبـادئ عـن طريـق الاختبارات المنطقية التجريبية)[1].

وتتمثل المبادئ المحاسبية في الآتي:

1/ مبدأ الإيراد المتحقق:

ويطلـق عـلى ذلـك المبـدأ أيضـاً مبـدأ التحقـق وذلـك المبـدأ يشـير إلي مبـدأ الاعـتراف بالإيراد، وحيث ينص ذلك المبدأ على أن الإيراد يجب أن يعـترف بـه في الفـترة التـي عنـدها يتم القيام بالبيع، يطرح ذلك التسـاؤل هـام وهـو متـى يجـب الاعـتراف بـالإيراد؟ وعمومـاً

1- د/ عمر أحمد محمد عثمان، مبادئ المحاسبة الماليـة، جامعـة الخرطـوم، أم درمـان، المطبعـة السـكرية، 2007، ص ص26-32.

تتوقف إجابة هذا التساؤل على الأساس المستخدم، فإذا تمت المحاسبة وفقاً لأساس الاستحقاق يجب الاعتراف بالإيراد عندما يكتسب. فبعض الإيرادات مثل اكتساب الفائدة يرتبط بالفترات الزمنية مباشرة، تتم عملية اكتساب الإيرادات على مراحل هي:

1. الحصول على المواد الأولية.
2. إنتاج السلع التامة.
3. بيع السلع التامة بالأجل.
4. ثم تحصيل النقدية من العملاء.

ويتحقق الإيراد عندما تنطوي العملية على شرطين هما:

1. تمام عملية اكتساب الإيراد بصفة أساسية.
2. وجود دليل موضوعي يمكن الاعتماد عليه في تحديد مقدار الإيراد المكتسب.

وقد يتم استخدام الأساس النقدي في قياس الدخل في حالة الاعتراف بالإيراد عند نقطة تحصيل النقدية فعلاً من العملاء ولا يسجل المصروف إلا عندما تدفع النقدية فعلاً.

2/ مبدأ التكلفة: Cost Principle

ويسمى هذا المبدأ أيضاً بمبدأ التكلفة التاريخية وهو يمثل الأساس لتقويم جميع السلع المقتناة والمنتجة وتقويم الخدمات والمصروفات وحقوق الملاك وحقوق الغير، وبصورة عامة يعد الأساس لتقويم الأصول والخصوم.

وعادة ما يتم تقويم الأصول والخصوم وفق السعر التبادلي النقدي الفعلي أو السعر التبادلي النقدي المعدل لتلك الموارد والالتزامات في تاريخ اقتناء الأصل أو تاريخ نشوة الالتزام، وكذلك يطبق مبدأ التكلفة المذكور لقياس العمليات الرأسمالية.

ويتم اشتقاق مبدأ التكلفة من فرض الموضوعية وفرض الاستمرارية، حيث أن التكلفة تقدم معلومات موضوعية قابلة للتحقق، فهي تستند إلي أحداث فعلية وليست أحداث افتراضية.

ويعتبر فرض ثبات وحدة القياس النقدي، أي فرض ثبات القوة الشرائية للنقود وتجاهل تغيرات الأسعار والتضخم قيداً كبيراً على استخدام وصلاحية مبدأ التكلفة التاريخية، أن تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية على تقويم الأصول يتطلب إثبات الأصل على أساس التضحيات الاقتصادية التي تتحملها الوحدة المحاسبية في سبيل الحصول عليه.

تتمثل تحديد تكلفة الأصل ف تاريخ اقتناء وفيما بعد يعد الاقتناء وفق القواعد الحالية:

أ/ تكلفة الأصل في تاريخ الاقتصاد:

إذا م الاقتناء نقداً فيتم القياس المحاسبي على أساس المبلغ النقدي المدفوع حق وصول الأصل المعني مخازن الوحدة المحاسبية، وإذا تم الاقتناء مقابل التبادل مع أصل أخر غير نقدي فيتم القياس على أساس القيمة العادلة للأصل المتنازل عنه.

ب/ تكلفة الأصل فيما بعد تاريخ الاقتصاد:

تعتمد التكلفة التاريخية أو الأصلية الناتجة في تاريخ الاقتناء ويتم تجاهل تغيرات أسعار الأصل بعد تاريخ اقتنائه، فمن وجهة نظر الحاسبة، فإن التغيرات في أسعار الأصل تؤثر على طاقته الكامنة الممكن الاستفادة منها مستقبلاً، كما أن تطبيق مبدأ التكلفة عن الاستخدام الداخلي لأصل أي استهلاكه لا يعني إثبات المنفعة المستولدة عن استخدام الأصل، ويشتق مبدأ التكلفة من مبدأ الموضوعية ويرى الذين يؤيدون مبدأ التكلفة أهمية توفير الثقة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

3/ مبدأ المقابلة: The Matching Principle

عند الاعتراف بالمصروفات يحاول المحاسبون إتباع المدخل الذي يقول المصروفات تتبع الإيراد، فالمصروفات لا يعترف بها عند سدا الأجور مثلاً أو عند أداء العمل أو عن إنتاج المنتج، ولكن عندما يساهم هذا العمل (الخدمة) أو المنتج في تحقيق الإيراد، وبذلك يرتبط الاعتراف بالمصروفات بالاعتراف بالإيرادات، حيث تعرف هذه الممارسة بمبدأ القابلة لأنها تتضمن مقابلة المجهودات (المصرفات) بالإنجازات (الإيرادات) عندما يكون من المناسب إجراء ذلك بصورة عملية.

يعتبر مبدأ المقابلة يقضي بأن كافة المصروفات التي تحملها في توليد الإيراد يجب أن يتم مقابلتها بالإيراد الناتج فترة بفترة، فالإيراد يجب أن يتم مقابلته بالمصروفات التي ساهمت في تحقيقه. وعادة ما يتم قياس المصروفات على مرحلتين هما:

أ. قياس تكلفة البضاعة والخدمات التي ستستهلك أو تستنفذ في توليد الإيراد.

ب. تحديد الوقت الذي تساهم فيه البضاعة والخدمات في تحقيق الإيراد وعندئذ تصبح تكلفتها مصروفاً.

ويعتبر الاشتراك بين الإيرادات والمصروفات يعتمد على واحد مـن المعـايير التاليـة وعـادة يتم تطبيق المعيار الأول ويتصف بأنـه واجـب التطبيـق المعيـار الأول ويتصـف بأنـه واجـب التطبيق:

1. المقابلة المباشرة للتكلفة المستفيدة مع الفترة مثلاً مرتب المدير الخاص بالفترة.
2. المقابلة المباشرة للتكلفة المستفيدة مع الإيرادات، مثلاً تكلفة البضاعة المباعة ويتعين أن يتم مقابلتها بإيرادات البيع المرتبط بها.
3. تخصيص التكاليف على الفترات الزمنية المستفيدة، مثلاً الاهتلاك.
4. اعتبار كافة التكاليف الأخرى مصروفات في الفترة المنفعة فيها.

4/ مبدأ الموضوعية: The Objectivity Principle

يشير هذا المبدأ إلي القياسات التي لا تكون متحيـزة وتخضـع لتحقـق وتـدقيق بواسـطة خبراء مستقلين، فعلى سبيل المثـال يعتـبر سـعر السـوق مقياسـاً موضـوعياً للقيمـة التبادليـة لعملية معينة في وقت حدوثها، هذا وتشكل الأسعار التبادلية لعمليات المصدر الأساسي الذي تتولد منه المعلومات المحاسبية.

استخدام المحاسبون مبدأ الموضوعية لتبرير اختيارهم لقياس أو إجراء معين، لـذلك كـان مفهوم الموضوعية في المحاسبة عرضه لتفسيرات عديدة للدرجة التي يمنكن القول معها، بـأن مبدأ الموضوعية قد يقصد به أشياء من وجهات نظر مختلفة لعل أبرزها ما يلي:

أ. أن القياس الموضوعي هو قياس غير شخصي، بمعنى أنـه خـال مـن التحيـز الشـخصي القائم بعملية القياس.

ب. أن القياس الموضوعي هو قياس قابل للتحقق بمعنى أنه يستند إلي أدلة إثبات.

5/ مبدأ الإفصاح الكامل: The Full Discloser Principle

عند تحديد المعلومات التي يتم التقدير عنهـا ويتبـع المحاسـبون الممارسـة العامـة التـي تقتضي بتقديم المعلومات التي لها أهمية، كافية للتـأثير عـلى الأحكـام الشخصـية والقـرارات التي يتخذها المستخدم الواعي، ويشار إلي ذلك عادة بمبدأ الإفصاح الكامل والذي يعترف بأن طبيعة ومقدار المعلومات التي تتضمنها التقارير الماليـة تعكـس سلسـة مـن الموازنـات التـي تستند للحكم الشخصي حيث تسعى هذه الموازنات إلي:

1. تقديم التفصيلات الكافية للإفصاح عن الجوانب التي تؤثر على المستخدمين.
2. الاهتمام بجعل المعلومات قابلة للفهم، مع الأخذ في الاعتبار تكاليف إعدادها واستخدامها.

إن مبدأ الإفصاح الكامل يشير إلي وجوب أن يكون هناك تقدير كامل وقابل للفهم عن القوائم المالية لكافة المعلومات الجوهرية المرتبطة بالأمور الاقتصادية للمنشأة، أن مبدأ الإفصاح يعتمد على توصيل كافة الحقائق الهامة والملائمة المتعلقة بالمركز المالي أو نتائج الأعمال لمستخدمي المعلومات المالية.

وهنالك إجماع عام في المحاسبة بأن الإفصاح يجب أن يكون أما كاملاً أو عادلاً أو كافياً إن الإفصاح الكامل يشير إلي عرض كامل وشامل للمعلومات، أما الإفصاح العادل فهو يوحي بوجود قيد، على معاملة متساوية للمستثمرين، أما الإفصاح الكافي فهو يعني ضمن الحد الأدنى لمجموعة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وتوجه أدبيات المحاسبة الانتباه إلي النقاط التالية الواجب مراعاتها لتلبية شروط الإفصاح:

1. تقديم التفاصيل عن السياسات والطرق المحاسبية بصفة خاصة.
2. تقديم معلومات إضافية للمساعدة في التحليل المالي والاستثماري.
3. الإفصاح عن الأصول المخصصة لهدف معين وعن الخصوم والتعهدات.

الإفصاح الكامل المطبق حالياً وفق النموذج المحاسبي المعاصر ينطلق من أربعة فروض رئيسية:

1. فرض مقابلة احتياجات المستخدمين الخارجيين من المعلومات المحاسبية بتقديم مجموعة من القوائم والتقارير المالية ذات الغرض العام.
2. فرض أن المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين الخارجيين هي معلومات عن الدخل والثروة في الوحدة المحاسبية.
3. فرض أن القوائم المالية هي قوائم أربع: قائمة المركز المالي، قائمة التغيرات في حقيقة الملكية، قائمة التدفقات النقدية، قائمة الدخل.
4. فرض أن أسلوب القوائم المالية ذات الغرض العام المذكورة سابقاً هو أنسب وسائل الإفصاح من وجهة نظر مقارنة التكلفة بالعائد.

الاستثناءات على المبادئ المحاسبية[1]:

هي الاستثناءات يسمح لها للخروج على تطبيق بعض المبادئ المحاسبية ويمكن توضيح ذلك بالتطبيق على مفهوم الأهمية النسبية الحيطة والحذر كما يلي:

1/ مفهوم الأهمية النسبية:

يقتضي هذا المفهوم عدم الإفصاح عن المعلومات في التقارير المحاسبية إلا إذا كانت لها أثر هادئ مقدر في تقارير من ترفع إليهم تلك التقارير، وكمثال لذلك إذا كانت الإيرادات التنوعة تساوي 0.5% (مثلاً) من إجمالي الإيرادات فإنه لا داعي للإفصاح عنها في بند مستقل أو كمقدره قائمة بذاتها وذلك تطبيقاً لاقتصاديات إنتاج المعلومات حتى لا تزيد تكلفة إنتاج المعلومات المالية عن العائد منها.

2/ مفهوم الحيطة والحذر:

يقوم هذا المفهوم على الالتزام بالموضوعية حتى يتجرد القياس المحاسبي تماماً عن الأداء والميول الشخصية فعندما يكون المحاسب يصدر تقرير بند من بنود المصروفات والإيرادات ولديه عدة بدائل لتقرير فإنه يختار البديل الذي يؤدي إلي ربحية أقل وأحسن والهدف من ذلك هو أن يكون إفصاح القوائم المالية مطابقاً للواقع تماماً وخالياً من أي مبالغة في نتيجة أعمال المنشأة.

الأسس المحاسبية(2):

هي الأسس التي تحكم قياس وتسجيل الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمنشأة وتتمثل في الآتي:

1/ الأساس النقدي:

طبقاً لهذا الأساس فإن التسجيل يتم فقط عند تسليم أو هدف النقدية بمعنى أن كل ما تم تحصيله أو صرفه داخل السنة المالية هي الإيرادات الخاصة بالسنة وأن تشمل الصرف والإيرادات ما يخص سنوات سابقة أو قادمة، ويطبق هذا الأساس في الوحدات التي لا تهدف لتحقيق الربح والوحدات التي تقدم خدمات.

1- د/ عمر أحمد محمد عثمان، مبادئ المحاسبة المالية، جامعة الخرطوم، أم درمان، المطبعة السكرية، 2007، ص ص33-34.

2- د/ عبد الماجد عبد الله حسن، المحاسبة المالية، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية لطباعة والنشر، ص 16.

2/ أساس الاستحقاق:

وفقاً لهذا الأساس فإن المتغيرات المالية من الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات يتم تسجيلها في تاريخ حدوثها بغض النظر عن حدوث واقعة القبض أو الصرف.

نشأة وتطور المعايير المحاسبية الدولية:

لجنة معايير المحاسبة الدولية هو الاسم الذي اختاره ممثلي المحاسبة للدول العشر المساهمة في تأسيس الهيئة الدولية وتتمثل هذه الدول في: أستراليا – كندا – فرنسا – ألمانيا – اليابان – المكسيك – هولندا – بريطانيا – والولايات المتحدة الأمريكية، وشكل مجلس إدارة اللجنة من ممثلي من هيئات المحاسبة لنفس الدول[1]، ولقد كان الهدف الأساسي من تأسيس تلك اللجنة منذ نشأتها وحتى إعادة الهيكلة في العام 2001 محددة في الآتي[2]:

1. مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية بين الدول الأعضاء على نطاق دولي.
2. طرح أفكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها كمعايير.
3. تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير محاسبية.
4. العمل على تحقيق قدر من القبول الدولي لما يصدر عن اللجنة من معايير محاسبية.

ولتحقيق تلك الأهداف عملت اللجنة بمنهجية واحدة لم يتم تغيرها منذ نشأتها وحتى عام 1997 وأن تغيرت آلية اتخاذ القرار من فترة لأخرى، وقد تمثلت منهجية لجنة المعايير المحاسبية الدولية في دور وحيد قامت به خلال تلك الفترة وهو تنسيق وتوحيد أداء أعضائها من الهيئات المحاسبية الوطنية حيث انصب عمل اللجنة على اختيار معالجة محاسبية معينة ثم تطبيقها في دولة ما ثم تبني هذه المعالجة أو إدخال بعض التعديلات عليها إذا لزم الأمر والسعي للحصول على قبول دولي لها، وبهذا الشكل لم تمارس اللجنة أي دور ينطوي على بحث وابتكار وتطوير معالجات محاسبية بناء إلي حوجة كمعيار محاسبي يعالج قضية محاسبية معينة.

وبعد ما يقارب من الخمسة وعشرين سنة تم تأسيس اللجنة حيث بدأت في تبني الدور التطويري للمعايير وذلك بتشكيل لجنة خاصة لمعالجة موضوع الأدوات والمشتقات المالية حيث تبنت اللجنة مشروعاً خاصاً لا ينتمي لأي من المعايير أو المعالجات

1- ريتشارد شويرد، استاذ المحاسبة، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، ص45.

2- المرجع السابق.

المحاسبية السائدة على المستوى الوطني، وتعتبر هذه هي البداية الحقيقية لهـذه اللجنـة في ابتكار معايير خاصة بها، إلا أن هناك بعض الضـغوط التـي بـدأت تظهـر مـن قبـل المجـالس المحاسبية الوطنية تبني معالجات محاسبية مستقلة تتوافق مـع المعالجـات المحاسـبية لتلـك المجالس الوطنية.

وشهد النصف الثاني من عقد التسعينيات بداية اهتمام المنظمات العالمية الكبرى بمعايير المحاسبة الدولية والذي فاق كل التوقعات التـي كانـت سـائدة منـذ تأسـيس اللجنـة، وهـذا الاهتمام نتج من قبل بعض هذه المنظمات ليس لأسباب مرتبطة بجـودة مـا تصـدره اللجنـة من معايير بل حتـى تتجنـب هـذه المـنظمات التكـاليف التعاقديـة والتـي تتمثـل في أربعـة مكونات[1]:

1. تكلفة صناعة معايير المحاسبية أو ما يعرف بالبنية الأساسية.
2. تكلفة إنتاج ومراجعة المعلومات المحاسبية في حال الشركات المتعددة الجنسية.
3. تكلفة التمويل التي تتحملها الشركة الوطنية للحصول على التمويل من خارج الدولة.
4. تكلفة الاستثمار التي يتحملها المستثمر الأجنبـي عنـدما يقـوم بتصـدير اسـتثماراته إلي أسواق مال خارجية بحثاً عن فرص استثمارية أفضل.

سوف يتناول الباحث التطورات التاريخية للجنة معايير المحاسبية الدولية في الفـترة مـن العام 1973 وحتى 2001 تاريخ انتهاء عمل اللجنة وتأسيس مجلس معايير المحاسبة الدوليـة بهيئة وهيكلة الحالي ثم يتناول الباحث الفترة ما بعد 2001 ويتم تقسيم تلك الفترة إلي ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى:

تبـدأ المرحلـة الأولى مـن العـام 1973 وحتـى العـام 1992 حيـث تتميـز هـذه المرحلـة بالتغيرات الهيكلية والانضـمام الـدولي لعضـوية اللجنـة، خـلال هـذه الفـترة أنجـزت اللجنـة مجموعة من المعايير المحاسبية قبـل أن تبـدأ في مرحلـة النظـر فيهـا وتعـديلها وتوجيـه كـل الجهود من أجل قبولها.

1- المرجع السابق.

المرحلة الثانية:

تبدأ هذه المرحلة من العام 1993 وينتهي في أبريل 2001 مع نهاية نشاط اللجنة وتتميز هذه الفترة ببذل الجهود لقبول المعايير المحاسبية الدولية الصادرة عن لجنة معايير المحاسبة الدولية وتطوير المجموعة الأساسية من المعايير التي صدرت من قبل.

المرحلة الثالثة:

تبدأ هذه الفترة بعد 2001 ومع بداية تشكيل مجلس معايير المحاسبة الدولية.

أهمية إصدار المعايير المحاسبية:

تأتي الأهمية من وجود معايير محاسبية من خلال:

1) تحديد وقياس الأحداث المالية للمنشأة: حيث نجد أنه بدون وجود معيار محاسبي لا يمكن الوصول إلي نتائج سليمة ودقيقة تعكس المركز المالي الصحيح للوحدات المالية[1].
2) إيصال نتائج القياس المحاسبي إلي مستخدمي القوائم المالية: حيث يلاحظ أن غياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلي عدم الإيصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير السليم.
3) تحديد الطريقة المناسبة للقياس: حيث يلاحظ أن المعيار يحدد الطريقة المناسبة من خلال عدد من الطرق المشار إليها في المعالجة المحاسبية الواحدة[2].
4) عملية اتخاذ القرار: بهذا فإن المعيار الملائم والمناسب وتوفيره بشكل دقيق يمكن في النهاية من اتخاذ قرار مناسب[3].

أهداف إصدار المعايير المحاسبية:

هناك بعض الأهداف التي من خلالها تصدر المعايير المحاسبية وهذه الأهداف تتمثل في:

1) هي الضمانة الوحيدة لإصدار معلومات بصورة محايدة:

إن إدارة المشروع هي الجهة الوحيدة التي تقوم بإصدار المعلومات للمستخدمين ففي إمكانها أن تحتكر تلك المعلومات أو أن تكون هذه المعلومات انتقائية حسبما تراه مناسباً

1- الراوي حكمت، المحاسبة الدولية، دار حنين، عمان الأردن، 1994، ص47.

2- المرجع السابق، ص47.

3- المرجع السابق، نفس الصفحة.

وهـذا بـالطبع يتعـارض مـع رغبـات مسـتخدمي هـذه المعلومـات حيـث أنهـم لـن يجـدوا المعلومات التي تساعدهم في عملية اتخاذ قرارات مناسبة لـذا وجـود المعـايير هـي الضـمانة الوحيدة لإقامة المعلومات بصورة محايدة.

2) توفير المعلومات بأقل تكلفة وبدون تكلفة المستخدمين:

باعتبار أن المعلومات نوع من أنواع السلع العامة ولا يمكن توفير مثـل هـذه المعلومـات طالما أن إدارة المشروع ليس لديها مـا يـدفع لتوفيرهـا ولكـون أن هنالـك صـعوبة في تحديـد حجم الطلب الحقيقي لهذه المعلومات إذن الطريقة الوحيدة لضـمانة وجودهـا عـن طريـق إصدار معايير تكون ملزمة لإدارة المشروعات لتوفيرها وعرضها على المستخدمين.

3) الحد من اختلاف طرق المعالجات المحاسبية:

حيث ينتج عن اختلاف هذه الطرق اختلاف في نتائج المعلومات بين الشركة أو الشركـات المنافسة الأخرى، مثل سياسة الإهلاك (أكثر من ثماني طرق) والمخزون عدة طـرق (الـوارد أولاً صادر أولاً – الوارد أخيراً صادراً أولاً – المتوسط المرجح) يقـل مـن الضروري أن تكـون هنالـك معايير تضع أسس لضبط الممارسة المحاسبية وهي خاصة إذا لم يحدث. يجعـل مـن الصـعب تحقيق خاصية من خواص المعلومات المحاسبية وهي خاصية المقارنـة بـين البـدائل المختلفـة مما يؤثر سلبياً على اتخاذ القرارات اللازمة للمنشأة أو على مستوى المهتمين بالمنشأة حيث لا يستطيعون الوقوف على حقيقـة مركزهـا المـالي وهـذا قـد يـدفع المسـتفيدين والمسـتخدمين للقوائم المالية إلي الاتجاه إلي بدائل مكلفة للحصول على المعلومـات الموثـوق منهـا واللازمـة لاتخاذ قراراتهم.

وجود المعايير المحاسبية إلي الآتي:

- تحسين نوعية المعلومات المحاسبية وكميتها.
- يقلل من الاجتهادات في استخدام الطرق المحاسبية.
- تأكيد وحماية أصحاب الملكية وكافة المستخدمين للمعلومات المحاسبية.

الفصل الثالث

معايير إعداد القوائم المالية

مفهوم وأهمية وأهداف المعيار:

تختلف أسس إعداد وعرض القوائم المالية التي يتم إعدادها من قبل منشآت الأعمال حول العالم باختلاف المعايير والقواعد المستخدمة في إعدادها ويعود ذلك اختلاف القوانين والأنظمة والظروف الاقتصادية والاجتماعية من دولة لأخرى. وبما أن المعايير المحاسبية التي يتم تطويرها في أي بلد أو تلك التي تطور من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية **IASB** قد لا تحتوي على أسس إعداد وعرض القوائم المالية لكافة الأحداث والعمليات مما يتطلب من إدارة المنشأة استخدام اجتهادها الشخصي في وضع وتطبيق السياسات المحاسبية ولمساعدة الهيئات لوضع المعايير الوطنية.

وكذلك مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية على تفسير المعلومات الواردة في القوائم المالية ومعرفة الخلفية التي أعدت على أساسها فقد قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standard Board IASB. كما تم إجراء تعديلات على هذا الإطار عام 2010م حيث تم إعادة هيكلة الإطار المفاهيمي السابق ولم يكتمل حتى الآن التغييرات المنوي إجرائها على الإطار المفاهيمي، ويعد IASI عرض القوائم المالية المعيار الرئيسي الذي يتناول المتطلبات الإجمالية لعرض القوائم المالية بما في ذلك العرض منها وشكلها ومحتواها وهيكلها.

8 أغسطس 1997م أصدر IASI المعدل عرض القوائم المالية الذي عزز محل IASI الإفصاح عن السياسات المحاسبية الصادر أصلاً في 1974م IASI3 عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة الصادر أصلاً في 1979م وفي ديسمبر 2003م تم تحديث المعيار كجزء من مشروع تحسينات IASB وأجريت بعض التعديلات الأخرى في مارس 2004م بواسطة IFRS وتسري هذه النسخة من IASI على الفترات البادئة في 1 يناير 2005م أو بعده.

مفهوم المعيار المحاسبي:

يقصد بكلمة معيار في اللغة بأنها نموذج يوضع ويقاس على ضوئه وزن شيء أو طوله أو درجة جودته[1].

1- سعيد يحي، أصيف الخضر، أهمية تطبيق المحاسبة الدولية في تحين جودة الإفصاح المحاسبي، بحث مقدم من الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولة ومعايير المراجعة الدولية، التحدي، جامعة سعد دجلة، البليدة 14/13 ديسمبر، 2001م، ص 7.

ويرى البعض أن مصطلح معيار قاعدة متفق عليها بين الجميع ومقياس لوصولهم إلى معرفة شيء ما وتحديد مميزاته بدقة.

هذه القواعد والمقاييس منها ما هو طبيعي ومنها ما هو وضعي ففي حين يكون معيار قياس درجة الحرارة هو الدرجة المؤوية فإن المقياس للطول هو المتر أو القدم وللوزن هو الكيلوغرام كما يمكن استخدام استعمال مصطلح معيار كمفهوم فلسفي في ميدان محدد كالصناعة، الزراعة أو مجالات مصرفية، كالرياضيات علم الاجتماع، علم النفس، لذلك فإن التحديد الدقيق لهذا المفهوم مرتبط بشكل وثيق بمجال اهتمام المعايير ذاتها أو المواضيع التي تعالجها.

وتعرف أيضا بأنه " مقياس أو أنموذج أو مبدأ أساسي يهدف إلى تحديد أساس الطريقة السليمة لتحديد وقياس وعرض والإفصاح عن عناصر القوائم المالية وتأثير العمليات والأحداث والظروف علي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها ويرتبط المعيار المحاسبي عادة بعنصر محدد من عناصر القوائم المالية مثل معيار الأصول الثابتة أو نتائج أعمالها مثل معيار الإيرادات أو بنوع معين من أنواع العمليات مثل معيار الاستثمار في الأوراق المالية أو الأحداث أو الظروف التي تؤثر علي المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها مثل معيار الأمور الطارئة والأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية العمومية[(1)].

والمعيار المحاسبي عند بلقيث هو عبارة عن قواعد قرار عامة تشتق من كلا الأهداف والمفاهيم النظرية للمحاسبة الذي يوجه تطور الأساليب المحاسبية، وبما أن مستخدمي القوائم المالية لهم مصالح متطابقة ومتعارضة أحياناً.

ولمواجهة تلك المصالح والإيفاء بمسئولية الإدارة عن الإبلاغ المالي يقوم المحاسبون بإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات الغرض العام ولتخفيض المخاطر المحتملة للانحياز وسوء الفهم والغموض حاولت المهنة المحاسبية تطوير معايير ذات قبول عام وتطبيق واسع بدون تلك المعايير سيقوم كل محاسب بتطوير معاييره الخاصة وفي هذا ستكون المقارنة مستحيلة[(2)].

---

1 -https://ar-ar.facebook.com-spsts al-zame for auditing and accounting .

2- مداني بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة قاصدي مرابح ورقلة، الجزائر، 2005م، ص ص57-69.

كما عرف بأنه المرشد الأساسي لقياس العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على مختلف الكشوف المالية مع توصيل المعلومات إلى مختلف المتعاملين[1].

وهناك من يركز عل دور المعايير في تحقيق التناسق في الممارسات المحاسبية بحيث يرى البعض أنه: بيان لتحقيق التوافق والتنسيق فيما بين السياسات والمعالجات المحاسبية لمختلف المعاملات والأحداث المالية، مما يجعل القوائم المالية قابلة للمقارنة والفهم من قبل الأطراف ذات العلاقة.

ويقصد بالمعيار في علم المحاسبة بأنه المرشد الأساسي لقياس العمليات المحاسبية والأحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للشركة ومعرفة نتائج أعمالها والعمل على إيصال المعلومات إلى المستفيدين من هذه البيانات والمعلومات المحاسبية[2].

يلاحظ الباحث أن المعيار المحاسبي هو بيان كتابي تصدره هيئة تنظيمية رسمية محاسبية أو مهنية ويتعلق هذا البيان بعناصر القوائم المالية أو نوع من العمليات أو الأحداث الخاصة بالمركز المالي ونتائج الأعمال ويحدد أسلوب القياس أو العرض أو التوصيل المناسب.

نطاق المعيار:

يغطي المعيار رقم (1) القوائم المالية ذات الغرض العام، ويبدأ المعيار بعرض الأسس العامة التي يتوجب مراعاتها عند إعداد تلك القوائم ثم يغطي بشكل متصل محتويات تلك القوائم وطريقة عرضها، ويقصد بالقوائم ذات الغرض العام تلك التي تخدم مستخدمو القوائم المالية الذين لا يملك السلطة أو التأثير في الحصول علي بيانات أو قوائم تلبي حاجاتهم الخاصة من المعلومات وبالتالي فإن المعيار لا ينطبق علي ما يلي :

- القوائم المالية ذات الغرض الخاص والتي قد تحتاجها إدارة المنشأة أو أية جهات أخري من المنشأة القوائم المالية المرحلية المختصرة.

1- د/ سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيقات المعايير المحاسبية الدولية، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد ود حلب، البليدة، 13-14 ديسمبر 2011م، ص4.

2- د/ بشير عيشي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، 2009م، ص8.

- المنشآت التي ليس لها حق ملكية مثل الصناديق المشتركة والمنشآت التعاونية إلا إذا تم تعديل عرض حصص الأعضاء أو المشاركين فيها.
- المنشآت الحكومية والخاصة غير الهادفة للربح حيث لا تنطبق عليها الكثير من المفاهيم الواردة في القوام المالية للمنشآت الهادفة للربح، ويمكن أن ينطبق المعيار إذا تم تعديل بعض المفاهيم والمسميات الواردة فيه لتلاءم تلك المنشآت [1].

هدف المعيار:

أن الهدف من المعيار هو تقرير أساس عرض القوائم المالية ذات العرض العام، ومن خلال ذلك ضمان إمكانية المقارنة بالقوائم المالية للكيان عن الفترات السابقة والقوائم المالية للكيان الأخرى، وتحقيق هذا الهدف، تضع المعايير متطلبات عامة لعرض القوائم المالية وقواعد إرشادية خاصة بهيكلها ومتطلبات دينا خاصة بمحتواها[2].

ويقول الدكتور محمد يهدف معيار المحاسبة الدولية رقم (1) إلى وصف أسس عرض القوائم المالية المعدة للاستخدام العام وذلك بهدف ضمان قابلية القوائم المالية للمقارنة لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال وحتى تكون هذه القوائم ذات جودة عالية يجب أن تحتوى علي معلومات وبيانات ملائمة وذات مصداقية وموثوقية وبناءاً عليه فإن الأهداف الرئيسية للمعيار تتخلص بالأتي:

- تحديد الأسس الواجب أتباعها لعرض القوائم المالية ذات الغرض العام.
- التأكد علي توفر خاصية المقارنة Comparability بين القوائم المالية لنفس الشركة عبر الفترات المالية المتتالية والمقارنة بين القوائم المالية مع الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال.
- تحديد الإطار العام لإعداد وعرض القوائم المالية وتحدد الحد الأدنى من البيانات الواجب نشرها في القوائم المالية.

1- محمد أبو نصار، جمعية حميدان، معيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، عمان الأردن، سنة 2014م، ص 20

2- د. طارق بعد العال حماد، معيار المحاسبة شرح معيار التقارير المالية الدولية، الحديثة، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2008م، ص285-286.

- لم يحدد المعيار التفاصيل الخاصة بالاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة بل ترك هذه الأمور للمعايير الأخرى.

أما ما يتعلق بمتطلبات الاعتراف والقياس والإفصاح عن عمليات دقيقة ومحددة فقد تم تركها للمعايير الأخرى ذات العلاقة[1].

أهداف القوائم المالية:

إن الغرض من إعداد القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير المعلومات حول الوضع المالي للمؤسسة، وأدائها المالي، بالإضافة إلى كشف التدفقات النقدية للمؤسسة كل ذلك يتطلب أن يكون مفيداً ونافعاً لطبقة واسعة من المستعلمين أثناء قيامها بعملية اتخاذ القرارات ولتحقيق هذا الهدف يجب أن تقدم القوائم المالية المعلومات التي من شأنها تعكس IASI 7:

- الأصول. Assets
- الالتزامات. Viabilities
- حقوق الملاك. Equity
- الأرباح والخسائر بما فيها المكاسب والخسائر.
- التغيرات الأخرى في حقوق الملكية.
- التدفقات النقدية.

مما لا شك فيه أن المعلومات أعلاه مع معلومات أخرى في الملاحظات والهوامش تساعد مستخدمي القوائم المالية على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية ودرجة المخاطر المرتبطة بها[2].

ويقوم الدكتور عبد الوهاب نصر على أستاذ المحاسبة والمراجعة أن الهدف الأساسي للقوائم المالية والعام بمعناها السابق توصيل معلومات لأصحاب المصلحة في المنشأة عن المركز المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك، يجب أن تكون مفيدة لهم في اتخاذ القرارات الاقتصادية وينبثق من هذا الهدف العام وينبثق منه أهداف محددة للقوائم المالية يمكن إيجازها فيما يلي:

1- د. محمد أبو نصار، جمعية حميدان، مرجع سبق ذكره، ص 20 – 21

2- عقاري مصطفى، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإدارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، العدد الأول: جوان 2007م، ص14.

- إن القوائم المالية تفصح عن نتائج الوكالة الإدارية، باعتبار الأداء المالية كما توضحه هذه القوائم المالية خاصة بإدارة المنشأة كوكيل عن أصحاب المصلحة في المنشأة وخاصة المساهمون.
- إن القوائم المالية توصل معلومات تستحث الملاك على الثقة في الإدارة نفسها، باعتبار أن القوائم المالية مسئولية إدارة المنشأة.
- إن القوائم المالية لشركات الأموال سيتم مراجعتها وإبداء الرأي الفني عليها من جانب مراجع الحسابات المستقل، وبالتالي تخدم كوسائل للاتصال التأثيري في سلوك متخذي القرارات مثل المستثمرين الحاليين والمرتقبين.
- إن القوائم المالية توصل معلومات تساعد مستخدميها على تقييم قدرة المنشأة على توليد النقدية وما في حكمها، وكذلك توقيت ودرجة التأكد من هذه القدرة.
- إن القوائم المالية توصل معلومات مفيدة لمتخذي القرارات إقراض المنشأة، خاصة المعلومات المتعلقة بهيكل تمويل المنشأة.
- إن القوائم المالية أداة لتطبيق آلية الشفافية وإذا ما تم مواجهتها توفر المصداقية، وتلك آليات مستقرة الآن لتفعيل حكومة الشركات خاصة تلك المقيدة بالبورصة[1].

دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق أهداف القوائم المالية:

اهتمت المعايير المحاسبية الدولية بالقوائم المالية حيث أفردت معياراً خاصاً بهذا وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم (**1**) بعنوان عرض البيانات المالية هذا بالإضافة إلى أننا نجد في نهاية كل معيار من المعايير المحاسبية أو الطرق المستخدمة في قياس الأحداث الاقتصادية وآثار التغيير فيها وتعليمات بشأن العرض في القوائم المالية، وقد نص المعيار المحاسبي الدولي على عدة اعتبارات يجب الانطلاق منها في إعداد القوائم المالية، ونعرض فيما يلي أهمها:

- يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة بما يحقق العدالة في العرض.
- الإفصاح عن أية مخالفة لمتطلبات معايير المحاسبية الدولية وعرض الأثر المالي لذلك.

1- د/ عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية، كلية التجارة، الدار الجامعية، 2007م، ص32-33.

- الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية تنسجم مع ما تفرضه معايير المحاسبة الدولية وتطبق كل معيار ينطبق عليها.
- اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بما ينسجم مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.
- يجب عرض كل بند مادي بشكل منفصل في القوائم المالية وتجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الطبيعة أو الوظيفية المشابهة.
- الإفصاح عن المعلومات المقارنة.
- تحديد كل مكونات القوائم المالية بشكل واضح وعرض المعلومات التالية بشكل واضح وصحيح:
  - اسم المنشأة وصاحبة القائمة.
  - توضيح عائدية القوائم للمنشأة الفردية أو لمجموعة من المنشآت.
  - تاريخ القائمة أو الفترة التي تغطيها.
  - العملة المستخدمة في القائمة[1].

مكونات القوائم المالية: : Components of Financial Statements

يجب أن تتضمن المجموعة الكاملة من القوائم المالية بموجب متطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم (**1**) عرض القوائم المالية ما يلي:

- قائمة المركز المالي بتاريخ كل فترة مالية:

Statement of Financial Position at the end of the Period وتتضمن أصول المنشأة والتزاماتها وحقوق الملكية كما في تاريخ معين.

- قائمة الدخل الشامل للفترة المالية:

Statement of Comprehensive Income for the Period

- قائمة التغييرات في حقوق الملكية للفترة المالية:

Statement of Changes in Equity for the Period

- قائمة التدفقات النقدية للفترة المالية:

Statement of Cash Flows for the Period

1- د/ حسين القاضي ود/ مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، جامعة دمشق، 2008م، ص274-275.

وهي قائمة تبين التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة معينة، وتبين مصادر هذه التدفقات والتي تشمل التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والتدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية وكذلك التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية.

وتعتبر هذه القائمة مكملة للقوائم الأخرى كونها تقدم معلومات مبنية على الأساس النقدي علماً بأن معيار المحاسبة الدولي 7 يتعلق بأعداد هذه القائمة.

- الملاحظات Notes: وتشمل ملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة ومعلومات توضيحية أخرى، وتبين ملخصاً للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية تتعلق ببنود القوائم المالية، إفصاحات تتطلبها معايير الإبلاغ المالية الدولية الأخرى وقد تشمل هذه التقارير معلومات حول آثار التغيرات في بيئة عمل المنشأة وسياسة توزيع الأرباح والمنافسة السوقية.

وكذلك تعد تقارير حول مصادر الأموال والنسب المستهدفة للمطلوبات إلى حقوق الملكية. ويمكن عرض تقارير تتضمن موارد المنشأة غير الواردة ضمن قائمة المركز المالي طبقاً لمعايير الإبلاغ المالي الدولية مثل الموارد البشرية والشهرة المولدة داخلياً وأية إفصاحات اختيارية أخرى.

معلومات مقارنة تتعلق بالفترة السابقة وتشمل: يجب أن تعرض المنشأة بالحد الأدنى، بيانين أثنين للمركز المالي، وبيانين أثنين للأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، وبيانين أثنين منفصلين للأرباح أو الخسائر في حال عرضها وبيانين اثنين للتدفقات النقدية، وبيانين اثنين للتغيرات في حقوق الملكية، والايضاحات ذات العلاقة.

قائمة المركز المالي كما في بداية الفترة السابقة: عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية بأثر رجعي أو عند قيامها بإعادة عرض قوائمها المالية بأثر رجعي أو إذا قامت بإعادة تصنيف أية بنود في قوائمها المالية. ونشير هنا إلى أن معايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية تسمح باستخدام عناوين أو مسميات تختلف عن تلك المستخدمة في المعايير فمثلاً يمكن تسمية قائمة المركز المالي بمسمى الميزانية[1].

1- د/ جمعة حيمدان، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ينشر عن طريق المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، طبعة، 2014م، ص29-30.

هيكل ومحتوي القوائم المالية بشكل عام:

يتطلب المعيار افصاحات معينة في صلب القوائم المالية وافصاحات أخرى في الملاحق. يجب أن تحتوي كل قائمة مالية من القوائم الرئيسي على المعلومات التالية:

- اسم عنوان القائمة واسم المنشاة المعدة لها القائمة.
- ما إذا كانت القائمة للمشروع لوحدة أم لمجموعة مشاريع قوائم موحدة.
- الفترة الزمنية التي تغطيها القائمة.
- العملة المستخدمة في عرض القوائم.
- مستوى تجميع أو اختصار القيمة في القوائم المالية الأرقام بآلاف الدنانير أو بمئات الآلاف.

شكل ومحتوي قائمة المركز المالي الميزانية وتصنيف مكوناتها:

تظهر قائمة المركز المالي أو الميزانية الأصول والالتزامات وحقوق الملكية للمنشأة بتاريخ معين، وفيما يلي متطلبات هذا المعيار بهذا الخصوص[1]:

- يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عن عرض الأصول والالتزامات في الميزانية تصنيفها إلى متداولة وغير متداولة كفئات منفصلة في صلب الميزانية العمومية باستثناء الحالة التي يكون فيها عرض الأصول والمطلوبات حسب سيولتها يوفر معلومات موثوقة وأكثر ملائمة من التصنيف إلى متداولة وغير متداولة عندما تعرض الأصول والمطلوبات بشكل عام حسب سيولتها.
- بغرض النظر عن طريقة العرض التي تبنتها المنشأة فإن المنشأة ملزمة بالإفصاح عن الجزء الذي يتوقع استعانة الأصول أو الذي يتوقع تسوية الالتزامات بعد أكثر من 12 شهر.

تصنيف الأصول:

أولاً: الأصول المتداولة: Current Assets يتطلب المعيار رقم (1) تصنيف الأصل إلى متداول عندما ينطبق عليه واحدة مما يأتي:

- عندما تحتفظ المنشأة بالأصل لغايات تحصيلية أو بيعه أو استخدامه خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة والدورة التشغيلية هي عبارة عن المدة الزمنية المقدرة لشراء المواد الخام وتحويلها إلى سلعة وبيعها وتحصيل قيمتها نقداً.

1- د/ جمعة حميدان، مرجع سبق ذكره، ص34.

- عندما تكون الغاية الأساسية من احتفاظ المنشأة بالأصل لغايات المتاجرة به خلال فترة قصيرة أو خلال مدة 12 شهر من تاريخ الميزانية.
- في حالة كون الأصل عبارة عن نقدية أو نقدية مكافئة، ولا يوجد قيود على استعماله أما الأصول التي لا تنطبق عليها الشروط أعلاه، فتصنف أصول غير متداولة.

ويعتبر المخزون والذمم المدينة التجارية ضمن الأصول المتداولة حتى إذا كان من غير المتوقع تحققها وتحولها لنقد خلال 12 شهر من الميزانية.

ومن أمثلة على الأصول المتداولة:

- النقدية والنقدية المكافئة: ويشمل النقدية بالصندوق بالعمل المحلية والأجنبية والشيكات بالصندوق، والسحوبات النقدية والإيداعات لدى البنوك التي يمكن سحبها عند طلب المنشأة.
- الاستثمارات المالية المتحفظ بها للمتاجرة: وهي الأصول المالية التي يتم اقتنائها بهدف تحقيق أرباح من التذبذبات قصيرة الأجل في أسعارها أو هوامش تقلب الاتجار بها وتشمل هذه الأصول المالية الاستثمارات في حقوق الملكية مثل الأسهم والاستثمارات في أدوات الدين مثل السندات، والقروض والذمم المدينة المقتناة للمتاجرة.

المخزون: والذي يظهر بالتكلفة أو القيمة للتحقق NRV إليها أقل يتوجب تفصيل المخزون في المنشآت الصناعية إلى المواد الأولية، والإنتاج تحت التشغيل والبضاعة تامة الصنع بحث لابد من الإفصاح بشكل مفصل في صلب الميزانية أو في الإيضاحات.

- الذمم المدينة: ويشمل الحسابات المدينة وأوراق القبض والذمم المدينة من الشركات الحليفة وذمم وسلف الموظفين. وبخلاف ذلك يتعين كافة الأصول الأخرى على أنها أصول غير متداولة.

وتبوب الالتزام على أنه التزام متداول عندما: يكون من المتوقع تسويته خلال فترة التشغيل المعتادة للمنشأة يكون بغرض المتاجرة يكون الالتزام مستحق التسوية خلال اثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية ليس لدى المنشأة حق غير مشروط في تأجيل سداد الالتزام لمدة أثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية. ويتعين تبويب كافة الالتزامات الأخرى بخلاف ذلك كالالتزامات غير المتداولة: يجب أن يتم تبويب الالتزامات المالية

على أنها قصيرة الأجل إذا كان سدادها مستحقاً خلال أثني عشر شهراً من تاريخ الميزانية حتى إذا:

- كانت المهلة الأصلية للسداد تتجاوز اثني عشر شهراً.
- تم الاتفاق على إعادة تمويل أو جدولة الالتزامات على فترة طويلة الأجل بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتماد القوائم المالية للنشر.

اعتبارات هامة الالتزامات المتداولة:

- إذا كانت المنشاة تتوقع ولديها القدرة على إعادة تمويل أو جدولة الالتزامات لعقد قرض قائم بالفعل على فترة اثني عشر شهراً على الأقل بعد تاريخ الميزانية.
- إذا نكثت المنشأة تعهد عقد قرض طويل الأجل في أو قبل تاريخ الميزانية مما يجعل الالتزام مستحق السداد عند الطلب فيتمك تبويب الالتزام على أنه متداول حتى لو أن المقرض وافق بعد تاريخ الميزانية وقبل اعتماد القوائم المالية.
- يتم تبويب الالتزام على أنه غير متداول لو أن المقرض وافق في تاريخ الميزانية على إعطاء فترة مهلة تنتهي على الأقل بعد اثني عشر شهراً في تاريخ الميزانية حيث تستطيع المنشأة تصحيح نكث التعهد وخلال عدم طلب المقرض إعادة السداد فوراً.

ثانياً: الالتزامات غير المتداولة:

هي الالتزامات التي:

- لا يتم تسديدها أو تسليمها خلال الدورة التشغيلية العادية للمنشأة أو.
- التي تستحق خلال فترة أكثر من 12 شهر.
- التي لا يتم اقتنائها لأغراض المتاجرة.
- تلك التي يكون للمنشاة حق غير مشروط بتأجيل سدادها لأكثر من 12 شهراً.

وتتمثل الالتزامات غير المتداولة ما يلي:

- الالتزامات الناشئة عن هيكل التمويل طويل الأجل للمنشأة، مثل إصدار السندات طويلة الأجل، وأوراق الدفع طويل الأجل والالتزامات عقود الإيجار التمويلي طويل الأجل.
- الالتزامات الناشئة عن العمليات غير الاعتبارية أو التشغيلية للمنشأة مثل التزامات التقاعد، والمخصصات طويلة الأجل، وضرائب المؤجلة أما الالتزامات الطارئة فلا يتم الاعتراف بها كالالتزامات لأنها التزامات محتملة.

تصنيف بنود حقوق الملكية:

تمثل حقوق المساهمين حقوق الملكية قيمة ما يمتلك أصحاب المشروع من أصول المنشاة وهي تبين صافي النتائج التراكمية الناجمة عن عمليات وأحداث سابقة وتشمل البنوك التالية:

- رأس مال الأسهم: Share Capital رأس المال الأساس وهذا يشمل القيمة الإسمية للأسهم العادية والأسهم الممتازة ويجب أن يتم عرضها أما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات بحيث تشمل عدد الأسهم المصرح بها، وعدد الأسهم المصدرة المدفوعة بالكامل وعدد الأسهم القائمة غير المسددة.
- الأرباح المحتجزة: Retained Earnings وتمثل إجمالي الأرباح المتراكمة منذ تأسيس المنشأة مطروحاً منها التوزيعات للمساهمين.
- الاحتياطي الإجباري: Legal Reserve وهو مبلغ يتم اقتطاعه كنسبة من الأرباح المتحققة بناء على نسب تحددها التشريعات المحلية في بعض الدول وتظهر في بند منفصل ضمن حقوق الملكية.
- أسهم الخزينة: Treasury Stock تعتبر أسهم الخزينة من مكونات حقوق الملكية وتمثل شراء المنشأة لأسهمها المصدرة وتظهر مطروحة من حقوق الملكية بتكلفة الشراء.
- بعض بنود الدخل الشامل التي تظهر ضمن حقوق الملكية: مثل صافي التغير في القيمة العادلة لمحفظة الاستثمارات المالية المعدة للبيع والأرباح أو الخسائر غير المحققة عند ترجمة القوائم المالية للمنشاة الأجنبية المعدة بالعملة الأجنبية.
- الحقوق غير المسيطرة عليها حقوق الأقلية: Non-controlling Interests حقوق الأقلية هي حصة الأقلية من صافي أصول المنشأة التابعة ويظهر هذا الحساب عند إعداد القوائم المالية الموحدة ضمن بند حقوق الملكية وفي بند منفصل.

قائمة التدفقات النقدية:

ولها معيار قائم بذاتها وصنفت التدفقات النقدية وفق الأنشطة التشغيلية والتمويلية والاستثمارية[1].

1- د/ حسين القاضي، د/ مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص277.

الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية:

تعتبر الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية جزء لا يتجزأ منها إذ أن لها فائدة كبيرة في المساعدة على فهم القوائم المالية وتوضيح المعلومات التي يصعب إدراجها في تلك القوائم وقد حدد معيار المحاسبة الدولي رقم **(1)** ترتيب محدد لعرض الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية، على أن هذا الترتيب سيساعد مستخدمي القوائم في عملية مقارنة القوائم المالية للمنشآت المختلفة[1].

فترة إصدار القوائم المالية:

هناك افتراض عام بوجوب إعداد القوائم المالية على أساس سنوي وإذا ما تغير هذا الافتراض وأصبحت التقارير المالية تعد على أساس مخالف فإن على المؤسسة الإفصاح عن أسباب ذلك التغير، والتحذير من المشاكل التي تعوق عملية إجراء المقارنات[2]. ويتعين على المنشأة التي تضطر إلى إصدار قوائمها المالية عن فترة أطول أو أقل من سنة أن تفصح عما يلي بالإضافة إلى الإفصاح عن الفترة التي تغطيها القوائم المالية: السبب الذي من أجله تغطي القوائم المالية فترة أطول أو أقل من سنة، حقيقة أن مبالغ المقارنة في قوائم الدخل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية والإيضاحات المتعلقة بها غير قابلة للمقارنة.

في الحالات العادية تعد القوائم المالية عن سنة مالية إلا أنه يجوز إطالة السنة المالية الأولى للمنشأة إلى ما لا يجوز التاريخ المحدد لنهاية السنة المالية التالية للسنة التي تم فيها التأسيس وفي حالة تعديل تاريخ بداية السنة المالية أو نهايتها يجب أن تقوم المنشاة بإصدار قوائم مالية عن المدة من تاريخ انتهاء السنة المالية قبل التعديل إلى تاريخ بداية السنة المالية بعد التعديل، يسمح للمنشاة أن تعرض بعض أصولها والتزاماتها مستخدمة تبويب متداول وغير متداول والبعض الآخر طبقاً للترتيب درجة السيولة عندما يوفر ذلك معلومات موثوق بها أو أكثر ملائمة[3].

الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية: Overall Consideration

أورد المعيار ثمانية اعتبارات لعرض القوائم المالية وتشمل ما يلي[4]:

1- د/ محمد أبو نصار، د/ جمعة حميدان، مرجع سبق ذكره، ص57.

2- د/ عقاري مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص16.

3- د/ طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص294.

4- د/ محمد أبو نصار، جمعة حميدان، معايير المحاسبة والإبلاغ الدولية، مرجع سبق ذكره، ص26-28.

العرض العادل والامتثال لمعايير الإبلاغ المالي الدولية : Fair Presentation and Compliance with IFRS

- يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والإنجاز المالية نتيجة الأعمال والتدفقات النقدية للمنشأة بشكل عادل، يتطلب العرض العادل Fair Presentation للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات والظروف التي مرت بها المنشأة بشكل صادق وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والالتزامات والدخل والمصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية المحددة من قبل معايير الإبلاغ المالي.

ومن المتطلبات الأخرى للعرض العادل والتي أوردها معيار المحاسبية الدولي رقم (1) ما يلي:

- لا يجوز تصحيح السياسات المحاسبية غير المناسبة عن طريق الإفصاح أو الملاحظات الإضافية بل يتوجب عند تصحيح الأخطاء الرجوع إلى معيار المحاسبة الدولي رقم 8 المتعلق بالسياسات المحاسبية والأخطاء والتغير في التقديرات المحاسبية.
- عرض السياسات المحاسبية والمعلومات الأخرى يقدم معلومات ملائمة، وموثوقة، وقابلة للمقارنة وللفهم.
- عرض وتقديم إفصاحات إضافية يعزز فهم الأحداث والأنشطة والعمليات للمنشأة.

فرض استمرارية المنشأة: Going Concern

إن إعداد القوائم المالية بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) يتم بموجب فرض استمرارية المنشأة، وفي حالة وجود تأكيدات أو مخاوف كبيرة لدى إدارة المنشأة يفيد بعدم قدرة على الاستمرار لوجود نية لدى الإدارة أما لتصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة أو لظروف أخرى تحول دول الاستمرارية.

أساس الاستحقاق المحاسبية: Accrual Basis of Accounting

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إعداد القوائم المالية حسب أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى تم قبضها أو لم يتم.

الاتساق في العرض: Consistency of Presentation

يتوجب على المنشاة الاتساق في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خال الفترات المالية المتتالية ويمكن الخروج عن الاتساق في إحدى الحالتين:

- عند حدوث تغيير في أحد معايير المحاسبة الدولية مما يتطلب التغير في عرض أو تصنيف بند معين.
- عند حدوث تغير في الظروف الخاصة بالمنشأة مما يتطلب ضرورة تغيير في تصنيف أو عرض البند المعني.

الأهمية النسبية والتجميع: Materiality and Aggregation

يتوجب عرض البنود غير المتشابهة والتي تمثل بنود لها أهمية مادية في بود منفصلة أما في حالة دون قيمة البند لا تمثل أهمية نسبية عالية فيجوز دمج البنود غير المتشابهة ذات الطبيعة المتشابهة في بند واحد.

التقاص: Offsetting

ويعني عملية التقاص إظهار بند معين بقيمة صافية أو بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائم من الجانب المدين، مثل إظهار العمولات المدينة **4000** دينار والعمولات الدائنة **6000** دينار برقم واحد باسم صافي العمولات الدائنة بمبلغ **2000** دينار.

المعلومات المقارنة: Comparative Information

يتطلب المعيار رقم **(1)** عرض البيانات المالية في القوائم المالية لفترة المالية الحالة ولفترات السابقة، لم يتطلب معيار محاسبي خلاف ذلك. كما يوجب المعيار إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات والملاحظات الوصفية عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية، وتوفر قابلية المقارنة إمكانية مقارنة القوائم المالية فترة مالية معينة بقوائم مالية للفترات سابقة أو مقارنة قوائم مالية لمنشأة معينة بقوائم مالية لمنشآت أخرى.

تكرار إعداد التقارير: Frequency of Reporting

يجب على المنشأة عرض مجموعة كاملة من القوائم المالية سنوياً على الأقل.

المقاصة:

يمنع إجراء المقاصة بين الأصول والخصوم، والإيرادات والمصاريف إلا إذا كان ذلك مسموحاً أو مطالباً بها من قبل معيار أو تفسير آخر.

وذكر مجمع العربي للمحاسبين القانونيين أن الاعتبارات الشاملة هي:

العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة الدولية:

متطلبات العرض العادل حسب المعيار تتمثل في[1]:

- اختيار وتطبيق سياسات محاسبية.
- تقديم المعلومات بما في ذلك السياسات المحاسبية بطريقة توفر معلومات مناسبة وموثوقة وقابلة للمقارنة ومن الممكن فهمها.
- تقديم افصاحات إضافية عندما تكون المتطلبات في معايير المحاسبة الدولية غير كافية لتمكين المستخدمين من فهم تأثيرات عمليات أو أحداث معينة على المركز المالي والأداء للمنشأة.

في رأي الباحث أن هذا الجزء من مكونات المعيار يقدم أيضاً متطلبات أساسية تنطبق على القوائم المالية لجميع منشآت الأعمال وهو يعني بالاعتبارات الضرورية لجعل القوائم المالية تفي بأغراض جميع المستخدمين لهذه القوائم ولا تقتصر على الوفاء باحتياجات فئة معنية منهم. لذا يجب أن تحتوي البيانات المالية على إيضاحات وافصاحات مناسبة تساعد على فهم القوائم المالية بالصورة المثلى، وبالتالي يمكن الحكم على أداء المنشأة بصورة دقيقة.

السياسات المحاسبية:

هذا الجزء من الاعتبارات الشاملة التي يتطلبها المعيار هو من أهم المتطلبات، حيث يجب اختبار وتطبيق السياسات المحاسبية لضمان توفير بيانات مالية تكون ملائمة لاحتياجات المستخدمين الخاصة باتخاذ القرارات وتؤدي إلى إعداد معلومات محاسبية دقيقة وموثوقة بحيث تتمثل بشكل صحيح نتائج المنشأة ومركزها المالي وتعكس الناحية بحيث تتمثل بشكل صحيح نتائج المنشأة ومركزها المالية وتعكس الناحية الاقتصادية للأحداث والعمليات، ومحايدة وكاملة من كل النواحي المادية.

فرضية استمرارية المنشأة:

عند إعداد البيانات المالية يجب على الإدارة إجراء تقييم لقدرة المنشاة على البقاء كنشأة مستمرة ويجب إعداد البيانات المالية على أساس أن المنشاة مستمرة ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة، أما تصفية المنشأة أو التوقف عن المتاجرة[2].

1- المجمع العربي للمحاسبيين القانونيين، المعايير المحاسبية الدولية 1992م، عمان، شركة مطابع الخط، 1999م، ص73.

2- د/ حسين القاضي ود/ مأمون حمدان، مرجع سبق ذكره، ص276.

خصائص القوائم المالية:

إن خصائص القوائم المالية هي الصفات التي تجعل المعلومات الظاهرة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين ومن هذه الخصائص ما يلي[1]:

الملائمة:

تعرف الملائمة على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على تغيير قرار مستخدم المعلومات والتأثير عليه، وبكلمات أخرى هي قدرة المعلومات لا يجاد فرق في اتخاذ القرار. كما تعرف الملائمة أيضاً على أنها قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في القرارات الاقتصادية لمستخدمي هذه المعلومات وذلك بما يساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييمات ماضية.

تندرج تحت هذه الخاصية عدة صفات منها ما يلي:

- القدرة التنبئية: تعرف بأنها القدرة على مساعدة مستخدمي المعلومات المحاسبية في الوصول إلى تنبؤات حول آثار الأحداث الماضية والحالية والمستقبلية.
- قيمة التغذية العكسية: هي قدرة المعلومات المحاسبية في مساعدة مستخدميها على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.
- الموقوتية: هي توفير المعلومات المحاسبية لتخذي القرارات في الوقت المناسب أي قبل أن تفقد هذه المعلومات قدرتها على التأثير في قراراتهم.

الموثوقية:

تعني الموثوقية خلو المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم المالية لمستخدميها من الأخطاء الهامة أو الجوهرية وكذلك التحيز إلى رأي أو جهة معينة في توفير المعلومات مسألة واجبة وضرورية للأفراد أو الذين ليس لديهم الوقت أو الخبرة الكافية لتقييم صحة محتويات المعلومات.

ولتحقيق هذه الخاصية يجب أن تتمتع المعلومات بعدة صفات منها ما يلي:

- قابلة الصحة والتحقق: أي درجة الاتفاق أو الإجماع بين الأفراد المستقلين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام الأساليب والأدوات أي وصول عدة محاسبين إلى نفس النتيجة أو الاستنتاج بالنسبة لدراسة وتحليل مجموعة من القوائم المالية وبإتباع نفس أسس القياس.

1- د/ نعيم حسن دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، عمان: مؤسسة الوراق، 1995م، ص23.

- العرض الصادق: هو وجود توافق وتطابق بين الأرقام والأوصاف المحاسبية وبين مصادرها أو الأحداث التي تمثلها هذه الأرقام وأية معلومات تفتقر لهذه الصفة لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.
- الحياد: يقصد به عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه تفعيل طرق معين من الأطراف المعنية والمهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب طرف آخر بل يجب أن تكون المعلومات واقعية وحقيقة ذلك لأن القوائم المالية تعرض بشكل يخدم أغراض عامة تهم جميع الأطراف.

القابلية للفهم:

تعني هذه الخاصية أن المعلومات المحاسبية الظاهرة في القوائم المالية يجب أن تكون قابلة للفهم المباشر من قبل المستخدمين حيث يجب أخذ مستوى معرفة المستخدمين للأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية في الاعتبار في إعداد القوائم المالية.

القابلية للمقارنة:

تزيد أهمية القوائم المالية إذا تمت بخاصية المقارنة وهي إمكانية مقارنة القوائم المالية للمشروع بقوائم مالية لمشروع آخر أفقياً أو مقارنة قوائم المالية للمشروع نفسه في فترة أخرى رأسياً تتم عملية المقارنة بين القوائم المالية إذا تم قياسها ونشرها بأسلوب مشابه وتساعد خاصة المقارنة مستخدمي المعلومات المحاسبية في تحديد وتشخيص أوجه التشابه والاختلاف في الظواهر الاقتصادية بين المشاريع المختلفة أو داخل المشروع نفسه.

ولتدعيم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة يجب أن يراعي المحاسب عدة اعتبارات في إعداد ونشر القوائم المالية وتوصيل المعلومات المحاسبية ومن أهم هذه الاعتبارات ما يلي:

- الاتساق Consistency في تطبيق السياسات المحاسبية من فترة محاسبية لأخرى والإفصاح عن أية تغيرات في هذه السياسات، وسبب ذلك التغيير وآثاره على القوائم المالية ومحتوياتها المهمة نسبياً.
- الإفصاح عن القوائم المالية للمنشأة بصورة مقارنة مع الفترة المحاسبية السابقة مباشرة.
- توحيد الممارسات والسياسات المحاسبية بين المنشآت المتمثلة في نفس الصناعة كما هو الحال في البنوك التجارية، طالما كان هذا التوحيد لا يتعارض مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً أو معايير المحاسبة الدولية[1].

1- د/ عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص44

إن المحاسبة المالية توفر قدر كبير من المعلومات والبيانات التي تحتاجها مختلف الأطراف الداخلية والخارجية لأغراض اتخاذ القرار يتم ذلك من خلال القوائم المالية والتي تعكس الأحداث الاقتصادية للمشروع.

أنواع القوائم المالية:

تنقسم القوائم المالية عموماً إلى قسمين أو مجموعتين[1]:

- قوائم مالية أساسية. Primary Statement
- قوائم مالية ملحقة. Supplementary Statement
- فيما يتعلق بالقوائم المالية الأساسية فقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي FASB مجموعة متكاملة من القوائم المالية تنفيذ على كافة الوحدات المحاسبية إعدادها بصورة دورية وهي[2]:
- قائمة الدخل.
- قائمة المركز المالي.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- قائمة التدفق النقدي.

أما القوائم المالية الملحقة فهي فوائم إضافية تقوم الوحدات المحاسبية بإعدادها أما بصورة اختيارية وإما بناءاً على توصيات من الجمعيات المهنية لمقابلة ظروف معينة أو لتنظيم أوضاع معينة ومن تلك القوائم الملحقة:

- قائمة لبيان تفاصيل بعض العناصر الإجمالية المهمة الواردة بالقوائم المالية الأساسية.
- قائمة القيمة المضافة وعناصرها الأساسية.
- قائمة معدلة بالتغير في المستوى العام في الأسعار.
- قائمة مالية موحدة لمجموعة من الشركات التي تكون مجموعة واحدة.

يلاحظ الباحث أن القوائم المالية الأساسية هي تلك القوائم التي يتم إعدادها بصورة منظمة ودورية من الحسابات وهي توفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن أن تحقق

1- د/ الهادي آدم محمد، نظرية المحاسبة، ط2، الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2003م، ص117-118.

2- FSAB, Statement of Financial Accounting Goneepts No 1 Rccognition and.

أهداف المحاسبة المالية. أما القوائم المالية الملحقة فيلاحظ الباحث بأنها تلك القوائم والتقارير التي تعد أما ملحقات القوائم الأساسية كتقارير التحليل المالي والمؤشرات الأخرى أو تقارير داخلية تعد من الإنتاج والبيع والتوزيع حسب طلب الإدارة، وهذه القوائم الملحقة تحدد أهداف المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف والأنواع الأخرى من فروع علم المحاسبة.

الفصل الرابع
جودة التقارير المالية

لقد أدت التحولات والتغيرات الهيكلية في الإقتصاد العالمي (الإتجاه نحو الخصخصة تطبيق إتفاقية تحرير التجارة الخارجية، تنشيط سوق المال)، والتي سادت في الأونه الأخيرة إلي زيادة حدة المنافسة الدولية ،وبالتالي أصبح للتقارير المالية أهمية متعاظمة لما لها من دوربالغ الأهمية في توفر المعلومات المالية وغير المالية، مستخدمي تلك التقارير (المستثمرون الحاليون والمرتقبون – المحللون الماليون، المقرضون، كآفة الأطراف ذات الصلة) في توجيه قراراتهم توجيهاً سليماً لمواكبة تلك التغيرات ومواجهة المنافسة الدولية.

في هذا الشأن إتفقت كلاً من معايير التقارير المالية الدولية، ومعايير المحاسبة المحلية مع ما أشار إليه البيان المفاهيمي رقم (1) لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) إلي أن التقرير المالي ليس غاية في حد ذاته ولكن يقصد به توفير معلومات مفيدة في إتخاذ قرارات إقتصادية، وأخري تتعلق بأنشطة الأعمال، كما أشار إلي أن القوائم المالية هي عصب التقارير المالية والمتمثلة في قائمة المركز المالي وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، بالإضافة لهذه القوائم المالية تتضمن التقارير المالية – تقرير مراقب الحسابات، وتقرير مجلس الإدارة، وتقرير الإدارة التنفيذية، وهناك أدوات أخري مساعدة للإفصاح عن بنود المعلومات التي قد تكون غيرقابلة للتوصيف، وتدرج تفاصيل هذه البنود بين الأقواس وفي جداول وملاحق إضافية، وهوامش وملاحظات، فضلاً عن الخانات المقارنة للقوائم المالية عن السنوات المالية الماضية حتي يتمكن مستخدميها من يكوين الإتجاهات المستقبلية للمننشأة بغية إتخاذ القرارات علي أساس سليم وتقليل عنصر عدم التأكد [(1)].

بناءاً علي ما تقدم يتضح للباحث أن التقارير المالية تعد بمثابة (مدخلات) لعملية إتخاذ القرارات أي كانت نوعها - تشغيلية – إستثمارية – تمويلية، و(مخرجات) بعد دراستها وتحليلها (التشغيل).

1- د. محمود إبراهيم عبدالسلام تركي، تحليل التقارير المالية، الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع، 2008م- ، ص 6.

مداخل الإستدلال علي جودة التقارير المالية:

الجودة مفهوم فلسفي واسع يهدف إلي تحقيق التميز في ما تقدمه الوحدة الإقتصادية من خدمات ومنتجات مثل التقارير المالية، والتي تعد بمثابة المنتج النهائي (المخرجات) للنظام المحاسبي للوحدة الإقتصادية، والذي مدخلاته بيانات المعاملات والأحداث الإقتصادية، حيث يشبه النظام المحاسبي بدرجة كبيرة نظام الإنتاج، حيث يتم تحويل المادة الخام التي تدخا نظام الإنتاج إلي منتج نهائي، وبالمثل يتم عمل التسجيل والمعالجات المحاسبية (التشغيل) للبيانات والمعاملات والأحداث الإقتصادية (المدخلات) التي تدخل النظام المحاسبي ويتم الحصول علي (المخرجات) في صورة تقارير مالية، بحيث تعد التقارير المالية بمثابة مدخلات لعملية إتخاذ القرارات (المخرجات) بعد دراستها وتحليلها (التشغيل).

من هنا كان من الأسباب الرئيسية للإهتمام بجودة التقارير المالية كونها المدخلات الأساسية لعملية إتخاذ القرارات، وفي هذا المبحث يود الباحث التعرض لمفهوم جودة التقارير المالية، وطرق الإستدلال عليها، ولكن قبل ذلك لابد من عرض التعريفات ووجهات النظر والمداخل لمفهوم الجودة تمهيداً لما سيتم التعرض له.

مفهوم الجودة:

لقد تعددت وتباينت التعريفات التي أوردها الكتُاب، والمهتمين بموضوع الجودة في وضع تعريف محدد لمعني ومضمون الجودة وأبعادها، بسبب إختلاف المداخل، ووجهات النظر الخاصة بالجودة، لذلك كان من الصعب أن يتم إيجاد تعريفاً بسيطاً يصفها ويعرفها تعريفاً شاملاً، ويظهر ذلك من خلال التعريفات التالية:

المقصود بالجودة في اللغة، يقال "أجاد" أي أتي بالجيد من قول أو عمل[1]، أجاد الشئ أي صيره جيداً[2]، أستجاد الشئ أي عده جيدا[3]، الجيد من الشئ - خلاف الردئ[4].

1- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية ،القاهرة : مطابع الأميرية ،1991م- ص 76.

2- المعلم بطرس البستاني ، محيط المحيط،بيروت : مكتبة لبنان ،1998م - ، ص 83.

3- د.نشوان بن سعيد الحميري اليماني ،شمس العلوم وداركلام العرب من العلوم ، دمشق : دار الفكر ، 1999م - ،ص65.

4- العلامة بن منظور ، لسان العرب ، القاهرة : دارالحديث ، 2003م - ، ص 78.

تم التعريف في بعض المعاجم الأجنبية لكلمة (QUALITY) وهي تعني الجودة أي صفة الشئ بكونه جيدا[1] وتعني(The degree excellence of athing): أي درجة أمتياز الشئ أو جودته، وتعني أيضا (high grade,superior excellence): أي درجة عالية من الدقه والتحسين والتميز[2].

يود الباحث أن يشير إلي ما أشار إليه كل من Jonnas & Blanchet وغيرهم أنه لايوجد تعريف نهائي متفق عليه بين الباحثين حول مفهوم وتعريف جودة التقارير المالية وأساليب تقييمها حيث يختلف مفهوم الجودة بإختلاف وجهات نظر وأهداف منتجي ومستخدمي التقارير المالية[3].

كما يتضح للباحث أن المتابع للدراسات التي تناولت جودة التقارير المالية لتحديد مفهوم لها أو كيفية الإستدلال عليها يجد معظمها يدور حول إعتبار جودة التقارير المالية جوهر له مظهر آخر يعرف ويقاس به حيث يتم التعريف بالإفصاح ومتسوياته، والتعريف بالشفافية، كمرادفات للتعبير عن جودة التقارير المالية، والتعريف بكيفية الخصائص ومعايير جودة المعلومات التي تعكس مدي توافر الجودة بالتقارير المالية أي أنها مقياس الإستدلال علي جودة تلك التقارير، وفيما يلي عرض موجز للمفاهيم والخصائص السابق الإشارة إليها ومحاولة وضع مفهوم لجودة التقارير المالية والإستدلال عليها.

أولاً: التعريف بالإفصاح Disclosure:

أشارت العديد من الكتابات ليس فقط إلي أهمية الإفصاح بل إمتدت أيضا إلي الإهتمام بجودة الإفصاح، والتي تستخدم في تقييم المنفعة النسبية والمحتملة لمحتوي التقارير المالية، والتي تشير إلي جودة التقارير المالية، حيث يعتبر الإفصاح عن المعلومات بالتقارير المالية من أهم المبادئ التي تنتهج عند إعداد التقارير المالية والتي لابد ان تقابل مختلف إحتياجات مستخدمي تلك التقارير عن طريق الإفصاح الجيد لإعطاء صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة الإقتصادية [4].

1- Boalbaki,Munir, "ALMawrid,AmodernEnglish-Arabic Dictiovary"Dar EL-IImlil-Malayen,Beirut Lebanon,2001,P.502-

2- Pearsall&Trmble"TheOxfordEnglishReferencDictionary-Second Edition, New york, 1996, P460.

3- Jonas&Jeanblanchet,"Assessing Quality of Financial Reporting" Accounting Horizons, Vol.14, NO.3, September, 2000.P353.

4- د. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الكويت، دارالسلاسل للنشر والتوزيع، 1990م - ،ص 324.

فيما يلي عرض لبعض مفاهيم الإفصاح علي المستوي العام، والتعريف في ظل التبويبات المختلفة:

1. **تعريف الإفصاح علي المستوي العام:**

المقصود بالإفصاح في اللغة الكشف عن الشئ وبيانه.[1] ويقال أفصح عن الشئ إفصاحاً: أي ظهر وبدا ضوءه وأستبان، بمعني الإظهار والوضوح.[2] وقد تم التعريف في بعض المعاجم الأجنبية لكلمة (Disclose)[3] وهي تعني الفعل يفصح، كما تم التعريف لكلمة (Disclosure)[4] وهي تعني عملية الإفصاح.

أما في أدبيات المحاسبة فقد تعددت المفاهيم الخاصة بالإفصاح، ويذكر علي سبيل المثال أن مجلس المبادئ المحاسبية عام 1970م قد عرف الإفصاح بأن (تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات موثوق بها عن مصادر الأموال وإستخداماتها بما يفيد الحكم عليها من وجهة نظر المستثمر)[5]. كما أكد مجلس معايير المحاسبة المالية عام 1978م علي أن الإفصاح هو أنه (يجب أن تمد التقارير المالية كلاً من المستثمرين الحاليين والمرتقبين، والدائنين وغيرهم بالمعلومات المفيدة التي تساعدهم علي إتخاذ القرارات الإقتصادية الرشيدة)[6]، بينما يري **Hendriksen** عام 1982م أن الإفصاح يعني (عرض المعلومات الهامة للمستثمرين، والدائنين وغيرهم بطريقة تسمح بالتنبؤ بمقدرة المشروع علي تحقيق الأرباح في المستقبل، ومقدرته علي سداد إلتزاماته)، وكذلك تم تعريف الإفصاح عام 1992م بأنه (تقديم وإظهار المعلومات الملائمة للأطراف المهتمة بالمشروع بالقدر المناسب، وفي التوقيت المناسب لإتخاذ قرارات رشيدة بإستخدام مختلف الأساليب أو الوسائل الفنية الفعالة[7]، وقد تم تعريف الإفصاح في عام 1996م بأنه

1- الأمام محب الدين بن فيض السيد محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت، دارالفكر للنشر والتوزيع، 1994م - ،ص 112.

2- العلامة بن منظور، لسان العرب، مرجع سبق ذكره، ص 87.

3 -Pearsal&Trumble,OP-cit,P.201. Random House Dictionary of the English,

4- American Institute of Certified Public Accounting "A.P.B Concepts Accounting Principles under lying Financial Statements of Business Enterpprises, No.4, 1972

5- Financial Accounting Standard Board:"Objectives of Financical Reporting By Business Enterprises, the Journal of Accounting, February, 1979, P.4

6- Eldon,Henderiksent,"Accounting Theory " 4th Ed,1982,P.505.

7- د. أحمد فتحي محمد حسنين، نماذج تحفيز الإدارة العليا علي تحقيق كفاية ومصداقية الإفصاح المحاسبي الإختياري، القاهرة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 10، يونيو 1996م، ص 54.

(عرض وتوصيل المعلومات بالصورة التي تجعل التقارير المالية غير مضللة، ومفهومة وملائمة للغرض الذي تستخدم فيه)[1]، كما عرف لطفي عام 1998م الإفصاح بأنه (إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية إتخاذ القرارات)[2].

كذلك فقد عرف الرويتع عام 2000م الإفصاح بأنه (عرض المعلومات المالية المتعلقة بالوحدة الإقتصادية من خلال مجموعة من القوائم والتقارير المالية لمساعدة القارئ الواعي علي إتخاذ قرارات رشيدة، ويتم عرض تلك المعلومات إما في صلب القوائم المالية، أوفي الملاحظات ،أو الإيضاحات الملحقة بها، أو في جداول، أو قوائم إضافية)[3].

ويعرف الرحيلي عام 2004م الإفصاح (بأن تظهر التقارير المالية كافة المعلومات الرئيسية التي تهم الفئات الخارجية عن المشروع، والتي تساعدها علي إتخاذ قراراتها الإقتصادية تجاه المشروع بصورة رشيدة)[4].

كما يعرف الضرغامي عام 2005م الإفصاح بأنه (توضيح وتبيان المركز المالي للوحدة الإقتصادية، ونتائج نشاطها للأطراف المستفيدة من المعلومات علي كافة طوائفهم طبقاً لمتطلباتهم علي أن يكون هذا التوضيح في متناول فهم هذه الطوائف، وذلك من خلال أدوات الإفصاح المتاحة) [5].

يمكن للباحث أن يعرف الإفصاح المحاسبي بأنه (إظهار المعلومات مالية – غير مالية متوفراً بها كافة خصائص الجودة بالتقارير المالية لترشيد القرارات – تشغيلية – إستثمارية – تمويلية، للوحدة الإقتصادية).

1- د. عاطف عبد المجيد عبد الرحمن، المدخل الإجتماعي لتدعيم المحتوي الإخباري للتقارير المالية المنشورة، القاهرة، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 1999م، ص 32.

2- د. أمين السيد أحمد لطفي، الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة ودور وإجراءات مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، القاهرة، دارالنهضة للنشر، 1998م، ص 14

3- د. سعد بن صالح الرويتع، مدي ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في ظل إختلاف الظروف البيئية، الرياض، مجلة الإدارة، مارس2009م، ص 48.

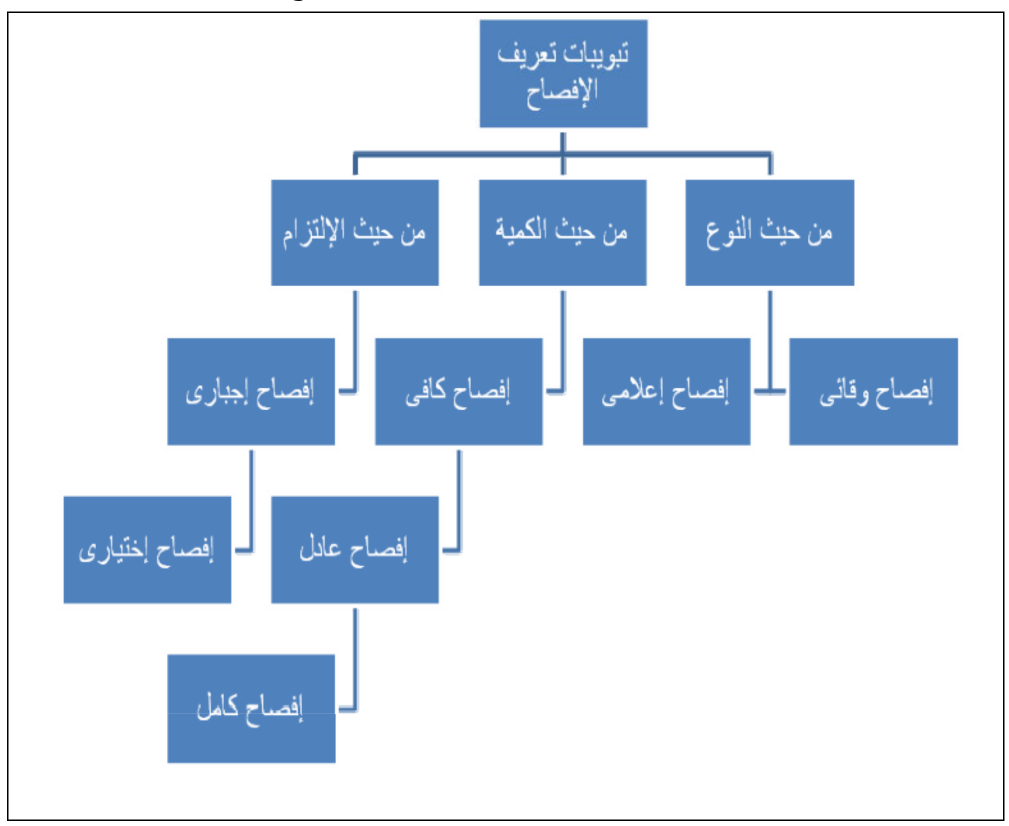
4- د. عوض فايز سلامة الرحيلي، دور نظام السوق المالية الجديد في تعزيز الإفصاح المحاسبي والشفافية في البيئة السعودية، مرجع سابق، ص 299.

5- د. أحمد الغريب الضرغامي، القياس والإفصاح المحاسبي لنشاط المرابحة والمشاركة وأثرهما علي قرارات المستثمرين – في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات الأسلامية، القاهرة، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2005م، ص122.

2. **تعريف الإفصاح في ظل التبويبات المختلفة:**

لقد إتجه الفكر المحاسبي إلي التمييز بين هذه المفاهيم وذلك بتحديد القدر الملائم من المعلومات التي ينبغي الإفصاح عنها، ونوعية هذه المعلومات، ومدي إلزامية الإفصاح عنها، والمحصلة تعميق التعرف علي جميع جوانب الإفصاح كمعبر عن عن جودة التقارير المالية، ويمكن تبويب الإفصاح المحاسبي وفقاً لثلاثة إتجاهات من خلال الشكل التالي:

شكل التبييوبات المختلفة لتعريف الإفصاح



المصدر : إعداد الباحث ، 2008م

من حيث نوع المعلومات المفصح عنها:

يتمثل هذا الإتجاه في الإفصاح الوقائي Disclosure protective والإفصاح الإعلامي Disclosure Information ، الإفصاح الوقائي يعني التركيز علي الإفصاح عن

المعلومات التي يمكن الإعتماد عليها والوثوق فيها، والتي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية بحيث تجعل التقارير المالية غير مضللة لأصحاب الشأن بصفة عامة وحماية المستثمر العادي ذوي الخبرة المحدودة بصفة خاصة، أما الإفصاح الإعلامي يعني التركيز في الإفصاح علي توفير عنصر الملاءمة بالمعلومات كأحد خصائص جودة المعلومات بالتقارير المالية بما يفيد في إتخاذ القرارات، مما يتطلب توافر درجة أكبر من الدراية والخبرة لمستخدمي هذه التقارير [1].

يخلص الباحث إلي أن الإفصاح طبقاً لنوع المعلومات المفصح عنها يحقق الجودة للتقارير المالية لما يوفره من الخصائص الأساسية لجودة المعلومات من ملاءمة، وموضوعية، وإمكانية الإعتماد عليها والوثوق فيها، والتي من شأنها زيادة الوعي الإستثماري لدي المستثمرين ،ومتخذي القرارات.

من حيث كمية وحجم المعلومات المفصح عنها:

يتمثل هذا الإتجاه في الإفصاح الكامل Full Disclosure، والإفصاح العادل Fair Disclosure، والإفصاح الكافي Adequate Disclosure[2].

(أ) الإفصاح الكامل (Full Disclosure) يقصد به العرض الكامل في التقارير المالية لجميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالحالة المالية للوحدة الإقتصادية والأنشطة التي أثرت عليها واللأزمة لمستخدمي التقارير المالية.

(ب) الإفصاح العادل(Fair Disclosure) يقصد به الإفصاح بالتقارير المالية عن كافة البيانات والمعلومات التي تساهم في إيضاح الحالة المالية للوحدة الإقتصادية لكافة الفئات المستخدمة للتقارير المالية دون تحيز لفئة دون الأخري.

(ت) الإفصاح الكافي (Adequate Disclosure)يقصد به أن تتضمن التقارير المالية الحد الأدني من المعلومات بما يجعلها مفهومة وغير مضللة.

يستنتج الباحث أنه في ظل الإفصاح من حيث كمية وحجم المعلومات المفصح عنها ضرورة الإشارة إلي عدم الإفراط في عرض المعلومات التي قد تكون غير مهمة لكافة الفئات المستخدمة للتقارير المالية.

1- د. زكريا فريد عبدالفتاح ، دراسات في نظرية المحاسبة ، القاهرة : الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ، 2001م - ، ص ص109-110.

2- د. شريف أحمد البارودي ، الإفصاح المحاسبي وسوق الأوراق المالية ، القاهرة : دار النهضة العربية ، 2005م - ، ص 46.

من حيث الإلزام بالمعلومات المفصح عنها:

(أ) يتمثـل هـذا لإتجـاه في الإفصـاح الإجبـاري Mandatory Disclosure، والإفصـاح الإختياري Voluntary Disclosure.

(ب) الإفصاح الإجباري(Mandatory Disclosure) يقصد به الإفصاح المقنن أو الإلزامـي الذي يتم في ضوء وجود هيئة أو منظمة معينة تصدر معايير أو متطلبات تشريعيـة أو مهنية تحكم عملية إعداد التقارير المالية من زاوية محتـوي وكميـة ونـوع المعلومـات المفصح عنها بتلك التقارير، بالإضافة إلي ملاءمة توقيت الإفصاح عن هذه المعلومات.

(ت) الإفصاح الإختياري (Voluntary Disclosure) يقصد به الإفصاح غـير المقـنن الـذي يتحقق فيه الإفصاح بدون إلزام من أي جهة حيث تقوم الوحدة الإقتصـادية بالإفصـاح إختيارياً عن المعلومات.

يعتقد الباحث أنه من الأفضل أن يكون الإفصاح عن المعلومات بالتقارير المالية إفصـاحاً إجبارياً وليس إختيارياً (طواعية) لضمان توفير كافة المعلومات وبالصورة التي تحقق الجـودة بالتقارير المالية مما يعني ذلـك ضرورة وحتميـة تنظـيم المهنـة، فضـلاً عـن ذلـك قـد يكـون التقرير المالي في ظل الإفصاح الإختياري أداة غير كاملة لإتصال المديرين الـذين يتـوفر لـديهم معلومات عن الأداء الحالي والمستقبلي لمنشأتهم أكثر من غيرهم من الخارج وخصوصاً عنـدما تكون للمديرين السلطة الأعلي للمعلومات عن منشأتهم، وأيضاً عندما تكون قواعد المحاسبة والمراجعة غير كاملة، فيمكن عن طريق آليات التعاقد (مثلا ربـط مكافـآت المـديرين بقيمـة السهم في الأجل الطويل يقرب من وجهة التعارض بينهم وحملة الأسهم) [(1)].

ثانياً: خصائص ومعايير جودة المعلومات:

يعد مفهوم الجودة سمة هامة من سـمات المعلومـات المحاسـبية، بـالرغم مـن كـون معني الجودة في المحاسبة عموماً يمثل معني غير محدد المعالم، فـإن كثـير مـن الدراسـات إفترضت تعريف وقياس جودة التقارير المالية مقترحين الإستدلال بمعايير جودة المعلومات التـي وضـعتها العديـد مـن الهيئـات المهنيـة، التـي يـذكر منهـا الإطـار المفـاهيمي رقـم (2) لمجلس معايير المحاسبة المالية، وغيرها مـن الهيئـات المهنيـة والعلميـة المتخصصـة في

1- د. كمال الـدين مصـطفي الـدهراوي ، دراسـات متقدمـة في المحاسـبة والمراجعـة ، الإسـكندرية : الـدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع ، 2001م - ، ص43.

المحاسبة والمراجعة في كثير من دول العالم لتعريف معايير وخصائص جودة المعلومات المحاسبية، وذلك بإعتبار أن جودة التقارير المالية جوهراً له مظهر آخر يقاس به ألا وهو جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن تلك التقارير والتي يتم الإفصاح عنها بحيث تكون مفيدة لمستخدميها.

يذكر علي سبيل المثال ماقام به أحد الباحثين في عام 2002م بدراسة العلاقة بين جودة التقارير المالية وتقييم ثلاثة خصائص للجودة ،وهي الملائمة ،وإمكانية الإعتماد، وإمكانية المقارنة، وتوصلت الدراسة إلي وجود علاقة بين توافر العناصر الثلاثة وجودة التقارير المالية ،كما أكدت الدراسة أن الإطار المفاهيمي رقم (2) الصادر من مجلس معايير المحاسبة المالية يعد النموذج الأمثل والملائم لتقييم جودة التقارير المالية[1]. كما قدم Jonas& Blanchet إطاراً لتقييم جودة التقارير المالية يعتمد علي الإستفادة من مختلف الخصائص والمفاهيم المستخدمة في تقييم جودة المعلومات المحاسبية ،وقد أتجه الباحثين في هذه الدراسة إلي تقييم الخصائص إلي أربعة خصائص رئيسية تتحقق من خلالخصائص أخري فرعية ،وذلك علي نحو مايلي [2]:

1. توافر خاصية الملائمة في المعلومات المحاسبية من خلال ضرورة وجود القدرة التنبؤية ،والتي تتحقق من خلال إستقرار الأرباح، وتوفير معلومات غير مجمعة (معلومات قطاعية)، والتغذية العكسية، والتوقيت المناسب لتوفير المعلومات.
2. توافر خاصية إمكانية الإعتماد علي المعلومات المحاسبية، وذلك من خلال توافر خاصية القابلية للتحقق (درجة التأكد)، والحياد، والتعبير بصدق عن المضمون (أمانة التمثيل)، والإكتمال.
3. توافر خاصية الوضوح في المعلومات المحاسبية.
4. توافر خاصية القابلية للمقارنة من خلال توافر خاصية الثبات.

فيما يلي عرض لمفاهيم ومعايير وخصائص جودة المعلومات المحاسبية، وفقاً لبعض الدراسات المعدة من قبل العديد من الباحثين والهيئات المهنية [3].

1- Mcdanielt, L., Martin&Mains.L.,"Evaluating Financial Reporting Quality": The Effects of Financial ExpertiseVs. Financial Literacy. The Accounting Review, 2000.P153.

2- Jonas&Jeanblanchet,"OP-Cit,.PP357-358.

3- د.عبدالوهاب نصر علي ،القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية، الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م - ،ص ص20-21.

الملائمة Relevance:

أجمعت كافة الكتابات في هذا المجال علي أهمية توافر معيار الملائمة بإعتبارها أهم معايير جودة المعلومات المحاسبية الدالة علي منفعتها كما تم الإجماع علي أن المعلومات المحاسبية تكون ملائمة إذا أثرت في سلوك متخذ القرار ومتغيرات نموذج إتخاذ القرار أيضا، بمايساعد متخذي القرارات الإقتصادية علي تقييم الأحداث الماضية، والحاضرة، والمستقبلية، أو تصحيح، أو تنقيح معتقداتهم وتقييماتهم السابقة.

القيمة التنبؤية Predictive Value:

أي يجب أن تكون للمعلومات المحاسبية القدرة التنبؤية المستقبلية، وتكون صالحة ومفيدة في تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث الأقتصادية.

1. **إستقرار (ثبات) الأرباح:**

تركز هذه الخاصية علي التمييز بين مكونات الأرباح العادية وغير العادية.

2. **توفير معلومات غير مجمعة (قطاعية): Disaggregated Information**

تركز هذه الخاصية علي كيفية أن المعلومات القطاعية عن أعمال الوحدة الأقتصادية تسمح للمستثمرين وغيرهم بفهم أفضل عن مستقبل الوحدة الأقتصادية موضوع الإستثمار وغير من مواضيع إتخاذ القرارات.

3. **التغذية العكسية Feed back Value:**

تعني خاصية التغذية العكسية توافر المعلومات عن بتائج القرارات الماضية للمساعدة في تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة في إتخاذ القرارات المستقبلية.

4. **التوقيت المناسب Time liness**

تعد هذه الخاصية من الخصائص المهمة للحكم علي جودة المعلومات المحاسبية، بحيث تصل نفس المعلومات إلي جميع متخذي القرارات في التوقيت الملائم حتي لا تفقد قيمتها [1].

1- د. محمد عبدالحميد طاحون ،أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين ، الإسكندرية : مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،العدد الثاني، 2001م - ،ص 32.

5. إمكانية الإعتماد عليها Reliability:

تركز هذه الخاصية علي الوثوق والدقة والقابلية للقياس ،أي خلو المعلومات المقدمة بالتقارير المالية من أي أخطاء ، فضلاً عن قابليتها للعرض بشكل كمي قدر الإمكان بحيث يمكن للمستخدمين الوثوق فيها والإعتماد عليها[1].

6. القابلية للتحقيق Verifiability:

تؤكد هذه الخاصية علي ضرورة أن تتصف المعلومات المحاسبية بالموضوعية بحيث يمكن التحقق منها وأن تكون غير متحيزة، وتعبر بصدق وأمانة عن الأحداث الإقتصادية للوحدة، وبالتالي الوصول لنفس النتائج والمفاييس بإستخدام أكثر من طريقة لحسابها وبإستخدام أكثر من شخص[2].

7. الحياد Neutrality:

تعني هذه الخاصية خلو المعلومات من التحيز الشصي أي لاتوجه المعلومات المفصح عنها بحيث تفيد فئة دون الأخري من مستخدمي التقارير المالية.

8. الإكتمال Completeness:

تركز هذه الخاصية علي الشمولية والإتزان أي تغطية المعلومات لكافة الجوانب وعدم وجود نقص في المعلومات المقدمة لمتخذي القرارات، مع مراعاة عدم زيادة حجم المعلومات إلي الحد الذي تصبح عنده غير إقتصادية وغير مفيدة مما يعوق الوصول إلي القرار المناسب، بحيث تكون التكلفة التي يتحملها متخذ القرار في سبيل الحصول علي المعلومات أقل من العائد المتوقع من إستخدام هذه المعلومات.

9. الوضوح Clarity:

تركز هذه الخاصية علي ضرورة القابلية للفهم والتي تعني عرض المعلومات بالتقارير المالية بصورة تمكن المستخدم العادي من تفهم محتويات التقارير المالية دون لبس أو غموض مما يساعد علي إتخاذ القرارات الإقتصادية المناسبة.

1- د.هيني فان جريونينج ،معايير التقارير المالية الدولية- دليل التطبيق ،ترجمة د.طارق عبدالعال حماد،القاهرة : الدارالدولية للإستثمارات الثقافية، 2006م - ،ص 22.

2- د.أحمد محمد نور- مبادئ المحاسبة المالية- المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية ،الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2007م - ،ص 14.

10. إمكانية المقارنة Comparability:

تركزهذه الخاصية علي علي الثبات أي ثبات الوحدة الإقتصادية في إتباع نفس السياسات والمعايير والمبادئ المحاسبية من فترة لأخري بحيث يمكن مقارنة نتائج الوحدة الإقتصادية بتائج وحدة إقتصادية أخري مماثلة، أو بنتائج نفس الوحدة في فترات أخري.

11. الأهمية النسبية Relativity Inportance:

تهتم هذه الخاصية بضرورة عرض المعلومات علي التوالي وفقاً لأهميتها النسبية، وتعتبر المعلومات مهمة إذا ترتب علي تجاهلها أوعرضها بصورة غير صحيحة تضليل مستخدميها، والتأثير جوهرياً علي قدرتهم علي إتخاذ القرارات السليمة، وتتوقف أهمية العنصر علي حجمه النسبي أي علاقته بعنصر أو عناصر أخري في التقارير المالية ذات صلة وثيقة به.

بناءاً علي ماسبق يمكن للباحث إعداد جدول يوضح أهم المعايير والخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية وفقاً للعديد من دراسات الباحثين والهيئات المهنية:

جدول يوضح المعايير والخصائص الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية

معايير وخصائص جودة المعلومات المحاسبية	الدراسة (الباحث – الهيئة)
الملائمة، القابلية، للتحقق، القياس، الكمي، التماثل، الثبات	جمعية المحاسبة الإمريكية عام 1966م.
الملائمة، القابلية، للتحقق، القابلية، للفهم، الحياد، التوقيت الملائم، القابلية للمقارنة، الإكتمال.	مجلس المبادئ المحاسبية عام 1970م
الملائمة، القابلية، للفهم، إمكانية، الإعتمادعليها، إمكانية المقارنة، الحيادية، الوقتية، الإفصاح الأمثل.	Stabus &Kenly عام 1972م.
الملائمة، القابلية، للتحقق، الحياد، القابلية للمقارنة، الثقة، الأهمية النسبية، الثبات، الجوهر قبل الشكل.	معهد المحاسبين القانونيين الإمريكي عام 1973م
الملاءمة، الأهمية النسبية، الحياد، الإتساق، الجوهر قبل الشكل، القابلية للفهم، إمكانية المقارنة، إمكانية الإعتماد.	Trublood Committee عام 1973م.

الملاءمة، القياس الكمي، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، الإكتمال الثقة، الموضوعية.	معهد المحاسبين القانونيين بإنجلترا عام 1975م.
الملاءمة، إمكانية الإعتماد عليها، الأهمية النسبية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، أمانة العرض، الحيادية، الثبات، إمكانية التحقق، التكلفة والعائد، الوقتية، القيمة التنبؤية، التغذية العكسية.	مجلس معايير المحاسبة المالية عام 1980م .
الملاءمة، الموضوعية، القابلية للمقارنة، الوقتية، الوضوح، الإفصاح الكامل، إمكانية التحقق، الدقة، التماثل، الحياد، الجوهر قبل الشكل، التوحيد، الأهمية النسبية، التكلفة والمنفعة، المرونة، الإتساق، التحفظ، المعقولية.	Stampعام 1980م.
الملاءمة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم، التوقيت، القابلية للمقارنة الإكتمال، الثقة، الأهمية النسبية، الموضوعية، التكلفة والعائد.	معهد المحاسبين بكندا عام 1981م.
الملاءمة، إمكانية الإعتماد عليها، القابلية للمقارنة، القابلية للفهم، التكلفة والمنفعة، الوقتية، الحياد، الإكتمال، الثقة، الأهمية النسبية، الجوهر قبل الشكل، الحذر، أمانة العرض.	لجنة معايير المحاسبة الدولية عام 1989م
الملاءمة، المصداقية، الثبات، الموضوعية، إمكانية التحقق، القيمة التنبؤية، صدق التعبير، القيمة التأكيدية، الشمولية، القيمة التصحيحية، الحداثة، الإمكانية والجدوي.	David L.P عام 1989م.
الملاءمة، المصداقية، القابلية للفهم، القابلية الرقابية، القيمة التنبؤية، التوقيت والحداثة، التكلفة، الحيادية في القياس، القابلية للتحقق، الصدق في الإفصاح.	الناغي عامي 1993م – 1993م .
الملاءمة، القابلية للتحقق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الأهمية النسبية، الموضوعية، التمثيل الصادق.	معايير المحاسبة المصرية عام 1997م .
الملاءمة، إمكانية الإعتماد عليها، الثقة، التوقيت المناسب، التغذية العكسية، القيمة التنبؤية، الحياد، الإكتمال، القابلية للمقارنة، الثبات، القابلية للتحقق، معلومات غير مجمعة، إستقرار الأرباح.	Jonas & Blanchet عام 2000م.
الملاءمة، إمكانية الإعتماد عليها، الدقة، الثقة، التوقيت المناسب، التغذية العكسية، القيمة التنبؤية، الحياد، الإكتمال، القابلية للمقارنة الثبات، القابلية للفهم، الموضوعية، التكلفة والعائد، العرض العادل، الأهمية النسبية، الجوهر قبل الشكل، الحيطة والحذر.	معايير التقارير المالية الدولية عام 2007م .

المصدر: إعداد الباحث، 2009م.

كما أستخدمت إحدي الدراسات أربعة مداخل يمكن إستخدامها في تقييم جودة الأربـاح وبالتالي جودة التقارير المالية هي[1]:

1. مداخل جودة الأرباح المشتقة مـن صـفات السلسـلة الزمنيـة للأربـاح وهـي (الثبـات، والقدرة علي التنبؤ، والقابلية للتحقق أي درجة التأكد.

2. مداخل جودة الأرباح المشتقة من العلاقات بين الدخل، وأساس الإسـتحقاق، والأسـاس النقدي، وتقوم هذه المداخل علي أن جـودة الأربـاح تـنخفض كلـما تـم الإعـتماد عـلي أساس الإستحقاق حيث يؤدي ذلك إلي عدم منفعتها لإتخـاذ القـرارات وعـدم تعبيرهـا بصدق عن مضمونها.

3. مداخل جودة الأرباح المشتقة من المفـاهيم الوصـفية للمعلومـات المحاسـبية الـواردة بالإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية الإمـريكي، ووفقـاً لـه يـتم تقيـيم جـودة الأربـاح، وبالتـالي تقيـيم جـودة التقـارير الماليـة عـلي أسـاس تـوافر عنـاصر، الملاءمـة، والإعتمادية، والقابلية للمقارنة (الثبات)، ووفقاً لهذا المدخل تتوافر عناصر الجـودة في التقارير المالية متي كانت ملاءمة لإتخاذ القرارات، وإمكانية الإعتماد عليها مـن إجـراء المقارنات.

أخـيراً حيـث تعـد المعلومـات المحاسـبية مخرجـات للتقـارير الماليـة فإنـه مـن الممكـن الإسترشاد بـالتعريف الـذي وضـعه أحـد الكتـاب عـام 2005م لجـودة المعلومـات المحاسـبية كمفهوم لجودة التقارير المالية، والذي يتم تعريفهـا عـلي أنهـا (مـاتتمع بـه المعلومـات مـن

1- Schiper, K,&Vincet,L.,"Earnings Quality": Accounting Horizons, 2003, Supplement, PP.353-355

مصداقية، وماتحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، والرقابية، والمهنية، والفنية، بما يساعد علي تحقيق الهدف من إستخدامها) [1].

تأسيساً علي ماسبق يقترح الباحث مدخلين للقيام بتقييم شامل لجودة التقارير المالية وذلك علي نحو مايلي:

المدخل الأول: يتناول التقارير المالية من الناحية الإيجابية كأداة فعالة للإتصال.

المدخل الثاني: يتناول التقارير المالية من الناحية السلبية أي بيان الآثار السلبية المترتبة علي إتخاذ القرارات غير سليمة في حالة التقارير المالية غير جيدة.

من الملاحظ أن المدخل الأول يعطي الإهتمام لأهمية كفاية وكفاءة البيانات والمعلومات عند إعداد التقارير المالية، ومن ثم يمكن القول بأن جودة التقارير المالية هي القياس غير الملموس لمدي كفاية وكفاءة بيانات ومعلومات التقارير المالية، أما المدخل الثاني فأنه يعطي الإهتمام للآثار المترتبة علي التقارير المالية غير الجيدة، حيث أن جودة التقارير المالية تتطلب إظهار البيانات والمعلومات التي لها تأثير علي قرارات مستخدميها، ويشترك المدخلان في ضرورة الوصول بالتقارير المالية لمستوي الجودة الذي يعمل علي نقل قدر من المعلومات الملائمة بالشكل الذي يسمح بإتخاذ القرارات المناسبة.

أيضاً في ضوء ماسبق عرضه يمكن القول أن الوصول إلي تقارير مالية جيدة يتم من خلال إستراتيجيات وإجراءات وآليات تسهم في الإهتمام بعملية إعداد التقارير المالية من حيث العرض والمضمون لتلك التقارير، بحيث لاتفتقر إلي الإيضاح والبساطة بما يتناسب مع إحتياجات كافة المستخدمين لها سواء المتخصصين أو غير المتخصصين بما يمكنهم من بناء قرارات مناسبة ورشيدة، ويمكن للباحث أن يعرف جودة التقارير المالية بأنها (ماتتسم به التقارير المالية من شفافية وإفصاح جيد عن المعلومات التي تعكس حقيقة المراكز المالية والأرباح المحققة والمتوقعة للوحدة الإقتصادية بما يتفق مع أهداف وإحتياجات المستثمرين الحاليين والمرتقبين، وغيرهم مما يسهم في تحقيق الرشد لقراراتهم الإستثمارية).

1- د. محمد أحمد إبارهيم خليل ،دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها علي سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية، الإسكندرية : مجلة الدراسات والبحوث التجارية ،العدد الثاني، 2005م - ،ص 723.

الفصل الخامس

الممارسات الخاطئة والتلاعب في التقارير المالية

الأساليب المختلفة للممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة والتلاعب في التقارير المالية:

أولاً: التطبيق التحاليل للسياسات والمبادئ المحاسبية:

قد أجمعت العديد من الأراء أن السبب الأساسي للأزمات والإنهيارات المالية هوقيام إدارات الشركات بتطبيق ممارسات معينة في المحاسبة والمراجعة للتلاعب في القوائم والتقارير المالية التي تتعدي حدود المرونة في تطبيق السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، فيما يمكن أن يعرف بالتطبيق التحايلي للسياسات والمبادئ المحاسبية.

حيث يعتمد المحاسبون علي عدد من الفروض المحاسبية، والتي قد لا تؤدي إلي نتائج حقيقية عن نشاط المنشأة ومن أمثلة ذلك فرض ثبات القوة الشرائية للنقود، كما أن إختلاف الطرق المحاسبية، وما يتيحه منظموا مهنة المحاسبة للشركات من مرونة نتيجة لتفاوت الظروف الإقتصادية المحيطة وإختلاف الطرق المحاسبية، والأنشطة والمعاملات المالية حتي يمكن توفير عرض عادل للنتائج والمراكز المالية إلا أن البعض يستغلون هذه المرونة في إختيار وتطبيق سياسات محاسبية معينة لإدارة وتوجيه النتائج المالية للشركات (الأرباح) نحو هدف محدد مسبقاً مما يدخل في قلوب المستثمرين الشك في مصداقية التقارير المالية[1].

ففي حالة شركة إنرون أستخدمت إدارة الشركة أساليب محاسبية معقدة الغرض منها حجب وعدم توضيح إفراط المنشأة في الإعتماد علي الإقتراض لتمويل نشاطها وإخفاء ضعف إيراداتها ، كذلك أدي الإفراط لتنفيذ عمليات بالغة التعقيد خارج الميزانية (Sheet Off – Balance) إلي صعوبة إدراكها وإكتشافها بواسطة المحللون الماليون، كما أستخدمت إدارة الشركة سياسات محاسبية خاطئة، وقامت بتطبيق المعايير المحاسبية من ناحية الشكل دون الجوهر عمداً لإخفاء الإلتزامات المالية للشركة ظناً منها أن تضخيم الأرباح يؤثر إيجابياً علي سعر السهم، وبالتالي علي ثقة المستثمرين، وقد يكون هذا صحيحاً في المدي القصير أما علي المدي الطويل فقد أثر الإعتراف بالسياسات

1- Mulford, C.W&Comiskey, E.E,"The Financial Number Game",John Wiley&Sons, Canada,2002, pp.12-13.

والممارسات المحاسبية الخاطئة علي سعر السهم وبالتالي علي ثقة المستثمرين كما تأثرت كافة بورصات العالم حيث هبط سعر السهم من 86 $ إلي أقل من 54 سنتاً، وخسر المستثمرين فيها حوالي مليار دولار عام 2001م، كذلك الحال في عام 2002م أنهارت ثاني أكبر شركة للإتصالات وهي شركة وورلدكوم وقدرت حجم الخسائر فيها بحوالي (50) مليار دولار وهبط سعر السهم من (60) $ إلي أقل من 9 سنتات[1].

يخلص الباحث من العرض السابق إلي أن المخالفات الجسيمة والممارسات الخاطئة في المحاسبة والمراجعة التي قامت بها إدارات الشركات المنهارة كانت السبب الأساسي في إطلاق مصطلحات ومسميات عديدة تصف المحاسبة بأنها لعبة الأرقام المالية، وأنها أداة للتلاعب والخداع، فضلا عن فقدان المصداقية والثقة في التقاريرالمالية التي تقدمها لكافة مستخدميها بمختلف طوائفهم.

ثانياً: المسميات والأشكال المختلفة للعبة الأرقام المالية:

لقد أوضح (Mulford & Comiskey) المسميات والأشكال المختلفة للعبة الأرقام المالية بالجدول التالي:

جدول يوضح المسميات والأشكال المختلفة للعبة الأرقام المالية

المسمي والشكل	التعريف
المحاسبة المتعسفة (Aggrssive Accounting)	إختيار وتطبيق متعمد لمبادئ محاسبية معينة في محاولة لتحقيق نتائج مرغوب فيها – هذه النتائج عادة ما تكون أرباح أعلي – سواء كانت الممارسات المتبعة مطابقة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها أم غير مطابقة.
إدارة الأرباح (Earnings Management)	مناورات فعالة للتأثير علي الأرباح للسير في إتجاه محدد مسبقاً تضعه الإدارة، وتنبؤات يقدمها المحللون الماليون أو قيمة تتفق وتتعلق بتدفق الأرباح بطريقة سلسة وأكثر دعماً.
تمهيد الدخل (Income Smoothing)	هو شكل من أشكال إدارة الأرباح مصمم لإزالة أي عقبات تظهر في طريق كسب الأرباح، وتشمل خطوات لتخفيض وإحتجاز الأرباح في السنوات التي يتحقق بها فائض لإستخدامها في السنوات التي يتحقق بها عجز.

1 - Mulford, C.W&Comiskey, E.E,"The Financial Number Game", John Wiley & Sons, Canada, 2002, pp. 12-13.

التقارير المالية الإحتيالية (Frauduent Financical Reporting) =(Accounting Irregularities)	التلاعب المتعمد وإغفال أو تجاهل الإفصاح عن معلومات ذات قيمة في القوائم المالية والذي يتم لخداع والتأثير علي مستخدمي تلك القوائم ويقع ذلك تحت طائلة الإجراءات الجنائية والمدنية والإدارية.
ممارسات محاسبية خلاقة (Creative Accounting Practices)	هي خطوات تستخدم لممارسة لعبة الأرقام الملية وتشتمل الإختيار والتطبيقات المخادعة المتعمدة وغير المتعمدة للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتدليس في كتابة التقارير المالية، وأي خطوات تستخدم لإدارة الأرباح أو تيسير الحصول علي الدخل.

المصدر:(Mulford, C.W & Comiskey, E. E,"The Financial Number Game", JohnWiley &Sons, Canada, 2002, p.3).

في ضوء ماسبق يمكن للباحث القول أن الهدف الأساسي للعبة الأرقـام الماليـة هـو خلـق إنطباع مختلف عن الحقيقيـة عـن أداء الشركـة لـدي مسـتخدمي التقـارير الماليـة المنشـورة وإظهار نتائج أخري مرغوبة ومستهدفة وبالتالي نجد أن قيام الشركة بلعبة الأرقام المالية هـو عمل متعمدُ من جانب الشركة، وهو الأمر الذي يعني وجود دوافع معينة لهذا التصرف.

ثالثاً: دوافع ومكاسب لعبة الأرقام المالية:

قد تمثل هذه الدوافع والمكاسب فيمايلي [1]:

1. تعزيز وزيادة الحوافز والعلاوت المبنية علي الأرباح، حيث يتم زيـادة الأربـاح إذا كانـت الإدارة تحصل عـلى حوافزهـا وعلاواتهـا كنسـبة مـن صـافي الـربح، كـما تلجـأ الإدارة إلي تخفيض الأرباح عند الحصول علي الحوافز والعلاوات في شكل حقـوق شراء أسـهم حتـي يمكنها ممارسة حق الشراء بسعر أقل.
2. خفض التكاليف السياسية وتجنب المزيد من القيود والضرائب، حيـث تلجـأ الإدارة لتخفيض رقم الأرباح ظناً منها أن الأرباح الكبيرة تؤخذ كمؤشر علي مقدرة الشركـة علي تحمل تكاليف المزيد من التكاليف السياسـية والضرائـب (ويقصـد بالتكـاليف

1- د.الرفاعي إبراهيم مبارك ،دور المراجع الخارجي في الرقابة علي ممارسات إدارة الربح – دراسة تطبيقية، القاهرة : مجلة التجارة والتمويل ،جامعة طنطا ،العدد الثاني، 2003م - ،ص249.

السياسية كأن تخضع الشركة لدفع تعويضات للغير، أو تخضع للفحص من جانب الجهات الحكومية لأغراض التسعير أو منع الإحتكار، وذلك في حالة المنشأت كبيرة الحجم والتي تحقق أرباح ضخمة مما قد يدفع السلطات التشريعية إلي محاولة كبح جماحها خوفاً من الإحتكار).

3. زيادة أسعار الأسهم وجذب المستثمرين لشراء الأوراق المالية للشركة حيث تلجأ إدارة الشركة لزيادة رقم الأرباح عند تحويل الشركة للإكتتاب العام وذلك من خلال تحديد سعر أعلى الأسهم الشركة.
4. الحاجة للحصول على تمويل خاص إما بالإقتراض، أو إصدار أسهم وسندات جديدة، حيث تلجأ إدارة الشركة لزيادة رقم الأرباح للحصول على إتفاقيات أقل تشدد وتقيد.
5. إذا كان تقييم أداء الإدارة علي أساس معدل النمو في أرباح الشركة، حيث تلجأ الإدارة لزيادة رقم الأرباح لمحاولة إخفاء أي مخالفات، والحفاظ علي سمعة الشركة.
6. عند تغيير الإدارة، قد تعمل الإدارة الجديدة علي تخفيض رقم الأرباح في سنة التغيير حتي يظهر أداء الشركة في السنوات التالية أفضل مما كان عليه في ظل الإدارة السابقة.
7. الإتجاه للإندماج في شركة أخري، في حالة إتجاه الشركة للإندماج في شركة أخري تقوم إدارة الشركة بزيادة رقم الأرباح لكى تتمكن من فرض شروطها.
8. الإتفاق مع توقعات المحللين الماليين والمجتمع المالى، قد تقوم إدارة الشركة بتضخيم رقم الأرباح حتى يتفق وتوقعات المحللين الماليين والمجتمع المالى للحفاظ على أسعار أسهم الشركة ومركزها التنافسى ،وزيادة القيمة السوقية للشركة، وخفض تكلفة رأس المال.

بعد التعريف بالهدف الأساسى للقيام بلعبة الأرقام المالية ودوافع هذا التصرف ومكاسب هذه اللعبة يمكن عرض كيفية القيام بهذه اللعبة من خلال بعض الممارسات الخاطئة فى المحاسبة والمراجعة عند إعداد التقارير المالية.

رابعاً: الممارسات الخاطئة فى التقارير المالية:

إن لعبة الأرقام المالية تتم من خلال نوعين أساسيين من الممارسات الخاطئة، والتى يمكن أن تتمثل فيما يلى:

1. الممارسات الخاطئة فى المحاسبة عند إعداد التقارير المالية[1]:

تلجأ بعض الشركات إلى هذه الممارسات لإعطاء صورة معينة غير حقيقية لنتائج الأعمال والمراكز المالية للشركات، أو نتيجة لعدم الفهم الكامل لكيفية تطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية التى تعد القوائم والتقارير المالية وفقاً لها، ويذكر من بين تلك الممارسات[2].

أ- الممارسات الخاطئة التى تتم من خلال التلاعب فى أسس الإعتراف بالإيراد:

يتم الإعتراف بالإيراد عند إكتسابه والحصول عليه وتحققه بالفعل، وذلك وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلا أن بعض الشركات تقوم بالتلاعب فى الإيرادات من خلال بعض الممارسات والتى من بينها ما يلى:

1) تضخيم إيرادات الفترة المحاسبية المنتهية من خلال تسجيل إيرادات تخص الفترة التالية عن عمليات البيع التى قد تكون آجلة أو بالتقسيط عن طريق التلاعب فى تواريخ مستندات البضاعة المباعة خلال الفترة المحاسبية التالية.
2) تسجيل إيرادات عن عمليات البيع غير التامة وبضاعة الأمانة للغير.
3) إدراج مبالغ متنازع عليها والمستحقة على الشركة لجهات أخرى ضمن إيرادات الشركة.
4) تضخيم إيرادات فترة محاسبية معينة من خلال تسجيل إيرادات عمليات بيع وهمية، فقد تقوم الشركة بإعداد مستندات مزيفة وتسجيلها بالدفاتر كمبيعات أو تقديم أموال من الشركة للغير لأستخدامها فى شراء منتجاتها.
5) تسجيل الإيرادات بأكثر من قيمتها بالتلاعب فى تقييم المخزون، أو تخفيض تقدير قيمة المخصصات.
6) تضخيم الإيرادات بإضافة إيرادات المبيعات التى تمت خلال الفترة دون فصل خدمات ما بعد البيع وفوائد التمويل للفترات اللاحقة.

1- الهيئة العامة لسوق المال المصرى، مؤتمردليل الممارسات الخاطئة فى المحاسبة والمراجعة والإفصاح، القاهرة: 25 مارس 2003م، ص24.

2- د. على سيد مبارك عثمان، تعظيم فائدة القوائم المالية الفترية وإجراءات مراجعتها، القاهرة: مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 2003م، ص42.

7) تغيير السياسات المحاسبية الخاصة بالإعتراف بالإيراد دون الإفصاح عن الأثر المالى لهذا التغيير على الإيرادات.

ب- الممارسات الخاطئة التى تتم من خلال التلاعب فى أسس الإعتراف بالمصروف

تقوم بعض الشركات بممارسات خاطئة للتلاعب بالمصروف بغرض تضخيمه أو تخفيضه لإظهار قيمة الإيرادات على غير حقيقتها ومن بين هذه الممارسات ما يلى [1]:

1) رسملة وتأجيل المصروفات لفترات لاحقة، ويتم ذلك من خلال:

- تسجيل وإضافة بعض عناصر المصروفات لتكلفة الأصول الثابتة مما يؤدى لتضخيم قيم الأصول الثابتة وتخفيض مصروفات الفترة ،وزيادة الأرباح عن قيمتها الحقيقية.
- تحميل بعض المصروفات الخاصة بعقود عمل منتهية خلال الفترة على عقود أخرى مازالت تحت التنفيذ.
- عدم تسجيل بعض المصروفات المستحقة عن الفترة كمصروف الضرائب والتأمين.
- حجب بعض مستندات المصروفات الخاصة بالفترة لتسجيلها فى فترة لاحقة.

2) التلاعب فى التكوين وإستخدام المخصصات:

حيث أن تكوين المخصصات يتدخل فيه الحكم الشخصى بشكل كبير فيمكن أن يتم التلاعب من خلال الممارسات التالية:

- تقوم بعض الشركات بالتلاعب عن طريق المغالاة فى تقدير قيمة المخصصات فى الفترات التى تحقق فيها أرباحاً مرتفعة عن المتوقع، وبالتالى تخفيض أرباح الفترة عن الحقيقية.
- تقوم بعض الشركات بتخفيض قيمة المخصصات بغرض تخفيض المصروفات وبالتالى زيادة أرباح الفترة على غير الحقيقة.

1- د. ممدوح عبدالحميد محمد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم – دراسة تطبيقية، القاهرة: مجلة الفكر المحاسبى، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1999م، ص406.

- تقوم بعض الشركات بإستخدام المخصصات فى غير الغرض الذى تم تكوينها من أجله، وذلك بإستخدام المخصصات المكونة للتغطية إلتزامات معينة فى فترات سابقة لتغطية مصروفات تخص الفترة الحالية.

3) عدم تسجيل الإنخفاض الدائم فى قيمة الإصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة، قد لاتقوم بعض الشركات بتخفيض قيمة الأصول طويلة الأجل والأصول غير الملموسة رغم توفير الشروط اللازمة لذلك، وبالتالى تخفض من قيمة مصروفاتها، وتزيد من قيمة أرباحها على غير الحقيقة.

4) الإعتراف بمصروفات متصلة بإقتناء أصول كمصروفات إيرادية وتحميلها على قائمة الدخل، أي تخفيض الأرباح بتحميل قائمة الدخل بعناصر مصروفات تمثل فى حقيقتها زيادة فى قيمة الأصول مثل تحميل قائمة الدخل بمصروفات وعمولات إقتناء الإستثمارات بدلاً من إضافتها إلى تكلفة الإستثمارات.

ت- الممارسات المحاسبية الخاطئة الخاصة بتقييم وتبويب ورعرض القوائم المالية:

تعمل بعض الشركات على عرض وتبويب بعض عناصر الأصول، أوالإلتزامات بالقوائم المالية على غير حقيقتها للتأثير على العلاقات بين المجموعات المختلفة من الأصول والإلتزامات وحقوق الملكية، وبما يؤثر على نتائج التحليل المالى ومن أمثلة ذلك:

1) تضخيم بعض الشركات لقيم أصولها، وحقوق الملكية بغرض إظهار المراكز المالية بتلك الشركات بصورة جيدة للحصول على تسهيلات إئتمانية من الغير، أو التأثير على القيمة السوقية لأسهم تلك الشركات.

2) إدراج إستثمارات طويلة الأجل ضمن الإستثمارات المتداولة للتأثير على رأس المال العامل.

3) إجراء المقاصة بين بعض بنود الأصول، وبعض بنود الإلتزامات ، مما يؤدى إلى إظهار نسبة التداول بأكثر من قيمتها الحقيقية، وإظهار الرافعة المالية بأقل من قيمتها.

ث- الممارسات الخاطئة الخاصة بعمليات الإندماج: تتم هذه الممارسات من خلال[1]:

1- د. عبدالفتاح أحمد على، قياس المضامين التقييمية لممارسات أنشطة إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية، القاهرة: مجلة المحاسبة والإدارة والتامين، جامعة القاهرة، العدد67، 2006م، ص27.

1) التلاعب فى تقييم أصول الشركة المندمجة.
2) التلاعب فى مخصصات الإندماج عن طريق تكوينها ثم تخفيضها فى فترات محاسبية لاحقة لزيادة الأرباح.
3) دمج نتائج الأعمال بالقوائم المالية قبل تاريخ الإندماج الفعلى، وقبل توافر الشروط اللازمة للإعتراف بالإندماج وفقاً لمعايير المحاسبة بهدف تحسين المركز المالى ونتيجة أعمال الشركة على غير الحقيقة.
4) تطبيق طريقة خاطئة للمحاسبة عن عملية الإندماج، حيث أن هناك طريقتان تستخدم أحداهما للمحاسبة عن عمليات الإندماج ولكل منها شروط يجب توافرها، ولكن قد يقوم بعض المسئولون ببعض الشركات بتعمد إستخدام طريقة دون توافر شروط تطبيقها بهدف إظهار نتائج معينة.

ج- الممارسات المحاسبية الخاطئة الخاصة بالمعاملات غير النقدية والمعاملات بشروط خاصة:

1) المعاملات غير النقدية:

فقد تقوم بعض الشركات بعمليات تبادل سلع وخدمات مقابل الحصول على سلع وخدمات أخرى دون سداد أو تحصيل نقدى، وتتطلب المعايير المحاسبية تسجيل هذه المعاملات بالقيمة العادلة، والتى قد يكون من الصعب تحديدها نتيجة عدم إستقرار السوق، وهو ما قد يكون مجالاً للتلاعب من قبل بعض الشركات بالمغالاة فى تقدير القيمة العادلة بغرض زيادة الأرباح غير الحقيقية [1].

2) المعاملات بشروط خاصة:

فى بعض الأحيان تقوم بعض الشركات عند البيع بالإعتراف بالإيراد فوراً على الرغم من أن البيع يكون معلقا على شرط وبالتالى لم يكن الإيراد قد تحقق وقت البيع بالفعل وبالتالى تزداد الأرباح على غير الحقيقة.

1- د. عماد حسنى محمد زهران، مشكلات القياس والإفصاح المحاسبى عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية فى ضوء معايير المحاسبة – دراسة تطبيقية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2005م، ص7.

ح- الممارسات الخاطئة الخاصة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية:

يساعد الإفصاح المستثمرين فى الأوراق المالية وغيرهم على تقدير العوائد والمخاطر المرتبطة بقراراتهم، وبالتالى ترشيد تلك القرارات إلا أن بعض الشركات لاتلتزم بمتطلبات الإفصاح، وتقوم بإخفاء بعض الحقائق عن مستخدمى تقاريرها المالية المنشورة، ومن هذه الممارسات عدم كفاية الإفصاح بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وفى الوقت ذاته تتطلب معايير المحاسبة الدولية، بالإضافة إلى قوانين وقواعد قيد الأوراق المالية تقديم إيضاحات متممة للقوائم المالية تشتمل هذه الإيضاحات على البيانات، والمعلومات المكملة للقوائم المالية، والتى لا تدرج بها إلا أن الإفصاح لهذه الإيضاحات قد يكون غير كافى فتلجأ بعض الشركات إلى ما يلى[1]:

- عدم كفاية الإفصاح بتقرير مجلس الإدارة الذى يستعرض فيه الموقف المالى، والتشغيل، والمخاطر، والسياسات المستقبلية للشركة.
- عدم كفاية الإفصاح عن العلاقات مع الأطراف ذوي العلاقة.
- عدم إلتزام الشركات بالإفصاح عن الإضافات والإستبعادات والقيود المفروضة على ملكية الأصول، فتعمل بعض الشركات على إظهار قيمة أصولها كرقم إجمالى دون تحليل.
- التلاعب فى إعلان نتائج الأعمال بالإصدارات الصحفية قبل نشر القوائم المالية.

يستنتج المؤلف مما سبق أن بعض الشركات لا تلتزم بالإفصاح عن الموقف الضريبى ومدى كفاية المخصصات المكونة لمواجهة المتطلبات الضريبية، وقد تستخدم تلك المخصصات فى ممارسات غير أخلاقية.

أيضاً تقوم بعض الشركات بإعلان مسميات مختلفة عن المسميات المحددة بالمعايير المحاسبية مما قد يترتب عليه إلتباس فى سوق المال نتيجة الفروق التى قد تكون جوهرية بين القيم المعلنة لهذه المسميات، والقيم طبقاً للقوائم المالية.

1- د. عبد الناصر محمد سيد درويش، دور الإفصاح المحاسبى فى التطبيق الفعال لحوكمة الشركات - دراسة تحليلية تطبيقية، القاهرة، مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، العدد الثاني، 2003م، ص19.

الممارسات الخاطئة فى المراجعة:

تتطلب معايير المراجعة الدولية قيام المراجع بإبداء رأي مهني محايد حول عدالة عرض القوائم والتقاريرالمالية، فالمراجعة الجيدة تقلل تكلفة رأس المال مما يزيد ثروة حملة الأسهم فى أعين المستثمرين، إلا أن هناك عدد من الممارسات الخاطئة فى المراجعة، أما نتيجة خطأ فى تطبيق معايير المراجعة، أو عمداً نتيجة تواطؤ المراجع مع المسئولين بالشركة محل المراجعة لإخفاء ممارسات محاسبية خاطئة بالقوائم والتقارير المالية ومن هذه الممارسات [1]:

- عدم التخطيط والإعداد الجيد لبرنامج المراجعة.
- عدم بذل جهد جيد للحصول على البيانات والمعلومات التى يمكن أن تكون ذات تأثير جوهرى على رأي المراجع فى القوائم والتقارير المالية، حيث يجب عليه ذكر أي تحفظ والإشارة إلى القيود التى فرضت عليه والتى حدت من نطاق الأعمال التى قام بها لأنه يجب أن تكون جميع المستندات متاحة وواضحة للمراجع حتى يمكنه القيام بعملية المراجعة جيداً، والشركة التى لاتمكن المراجع من الإطلاع على مستنداتها تعتبر شركة مخالفة ويجب فرض عقوبات عليها.
- عدم بذل جهد جيد فى مراجعة معاملات الأطراف ذوى العلاقة، وعدالة عرض المعلومات.
- عدم إستقلالية المراجع عن الشركة محل المراجعة.

يستنتج الباحث مما تقدم أن قيام شركات المراجعة نتقديم خدمات إستشارية، أو القيام بأعمال المراجعة الداخلية يخل بإستقلالية المراجع مما يؤثر على جودة عملية المراجعة.

ويوسع حدود إجراء الممارسات المحاسبية الخاطئة عند إعداد القوائم والتقارير المالية وتقرير المراجعة بهدف خداع المستثمرين وغيرهم من مستخدمى التقارير المالية، حيث أن إرتفاع إيرادات المحاسبة والمراجعة مقابل الخدمات والإستشارات المالية الأخرى التى غالباً ما تزيد عن أتعاب المراجعة تشير إلى أن المراجع قد يكون متورطاً مع الإدارة مثل ما حدث مع شركة إنرون ومراجعها (مكتب آثر آندرسون) وغيرهم.

1- د.الرفاعى إبراهيم مبارك،دور المراجع الخارجى فى الرقابة على ممارسات إدارة الربح مرجع سبق ذكره ،ص308.

خامساً: مواجهة الممارسات الخاطئة فى المحاسبة والمراجعة:

أن الممارسات الخاطئة فى المحاسبة والمراجعة تؤثر على جودة التقارير المالية، وبالتالى على المتعاملين فى سوق رأس المال، فقد زاد الإهتمام من قبل المنظمات المهنية فى الدول المتقدمة، وعلى رأسها لجنة بورصة الأوراق المالية الإمريكية بهذه الظاهرة، لذا فأنه لطمأنينة المستثمرين والمقرضين وغيرهم من الفئات الأخرى، وإستعادة الثقة فى التقارير المالية، ولمواجهة الممارسات الخاطئة فى المحاسبة والمراجعة يجب العمل على ما يلى [1]:

1) الإستمرار فى إصدار معايير توضح أفضل الممارسات وأضعف البدائل، بالإضافة إلى مطالبة المديرين الذين لايتبنون أفضل الممارسات شرح الأسباب.
2) يجب التوعية بأن تحجيم المعلومات المفيدة يخلق نوع من عدم الكفاءة وتكاليف أعلى لرأس المال.
3) تطوير معايير المحاسبة والمراجعة لتواكب التطورات والأدوات المستحدثة فى أسواق المال.
4) توفير إشراف دقيق بواسطة لجان المراجعة التى تتفهم المعايير، والمبادئ المحاسبية وكيفية تطبيقها والتى تشمل أعضاء مستقلين.

يخلص الباحث إلى أن كبح جماح الممارسات الخاطئة فى المحاسبة والمراجعة يتطلب ضرورة تطوير وتفعيل الرقابة على الشركات المقيدة فى البورصة، وأداء المراجعين، وتوقيع الجزاءات المناسبة على المخالفين للمعايير والقوانين والقواعد المهنية من قبل هيئة قومية وهى هيئة سوق المال والبورصة، والتى تشبه لجنة بورصة الأوراق المالية الأمريكية فضلاً عن ضرورة وحتمية تنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة، كما يتضح للباحث أن للتقارير المالية أهداف تتمثل فى تقديم معلومات تفيد فى قرارات الإستثمار ومنح الإئتمان، وتقييم وتوقعات التدفقات النقدية، وتقييم أداء المنشأة وقدرتها الكسبية، وتقديم تفسيرات تساعد فى فهم المعلومات المدرجة بها، لذلك كان لابد من التطرق للمحتوى المعلوماتى للتقارير المالية وأثره على سلوك المستثمرين وغيرهم فى إتخاذ قراراتهم.

1- د. عبيد سعيد المطيرى، تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات فى المملكة العربية السعودية، الرياض، المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس التعاون الخليجى، العدد الثالث، 2003م، ص281.

المحتوى المعلوماتى للتقارير المالية وأثره على سلوك متخذى القرارات :

ليس ثمة شك فى أن نجاح القرارت الإستثمارية يتحقق بتوافر الوعى الإستثمارى لدى المتعاملين فيه، ونشر الثقافة المالية والمحاسبية والإستثمارية، وذلك من خلال الإهتمام بوسائل الإعلام المحاسبى لضمان تأهيل المتعاملين، وزيادة كفاءتهم لإستخدام المعلومات المتوافرة والتى تمن من المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة وفقاً لسلوكهم تجاه المخاطر بما يحقق أهدافهم، وفى هذا الشأن يتفق الباحث مع ما يراه أحد الكتاب فى ضرورة ما يلى[1].

أ- ضرورة الإفصاح عن البيانات والمعلومات المالية التى تعكس حقيقة المركز المالى للشركات، وحجم الأرباح المتوقعة، والتوقعات للمستقبل، لتحديد القيمة الحقيقية للأسهم المتداولة فى السوق.

ب- خلق الوعى الإستثمارى لدى المتعاملين فى سوق الأعمال والإستثمار بما يخلق القدرة على المفاضلة بين البدائل الإستثمارية وترشيد القرارات.

ت- ضرورة وجود نظم معلومات تعمل على أساسها سوق الأعمال والإستثمار من حيث التنظيم والرقابة والإجراءات مما يسهل من عملية إتخاذ القرارات المصححه فى الوقت المناسب، وتزيد من ثقة المتعاملين بالسوق، ولذلك يمكن أن نخلص إلى أن المعلومات المحاسبية كمحتوى إعلامى يكون لها تأثير فى إتجاهين:[2]

الإتجاه الأول: يتمثل فى الإرتباط والتأثير فى درجة وكفاءة سوق الأعمال والإستثمار حيث تتوقف هذه الكفاءة على أمرين الأول تماثل المعلومات توافرها لدى كافة المستثمرين فى السوق وبنفس القدر – وبالتالى يعب على أي مستثمر إستغلال معلومات خاصة – خلاف ماهو متاح للكافة – فى تحقيق أرباح غير عادية على إستثماراته الأمر الثانى هو الإدراك والفهم للمتعاملين فى السوق، وإستيعابهم للمعلومات، من خلال الرسالة المحاسبية الإعلامية (القوائم والتقارير المالية وغيرها) مما يجعل سعر الورقة المالية مرتبطاً طول الوقت بالقيمة الحقيقية لهذه الورقة، وفى هذا الشأن يرى أحد الكتاب – أن أسعار الأوراق المالية تعتبر مؤشراً دقيقاً لمنفعة المعلومات المتاحة، حيث تتغير هذه

1- د. فاروق جمعة عبد العال، دور الإفصاح المحاسبى فى تنشيط بورصة الأوراق المالية، القاهرة: مؤتمر إستراتيجية الإستثمار فى مصر فى ضوء تحديد المستقبل، 25/ 27 مايو1995م، ص20.

2- د. سعيد توفيق عبيد، خصائص وسلوك الإستثمارت المالية، القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلة البحوث الإدارية، العدد السادس، 2001م، ص102.

الأسعار بسرعة نتيجة لأية معلومات جديدة ذات علاقة بها للمحافظة على توازن السوق[1].

الإتجاه الثانى: يتمثل فى الإرتباط والتأثير فى القرارات الإستثمارية والمستثمرين فى السوق، حيث يتم تصنيف المعلومات التى تستخدم فى تحلي القرارات الإستثمارية حسب البيئة إلى معلومات عن البيئة الخارجية ومعلومات عن البيئة الداخلية، وفى هذا الشأن يرى أحد الكتاب (أنه رغم أن الدراسات المحاسبية ركزت على محاولة توضيح أثر البيئة على وظيفتى القياس والتوصيل المحاسبى، إلا أن هذه الدراسات قد إنتهت إلى القول بأن وظيفة التوصيل المحاسبى – الإعلام المحاسبى – هى التى تخضع للمتغيرات البيئية.

يستنتج الباحث مما سبق أن المحتوى الإعلامى للتقارير المالية يرتكز على عدد من الركائز التى تتلائم والمتغيرات البيئية وتتمثل فى:

أولاً: الطلب المتزايد على المعلومات المحاسبية حيث يمثل أحد المقاييس لجودة المعلومات وفعالية الإعلامى المحاسبى نتيجة لزيادة مستخدمى المعلومات المحاسبية وإحتياجاتهم منها لإتخاذ القرارات المختلفة.

ثانياً: مدى توافر الخصائص النوعية فى المعلومات المحاسبية من ملاءمة وثقة ومصداقية وقدرة تنبؤية ومقارنة، حيث تعتبر مقياس من مقاييس جودة المعلومات وفعالية الإعلام المحاسبى نتيجة لتباين إحتياجات مستخدموا تلك المعلومات.

ثالثاً: مدى الإتساق والملاءمة بين مدخلات وعمليت التشغيل ومخرجات نظام المعلومات، حيث تعتبر مقياس من مقاييس جودة المعلومات ، وفعالية الإعلام المحاسبى، بما يحقق ضمان كفاءة مخرجات نظام المعلومات كقنوات للإتصال، وكفاءة المحتوى الإعلامى لهذه المعلومات.

رابعاً: مدى كفاية المحتوى الإعلامى الذى تشتمل عليه مخرجات نظام المعلومات أي الرسائل الإعلامية (القوائم والتقارير المالية) لإحتياجات المستخدم الداخلى أو الخارجى، وذلك يرتبط إرتباط وثيق بكفاية الإفصاح المحاسبى وعرض المعلومات بالشكل الذى يجعل الرسالة الإعلامية مفهومة وغير مضللة وملائمة لحاجة مستخدميها.

1- د. خيرى على مصطفى الجزيرى، كفاءة الأسواق المالية، القاهرة: جامعة المنوفية – كلية التجارة مجلة أفاق جديدة، العدد الثانى، 1995م، ص69.

الجدير بالذكر أنه نتيجة للطلب المتزايد على المعلومات لمواكبة المتغيرات البيئية على الصعيدين المحلى والدولى، فقد ركز الإعلام المحاسبى فى الأدب المحاسبى على المدخل النفعى للمعلومات، حيث حدد مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) فى قائمة المفاهيم رقم (2) الصادرة فى العام 1978م فئات المستخدمين وطالبى المعلومات المحاسبية، ولذلك فأن ضعف سوق الأعمال والإستثمار يرجع إلى عوامل كثيرة أهمها غياب البعد الإعلامى، وعدم أوقلة إعتماد المستثمرين على ما يقدم من معلومات نتيجة لما يشوبها من صفات تتمثل فى عدم الصدق، وعدم الملاءمة، وعدم الكفاية الفنية والعلمية، وعدم إقتصادية الحصول عليها، وصعوبة إستخدامها نتيجة لصعوبة فهمها وإدراكها [1]

هكذا يتضح أنه يجب أن يكون هناك إتساق بين منتجى المعلومات كمحتوى إعلامى للقوائم والتقارير المالية، ومستخدميها من خلال الإتصال الجيد عبر قنوات الإتصال، والرسائل المحاسبية الإعلامية المتمثلة فى مجموعة القوائم والتقارير المالية، بما يحقق مواكبة الإعلام المحاسبى للمتغيرات البيئية، وما يناسب المناخ الإقتصادى الذى يعيشه الإستثمار، وفى هذا الشأن يرى البعض أن النفع من المعلومات المحاسبية يتحقق من خلال الملائمة بين محتوى الرسالة الإعلامية ، والقرارات التى تمثل المعلومات والمدخلات لنماذج هذه القرارات[2].

يرى الباحث أن من الأهمية بمكان الأخذ بمدخل النفعية للمعلومات بإعتباره مدخل حديث فى إعداد نظم المعلومات المحاسبية بشكل يتواءم ويتناغم مع كل من البيئة الخارجية والداخلية، وكذلك مع ظروف عدم التأكد التى يتسم بها مناخ الأعمال والإستثمار، وكذلك فهو يربط بين نفعية المعلومات المحاسبية وبين مدى ملاءمتها كمدخلات فى نماذج القرارت، وبالتالى يتضح أن كفاءة الإعلام المحاسبى وفعاليته يرتبط إرتباط وثيق بالمحتوى الإعلامى من معلومات كمخرجات للنظام المحاسبى وتكون ملائمة للإستخدام المتوقع بما تفصح عنه من علاقات مهمة تسهم فى عملية التحليل والدراسة للمعلومات المحاسبية، مع الثبات فى تطبيق السياسات المحاسبية، ومدى إرتباط هذا المحتوى الإعلامى بإحتياجات الأطراف المستخدمة لها حتى يتمكن كل طرف من تقدير قيمة النفع من هذا المحتوى وذلك فى شكل مجموعة من التقارير تحقق الأهداف التالية:

1- د. عبد الحى مرعى، نحو فلسفة منطقية للتنظير المحاسبى، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث التجارية، العدد الثالث، 1979م، ص ص55- 56.

2- د. سعيد مفيد ذوبان، أهمية المعلومات المحاسبية فى سوق الأوراق المالية، القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلة البحوث الإدارية، العدد السابع، 2002م، ص ص55- 56 .

1- تقييم أداء الشركات ومدى تحقيقها لأهدافها وذلك على مستوى الإدارة أو الغير.

2- تقييم أداء الإدارة وكفاءتها، والتحقق من إمكانيات وخبرات المديرين.

3- تقدير درجة السيولة التى تتمتع بها الشركة حالياً ومستقبلاً، وإحتياجاتها للأموال، وقدرتها على الإقتراض.

4- القدرة على التنبؤ بإحتمالات نجاح الشركات، ومدى قدرتها على إجراءات التوزيعات للأرباح، والتنبؤ بحجم الإستثمارات، والإنتاج، والعمال .

5- إشتمال التقارير المالية المنشورة على معلومات مفيدة عن المخاطر لمتخذى القرارات الإستثمارية على نحو ما يلى:

- معلومات تفيد مستخدمى التقارير المالية وتبين توقعات الإدارة المستقبلية.
- معلومات عن الإنفاق الإستثمارى المستقبلى.
- معلومات عن الأسس التى أعدت عليها القوائم والتقارير المالية.
- معلومات عن التدفقات النقدية.
- معلومات تفيد فى تقييم الأوراق المالية للشركات المطروح أوراقها فى السوق.

الفصل السادس
الفشل المالي

يتيح التنبؤ المالي فرص التعرف على الإحتياجات المالية والاستقرار لها مسبقاً كما يتيح الفرص للتعرف على ماسيكون عليه المركز المالي والربحية للمنشاة في المستقبل إتخاذ الإجراءات الصحية إذا لزم الامر.

فمثلاً كيفية عملية التنبؤ عن حاجة المنشأة إلى أموال إضافيه بعد ستة أشهر فقد يكون امام المدير المالي عدد من مصادر التمويل البديلة للإختيار من بينها. اما إذا أنتظر آخر لحظة فسينكمش عدد البدائل كما في أن عنصر الوقت لن يكون في صالحه وعليه أن يقبل ما يعرض عليه من شروط.

مفهوم الفشل المالي:

وهناك كثير من تعريف الغسل المالي في الدراسات الأكاديمية التي عينت لهذا المفهوم.

1- إذ فسر البعض بأنه التصفية الفعلية للوحدة الاقتصادية.
2- هنالك من يري بأن عدم القدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل في تاريخ الاستحقاق أو الفترات المحاسبية اللاحقة.
3- بينما يدعى فريق آخر بأنه التوقف عن سداد فواتير الغروض أو السندات.
4- وفريق آخر يدعى بأنه توقف الشركة عن سداد توزيعات الأسهم للمنشأة إذاً مما سبق فإن الغسل المالي هو:

جميع التعاريف السابقة إذن جميعها تؤثر على عدم مقدرة المشروع على تسديد الالتزامات الجارية في تاريخ استحقاقها [1].

التعثر المالي:

يمكن إعطاء مجموعة من التعاريف المتعلقة بالتعثر المالي وهي كما يلي:

- التعثر هو "عملية وحالة" فمن حيث أنه "عملية فهو ليس نتيجة اللحظة ولكن ناجم عن العديد من الأسباب التي تفاعلت وتتفاعل عبر مراحل زمنية تطول او

1- د/ وليد ناجي الحيان: الاتجاهات في التحويل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص249.

تقصر وتؤدى إلى حالة" التي عليها المؤسسة من عدم قدرتها على سداد الالتزامات والحصول على التزامات جديدة.[1]

- يعرف التعثر المالي بأنه إختلاف يواجهه المؤسسة نتيجة قصور مواردها وإمكانياتها عن الوفاء بالالتزاماتها في الأجل القصير.[2]
- ويعرف كذلك بانه مواجهة المؤسسة لظروف طارئة "غير متوقعة" تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الاجل القصير.
- يرى Beaver أن معيار الفشل في المؤسسة إعلان إفلاسها أو عدم قدرتها على تسديد ديونها[3].

كما يمكن التمييز بين شكلين من الفشل:

1- الفشل الاقتصادي: ويقصد به حالة المؤسسة التي تحقق عوائد تنخفض عن معدلات العائد السائد في السوق أو أقل من العوائد المتوقعة.[4]
2- الفشل المالي أو القانوني: يعني تحقيق أداء سلبي مع تراجع مؤشرات جدول استثمار فيه مما يترتب عليه عدم قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها ويتخذ الفشل المالي أحد الشكلين وهما:

الأول: هو حالة عدم كفاية السيولة ويقصد بذلك عدم قدر المشروع على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع وهو ماقد يحدث حتى ولو كانت الأصول تزيد على قيمتها للخصوم.

الثاني: هو حالة الاعسار المالي ويقصد به زيادة الالتزامات المستحقة للغير "الخصوم" عن قيمة أصول المشروع وهذا الأمر يحدث بغض النظر عن مستوى السيولة.

1- يوسف محمد كمال احمد، التعثر المالي لعملاء البنوك الأسباب والعلا؟ مجلة كلية الاقتصاد العلمية، جامعة النيلين العدد 2، 2013، ص88.

2- نسيلي جهيدة أثر العجز المالي الاقتصادي، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م، ص63.

3- العمراني رافع ابراهيم، يس طه يس القطان، استخدام نموذج short للتنمية للفشل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 5 15، 2013م، ص452.

4- الخضيري حسن أحمد، الديون المتعقدة، الظاهرة الاسباب والعلاج، الطبعة الأولى، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر 1997م، ص23.

من خلال ما سبق يمكن توضيح الفرق بين التعسر المالي والفشل المالي وكل منهما يكون نتيجة لسببين وفيما يلي يتضح ذلك.

أسباب الفشل المالي:

بعد الفشل نتيجة أو محصلة لتوليفة واسعة من العوامل التي قد تظهر جميعها أو بعضها في المؤسسة والمتمثلة فيما يلي:

1- الأسباب الإدارية: تعتبر هذه الأسباب القاسم المشترك في معظم المؤسسات الفاشلة فتكون الإدارة غير قادرة على تقديم الدعم الكافيء للموظفين حتى ولو كانوا ذو كفاءة عالية، ومهارات ممتازة فسيجدون صعوبة لإتمام عملهم دون دعم الإدارة [1].

2- أسباب الإدارة المالية: عدم الوفاء بإلتزاماتها المستحقة في مواعيدها وتراكمها عدم التحكم في تمويل دورة الاسقلال لعدم كفاية رأس المال العامل[2]. التوسع في النشاط خلاف لما تفضي به دراسة الجدوى مما يطلب إتفاق غير محسوب وهو ما يلغي بأعباء مالية إضافية على عاتق العميل [3].

3- أسباب التسيير الاستراتيجي: إن فرض الاستمرارية للمؤسسات وتحقيق النمو والتوسع لا يمكن تحقيقها في ظل غياب الوسائل اللازمة لذلك، لأنها تتطلب هيكلية تتطلب استراتيجية محكمة، عدم التنويع في العمل والتبعية لطرف " لا تضع البيض في سلة واحدة"[4].

مراحل الفشل المالي:

يمر الفشل بستة مراحل[5] أساسية، والتي نؤجزها فيما يلي[6]:

1- الشريف ريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، جامعة منتودي، الجزائر، 2012م، ص5.

2- على حسن ؟ظظظ، مدى مسئولية مراقبة الحسابات عن فرض الفشل للشركة، جامعة بغداد، ص4.

3- المكاوي محمد محمود، مرجع سابق، ص50

4- قرشي صالح، إختيار دور النسب المالية في التنبؤ بالعثر المالي، غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسير، جامعة قاصدةن مرباح ودقلة، 2013م، ص4.

5- الخضيري محسن احمد، مرجع سابق، ص23.

6- التوسيع أكثر ينظر: الخضيري 1998م، على العوض، 2004م.

1/ مرحلة حدوث الحدث العارض:

هو البداية الحقيقية للفشل المالي حيث يحدث حادث عارض ما يمثل لحظة إختيار وتحرى المدير المالي للمشروع فإذا تنبه له وأدرك خطورته.

2/ مرحلة التعافي عن الوضع القائم:

وهي المرحلة التي يدق فيها جرس الانذار فيما يتعلق بخطورة الوضع إلا إن التجاهل العارض يؤدي إلى التقليل من شأنه والتعاضي عن الوضع.

3/ مرحلة استمرار والتهوين من خطورته:

وهي مرحلة يزداد فيها الوضع تفاقماً ويزداد التجاهل القائمين في المؤسسة لخطورة الوضع خاصة بعد سيطرة حاشية أو بطالة السوء على متخذي القرار ونجاحها في عزل تجنب العناصر الخاصة.

أنواع الفشل المالي:

توجد ثلاثة أنواع من الفشل المالي قد تصيب الشركة، وهي الفشل الاقتصادي والفشل المالي او القانوني والفشل الإداري[1].

أولاً: الفشل الاقتصادي:

هو العملية التي تسبح عن تفاعل العديد من الاسباب عندما يكون العائد للمحقق على رأس المال من متوسط تكلفة رأس المال، أي عندما يكون العائد على المتاجرة بالملكية في الشركة رقماً سالباً.

لذلك يقصد بالشركة الفاشلة بالمفهوم الاقتصادي تلك التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها ويقل معدل الفائدة على الاستثمار بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال ولا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة لأنه يحصل على بعض النظر عن قدرة هذه الأخيرة على الوفاء بما عليه من التزامات اي أن يمكن أن تكون الشركة فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات أي أنه يمكن أن تكون الشركة فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن رفع الالتزامات حينما يحين أجل استحقاقها ومن ثم لا يشهر افلاسها.

1- عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الإدارة دراسة حالة شركة أسمنت السعودية، مذكرة ماجستير، جامعة فلسطينية، الجزائر، 2011م، ص45.

ثانياً: الفشل المالي والقانوني:

هذا أنواع من الفشل قد يتخذ اتجاهين فالاتجاه الأول يمثل في حالة عدم كفاية السيولة ويقصد به عدم قدرة الشركة على سداد الديون والفوائد المستحقة الدفع، وهو ما قد يحدث حتى لو كانت قيمة الاصول تزيد قيمة الخصوم، أما الشكل التالي فهو يتجه إلى العثر المالي والذي تم التطرق إليه سابقاً.

ثالثاً: الفشل الإداري:

هو عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة بما يؤدي إلى تحقيق نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها وبالتالي يكون لها الأثر السلبي على قيم أسهمها حيث يتضمن ضعف كفاءة الإدارة بصفة رئيسية فشلها في تقديرها ما قد يحدث في المستقبل.

ومن ثم عدم القدرة على التكيف والمداومة مع البنية الخارجية وتعديل لخططها لما بطرأ من أحداث عبر متوقعة.

أما أنواع التنبؤ المالي يمكن نقسمها إلى ستة اقسام كالآتي[1]:

1/ التنبؤ المالي طويل الأجل:

ويصمم هذا النوع بغرض إحتياجات المشروع العامة من الأول فإن أصول الملكية والغروض طويلة الاجل يتم توفيرها على فترات منقطعة وبكميات كبيرة وبالاضافة إلى ذلك فإن تكلفة الجنيه الواحد في هذا الاصدار تنخفض بزيادة حجم الاصدار الواحد (الاصدار الواحد قد يكون اسهم أو سنوات) ولهذا السبب فيفضل عادة أن يتم الحصول على الأموال اللازمة بأقل عدد من الاصدار أ تقل التكلفة المرتبطة بالحصول على الاموال بصورة عامة ولهذا الاسباب فإنه من الأهمية بمكان أن تقوم الشركة بالتنبء الدقيق بإحتياجاتها الإجالية للأموال لعدد معين من السنوات في المستقبلز

2/ التنبؤ المالي قصير الأجل:

هذا النوع أساساً يركز على الميزانية التقديرية النقدية.

والوقاع أن هذه الميزانية هي جزء من نظام الميزانيات النقدية داخل المشروع والذي يساعد على عملية التخطيط المالي والرقابة والمبياعات في نقطة البداية الأساسية لاعملية تنبؤ.

1- د/ محمد صالح الحناوي. و د/ إبراهيم إسماعيل، الإدارة المالية والتمويل: الدار الجامعية للنشر مصر، 1999- ص137 – 138.

3/ التنبؤ الديناميكي (الفعال):

يقوم هذا النوع أساساً الأخذ في الحسابات العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي قد تؤثر على حجم المبيعات وتكلفة المبيعات وما يترتب على ذلك ذلك آثار نتيجة النشاط في الفترة المقبلة.

4/ التنبؤ المالي الساكن:

يقوم هذا النوع على فرضية أن العلاقة بين عناصر النواتج الملاية ستظل بدون تغير من فترة لأخرى، بمعنى أن المستثمر بقدر من العلاقة بين الأرباح وبين المبيعات ستظل كما هي خلال سلسلة زمنية معينة ولهذا الغرض يقوم المستثمر بالتنبؤ بالأرباح خلال فترة الزمنية المالية المقبلة على أساس بيانات تاريخية خلال عدد من السنوات بإستخدام معادلة الخطر للمستقيم وعلاقات الارتباط والانحدار بين العناصر السابقة.

5/ التنبؤ بمعرفة إدارة الشركة:

ويتم هذا النوع من التنبؤ غالباً لأغراض داخلية عن طريق تحليل التعادل والموازنات التخطيطية وذلك بصدق الرقابة على الموازنة المتاحة والتخطيط طويل الاجل كما تقوم إدارة الشركة أحياناً بالتنبؤ لأغراض خارجية عن طرق بيانات الارباح المتوقعة تحقيقها في الفترة المقبلة ونصيب السهم من الأرباح.

6/ التنبؤء بمعرفة المحللين الماليين:

يقوم النوع من التنبؤ وعلى عقد بين المستثمرين والدائنين وغيرهم من المستفيدين وبين المحللين الماليين بصدق التحليل المالي للشركة التي يرغبون الاستثمار فيها أو لغرض منح الائتمان وقد يتم نشر مثل هذا النوع من المعلومات عن طريق الصحف المالية في ظل معايير معينة للمحللين الماليين[1].

ومن أسباب الفشل المالي:

يعود فشل الشركات إلى تجيمع مجموعة من العوامل داخل محيطها أو خارجها أو كلاهما معاً والتي تؤثر في أداءها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وهي بالضرورة تختلف من شركة إلى أخرى ويمكن تقسيم الاسباب إلى الآتي[2]:

1- علاء الدين جبل وخالد قطيني وكنزة محمد نوري خياطة، دور المعرفة التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة تنمية الرافدين 95 مجلد

2- المرجع السابق.

1/ أسباب إدارية:

من اهم الأسباب التي تؤدي إلى تعثر الشركة في غياب الافراد القياديين الاكفاء والصراعات بين أطراف الهرم التي تؤدي إلى ظهور اختلاف إداري نذكر منها.

- ضعف إدارة الشركة وعدم كفاءتها.
- ضعف الجانب الرقابي.
- اختيار فريق سيىء للعمل ليس لديه القدرة والمرونة على التعبير.

2/ أسباب مالية:

من الأسباب التي تؤدي إلى إفلاس الشركة ضعف هيكليها المالي وكذلك الانفاق عبر العقلاني الذي لا يناسب إيرادات الشركة الذي يؤدي إلى فشلها بظهور اختلالات مالية نذكرها:

- اختلال الهياكل التمويلية وارتفاع كلفة المصادر التمويلية.
- الخسائر المتراكمة أو قلة الارباح بسبب المنافسة.
- فقدان السيولة النقدية وعجز عن الوفاء بديونها.
- الاعتماد على البنوك ودفع فوائد عالية.
- تراكم ديون الشركة بصورة تؤثر بالسلب على نتائج أعمالها.

3/ أسباب تسويقية:

إن انفتاح الاسواق العالمية على بعضها بؤدي إلى ارتفاع المنافسة وبالتالي ارتفاع التكاليف التسويقية التي يمكن أن يكون سبباً لتعثر الشركة وبالتالي فشلها وقد تظهر اختلافات تسويقية نذكر منها:

- المنافسة الشديدة وعدم قدرة الشركة على الوقوف بوجه المنافسة.
- عدم القدرة على تقرير حجم المبيعات.
- ارتفاع تكلفة السوق.

4/ أسباب اقتصادية:

هنالك العديد من الاسباب التي تؤدي إلى فشل الشركة وهي:

- العوامل الاقتصادية المتمثلة بالظروف الاقتصادية المحلية للبنية التي في اطارها الشركة وكذلك الظروف الاقتصادية الدولية.
- التقلبات الحادة في اسعار الصرف والتضخم التي أدت إلى تصاعد قيمة مديونية العديد من الشركة المفترضة بصورة ادت إلى إختلال في الهيكل التمويلي.

5/ أسباب فنية وإنتاجية:

هنالك العديد من الأسباب الفنية والانتاجية تؤدي إلى فشل الشركات نؤجزها في ما يلي:

- التطورات التكنولوجية المتسارعة وعدم إمكانية الشركات بمساعدتها.
- اخطاء في اعداد دراسة الجدوى الفنية منذ البداية.
- استخدام وسائل تكنولوجيا عبر مناسبة اوزان جودة منخفضة او عبر ملائمة مع المهارات والقدرات العاملة.

6/ أسباب خارجية:

تتأثر الشركة بالمحيط الخارجي وتؤثر فيه هذه العلاقة التي تربطها والأطراف المكونة لهذا المحيط قد تؤدي إلى ظهور أسباب خارجية تؤدي لفشل الشركة منها:

- ظاهرة العولمة ومالها من تأثير كبير على فشل كثير من الشركات بسبب سيطرة الشركات العملاقة على الأسواق الكثيرة من البلدان النامية.
- مشكلات التعامل مع الإدارة الحكومية كمشاكل مع اجهزة والضرائب والجمارك والاستيراد وقد تعد من أسباب تأخذ الشركة في تنفيذ برامجها الزمنية[1].

مما سبق يمكن القول أن هذه الأسباب تنوعت وتعددت وهذا راجع لتوليفة واسعة من العوامل التي قد تظهر جميعها أو بعضها في الشركات.

التنبؤ بالفشل المالي:

اجتهد الباحثون في تطوير التحليل المالي لأجل استخدامه كأداء لتقييم احتمالات الفشل المالي، ثم توجهت الجهود نحو تصميم نماذج شبح التنبؤ باحتمالات فشل الشركات وقد أحذت الأبحاث العلمية التي أعتمدت على دمج التحليل المالي التقليدي مع الأسباب الاحصائية اتجاهات مختلفة في سلكها وفي مضمونها، فبعضها يعتد على المعايير المالية وبعضها الأخذ يعتمد على معايير وصفة مثل فاعلية التنظيم وحجم الشركة كما أنه يجب القيام بعملية تقييم الأداء المالي بالنسبة للشركة أو المؤسسة التي من خلالها يمكن معرفة سير العمل مما يساعد في عملية التنبؤ بفشل المؤسسة.

1- علاء الدين جبل وخالد قطيني وكنزة محمد نوري خياطة، دور المعرفة التنبؤ بالفشل المالي للشركات، مجلة تنمية الرافدين 95 مجلد

وفي هذا المبحث تناول النقاط الآتية:

أولاً: أساليب التنبؤ المالي. ثانياً: تقييم الأداء المالي للمؤسسات.

ثالثاً: مؤشرات تقييم الأداء المالي. رابعاً: النماذج التقليدية.

أولاً: أساليب التنبؤ المالي:

1/ أسلوب النسبة الثابتة [1]**:**

يعد أسلوب النسبة الثابتة أبسط الأساليب التي تستخدم في إعداد التنبؤات المالية ويعتمد هذا الأسلوب بصورة رئيسية على جودة علاقة رقم المبيعات الذي يمثل الحج وأعمال الشركة وبين الأحوال المختلفة وبعض الخصوم والتكلفة الأخرى. يتطلب استخدام هذا الأسلوب ضرورة القيام بعدة خطوات رئيسية تضمنت:

- إعداد قائمة الدخل المتوقعة.
- اعداد الميزانية العمومية المتوقعة.

2/ أسلوب معادلة النسب المتوقعة من المبيعات:

يتمثل أسلوب معادلة النسب المئوية من المبيعات أحدى الطرق المختصة التي يتم استخدامها للتنبؤ بالاحتياجات المالية للشركة للفترة القادمة ويعتمد هذا الأسلوب بصورة نسبية على وجود علاقة قوية ومباشرة بين معظم عناصر الميزانية العمومية (الأصول وبعض الخصوم) من ناحية ومن ناحية المبيعات من ناحية أخرى.

3/ أسلوب النسب المئوية من المبيعات:

يعتبر هذا الأسلوب أبسط الأساليب في التنبؤ المالية وفيه يتم التعبير عن احتياجات المشروع المالي على أساس النسب المئوية من المبيعات المئوية المستمدة في كل بند من بنود الميزانية العمومية وعادة ما يكون التوصل إلى تقرير المبيعات من اختصاص رجال التسويق بالمشروع وعلى ذلك فإن تقدير المبيعات يكون من المعطيات في تقدير التنبؤ بالأحوال اللازمة.

4/ أسلوب تحليل الانحدار في التنبؤ المالي:

يعتبر هذا الأسلوب أسلوب بديل أسلوب النسب المئوية من المبيعات يستخدمه في تقدير الاحتياجات المالية واحياناً يطلق عليه أسلوب شكل أو خريطة التشتت.

1/ د؟ سعيد عبد الحميد مطاوع، الإدارة المالية مدخل حديث، مصر، ص141 -153

5/ أسلوب تحديد الانحدار المتعدد:

يعتبر هذا الأسلوب الأكثر تقدماً من أسلوب تحليل الانحدار ففي الأسلوب الأول يفترض أن المبيعات هي دالة بمتغير واحد فقط في حين أن الثاني يفترض أن المبيعات تعتمد على عدد من المتغيرات. فعلى سبيل المثال يمكن في ظل أسلوب الإنحدار أن نقول أن المبيعات في دالة لاجمالي الدخل القومي.

ومن ناحية أخرة فإن أسلوب الانحدار المتعدد ينص على أن المبيعات متوقعة من كل إجمالي الدخل القومي ومجموعة أخرى من التعبيرات مثل:

الزيادة في عدد السكان وحجم النطاق الإعلاني والقوانين الجمركية ودرجة الاستقرار السياسي [1]. وبعد التمكن من معرفة أساليب التنبؤ بالفشل المالي يتوفر لدى المؤسسات المعرفة المسبقة (المقبلة) في وضع مقاييس ومعايير وجعلها تساعد في التنبؤ بهذا الفشل.

ثانياً: تقييم الأداء المالي للمؤسسات:

مفهوم التقييم يشير مصطلح التقييم لحوجة إلى إثبات قيمة شيء ما[2].

كما أن مفهوم التقييم يمكن في تحويل ما هو متوقع، إلى قيمة متعددة لقيمة شركات وبعض مكوناتها حيث أن قرار تجاري في الشركة يتضمن مستوى من التقييم، حتى وأن كان ضمنياً، ففي حالة إعداد الموازنة الرأسمالية للشركة ثم النظر إلى تأثير المشروع على قيمة الشركة وفي التخطيط الاستراتيجية يركز على قيمة الشركة المستقبلية أما بالنسبة للنظر الخارجية للقيمة من قبل المحللين الماليين فإنهما تقودهم باتجاه قرار البيع أو الشراء[3].

يمكن أن نضيف دوافع التقييم إلى ثلاثة مجموعات:

1/ التقييم لأغراض التفاوض:

يشترط في هذه العملية من التقييم توفير ظروف، على الأقل حيث يأتي هذا النوع لإتمام صفحة تقويم برامجهما، على الأقل حيث يأتي هذا النوع لإتمام صفحة تقويم نسبة مضاربة بالنوع الثاني من التقييم خبير خارجي.

1/ د. محمد صالح الحناوي، ود. ابراهيم اسماعيل سلطان، الادارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 1990م- ص 138 - 147

2/ سامي عماد الدين العجل، تقييم سوق الأسهم لإدارة الشركات، داسة في نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للإستثمار، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الُمالية والمصرفية، عمان، 2005م، ص 29

3/ سامي عماد الدين العجلاني، تقييم سوق الأسهم لأدء الشركات دراسة في نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للإستثمار، رسالة دكتوراة، كلية العلوم والمالية والمصرفية، عمان، 2005م، ص29

2/ التقييم لأغراض اتخاذ القرار:

فمن وجهة نظر المساهمين وبالنسبة للشركات المدرجة في البورصة يتميز هذا النوع بالدورية، وإنخفاض التكاليف، ويقوم بعملية مضيع خارجي أو محلل مالي أما من وجهة نظر المسير يستعمل التقييم ترشيد قرارات الشركة التي تعتبر أهم عمل تسيري ومن مميزات هذا النوع يكون التقييم دوري بسيط عملية اتخاذ القرار كما نجد أن المقيم يكون ضمن هيكل الشركة وقد يلجو في بعض الأوقات لخبير خارجي.

3/ التقييم لأغراض أخرى:

إن يمكن أن يقوم بتقييم أي طرف له علاقة بالشركة وأي ضرورة في ذلك (البنك، الضرائب، الزبائن) للقيام بإجراءات تجاه الشركة.

مفهوم تقييم الأداء المالي:

يعني تقييم الأداء المالي للشركة تقديم ذو قيمة حول إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتحدة إدارة الشركة ومدى إشباع منافع ورغبات أطرافها المختلفة، أي أن تقيم الأداء المالي هو قياس النتائج المنخفضة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفاً لتحديد ما يمكن فعالية ومن ثم مدى حفض الأهداف ومعرفة مستوى الفعالة وتحديد لأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة [1].

ويعرف تقييم الأداء المالي على أنه تحليل نتائج أعمال الشركة بهدف كشف مواطن الخلل والانحراف وبيان أسبابها تمهيداً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيحها[2].

ويعرف على أنه قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة نسبياً وتقديم حكم على إدارة الموارد الطبيعية والمالية المتاحة للشركة وهذا لخدمة أطراف لها علاقة بالشركة[3].

مما سبق يمكن تعريف تقييم الأداء المالي على أنه تحليل وقياس للنتائج المتوصل إليها او المنتظر تحقيقها وهذا استناداً على معايير محددة خلال فترة زمنية محددة من أجل تشخيص أسباب الإنحرافات والاختلالات لاتخاذ القرارات اللازمة بما تخدم جميع الأطراف.

1/ عبد لبفتي دارن، قراءة في الأداء المالي والتنمية في المؤسسات الاقتصادية، مقال نشور في محلية الباحث العدد رقم 4، 2006م، ص20

2/ الفيصلي فؤاد محمد محمد، تقييم الأداء المحاسبي في شركات الصناعات التحويلية في البحث أطروحة دكتوراة في جامعة دمشق، 2004م،ص44

3/ السعيد فرحات، الأداء المالي لمنشُأت الأعمال والفحوصات الراهنة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ص 38

وعليه يمكن الحكم على عملية تقييم الأداء المالي على أنها حلقة من الحلقات المتسلسلة والمتداخلة من عملية التسيير المالي للشركات وكذلك إعتبارها عملية لاحقة لعملية اتخاذالقرار كما أعتبرها بعض الباحثين على أنها جزء لا يتجزأ من العملية الرقابية.

أهمية وأهداف تقييم الأداء المالي:

تسمح عملية تقييم الأداء المالي في الشركة على تحديد الانحرافات لتمكين المسيرون لإتخاذ قرارات صحيحة، وعليها تبرز أهميتا وأهداف التقييم لأداء المالي.

نظراً للتوقع الكبير لأنشطة الشركات وأستقطابها للعديد من المتعاملين وإستخدامها للوسائل الاستثمارية مما يؤدي إلى تقييم أداء تلك الوسائل والقوائم المالية لوحدها لا تمكن متخذي القرار وأصحاب الإرادة من رقابة الإدارة لكن بعد تحليلها وسياغتها في شكل مؤشرات ونسب مالية ذات دلالة يمكن أن تساعد في تحديد سمات ومتغيرات الأداء.

مؤشرات قياس الأداء المالي:

يعتبر موضوع قياس الأداء المالي للشركات من المواضيع ذات الجدل الواسع في الإدارة المالية بين كثرة وتنوع مؤشرات القياس، التي تهدف في مجملها الى رفع أداء الشركة من خلال الكشف عن مستوى فعالية وكفاءة هذه الشركة، والمساعدة في اتخاذ القرارات المناسبة، حيث قسمت هذه المؤشرات تقليدية ومؤشرات حديثة.

1/ المؤشرات التقليدية:

تعد المؤشرات المالية من أقدم وأكثر وأن إستعمالاً في التحليل المالي، وتقييم الأول حيث يوجد عدد هائل من هذه المؤشرات التقليدية، ومن أهمها يجد كلأ من معدل العائد على الأموال العائد على الاستثمار، نسبة السعر على العائد [1].

أ/ معدل العائد على الأموال الخاصة:

يقيس معدل العائد على الأموال الخاصة مدى كفاءة الأداء في استغلال أموال الملاك وقدرة هذه الأموال على توليد الأرباح، وبالتالي فهو مؤشر لقياس ربحية الدينار الواحد للمستثمر، حيث يدل إرتفاع هذا المعدل على كفاءة الأداء في استغلال الأموال لضمان عائد

1/ بضياق عبد الباقي، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 31-32

مرضي للملاك، إلا أن هذا المؤشر غير ملائم إذا أرتفعت أسعار الفائدة، مما ينعكس على مصداقية معدل العائد على الأموال الخاصة الذي يكون مرتفعاً بسبب تضخم.

تقيس ذه النسبة عائد الأموال الخاصة المستخدمة، وتربط بين النتيجة الصافية للإستغلال ومبلغ الأموال الخاصة، تحسب العلاقة الأتية: معدل العائد على الأموال الخاصة = النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة.

ب/ معدل العائد على الأصول:

يعتبر معدل العائد على الأصول مقياس الربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح وحجم الأموال المتاحة للإدارة، بعض النظر عن طريقة تمولها فهو يعكس الأنشطة التشغيلية والاستثمارية للشركة ولا يعكس الأنشطة التمويلية في ربحية الشركة، وتحسب بالعلاقة الآتية:

معدل العائد على الأصول = النتيجة العملية/ إجمالي الأصول

ج/ حصة السهم من الأرباح:

يعبر مؤشرات حصة السهم من الأرباح على العائد من السهم الواحد ويسعى أيضاً بسنة العائد الصافي لكل سهم وتحسب بالعلاقة الآتية:

حصة السهم من الأرباح = النتيجة الصافية/ عدد الأسهم العادية المشكلة لرأس المال[1].

د/ معدل العائد على الاستثمار:

يضمن معدل العائد على الاستثمار رؤية حول المشروع أي توضيح ما إذا كانت عوائد هذا المشروع أعلى من تكاليف الموارد المستخدمة فهو يقيس مدى ربحية الأموال المستخدمة في المشاريع الاقتصادية ويعكس أداء الإدارة في تسيير رأس المال المستثمر ويمكن حسابه بالعلاقات الآتية:

معدل العائد على الاستثمار = النتيجة الصافية/ الأموال المستثمرة

هـ/ معدل السعر على الفائدة:

يعرف مؤشر نسبة السعر على العائد على أنه نسبة أو معدل السعر السوقي بسهم على الربح السنوي له وهو يعبر عن عدد السنوات التي يمكن من خلالها مساعدة هذه

1/ عمار بن مالك، مرجع سبق ذكره، ص 138

النسب للمستثمرين الماليين لإتخاذ قراراتهم فيها إذا كان من المناسب شراء سهم المشروع مقارنة مع نسبة أسهم المشاريع الأخرى البديلة. وتحسب بالعلاقة الآتية:

نسبة السعر على العائد = سعر السهم/ الربح السنوي للسهم

2/ المؤشرات الحديثة:

نظراً للتعبير الحادث في بيئة الأعمال، خاصة في دور الأداء المالي التي تهدف إلى تعظيم ثروة الملاك وبمعظم القيم السوقية لأسهم الشركة، حيث يرجع ذلك إلى قدرتها على إرتباط بين الأداء المالي للشركة وأهدافها بشكل عام وهو في الإدارة المالية بشكل خاص.

أ/ القيمة الاقتصادية المضافة:

تحسب القيمة الاقتصادية المضافة من خلال العلاقة الآتية:

القيمة الاقتصادية المضافة = صافي الأرباح الناتجة من عملية التشغيل بعد الضريبة – (تكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر) [1].

القيمة الاقتصادية المضافة = (معدل العائد على رأس المال المستثمر – معدل التكلفة رأس المال × رأس المال المستثمر).

ب/ القيمة السوقية المضافة[2]:

تحسب القيمة السوقية المضافة من خلال العلاقة الآتية:

$$\text{MVA} \sum_{1+0}^{n}\left(\frac{PEt}{1+Cmpt}\right)$$

حيث PE الربح الاقتصادي للسنة. CMPC التكلفة الوسيطة المرجحة لرأس المال.

تصنيف الشركات:

يمكن تصنيف الشركات إلى شركات فاشلة وشركات ناجحة كما يأتي[1]:

1/ هواري موسى، مرجع سبق ذكره، ص 99

2/ محمد صالح الحناوي، نهال فريد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص 97

1. الشركة الفاشلة: عرف ديكين الشركة الفاشلة بأنها تلك التي أفلست وواجهت عسراً مالياً أو تمت تصفيتها لصالح الدائنين.

أما بوفر فقد أعتبر معيار الفشل للشركة افلاسها أو عدم قدرتها على تسيير ديونها، او الامتناع عن دفع الارباح أسهمها الممتازة.

وعرف الحمزاوي الشركة المتعثرة بأنها تلك الشركة التي تعاني من إختلال في العلاقة بين دخلها ونقاقتها حيث تتعدى الثانية الحد الاقصى أيضاً ويطلق على الشركة التي يقل فيها العائد على الاستثمار استناداً إلى التكلفة الدفترية عن تكلفة رأس المال في الشركة المتعثرة التي تتصنف بعدد وفائض لإلتزاماتها المستحقة رغم زيادة أصولها عن خصومها.

2. الشركة الناجحة: يقصد بها عدم تعرض الشركة لخسارة مثالية وإنما وجود أرباح متتالية بالإضافة إلى قدرة الشركة على تسديد ديونها المستحقة ورفع الأرباح أسهمها العادية أو الممتازة وهو ما تهدف إليه جميع الشركات.

ومع ملاحظة بأن نجاح الشركة يجب أن تنظر إليه من جميع الزوايا المختلفة كما يراها المالكين للشركة. المطورين والاستثمارين والمتعاملين والمتعاقدين مع الشركة والمستخدمين وأخيراً العامة من الأشخاص فلكل وجهة نظرة عن نجاح الشركة، لكن هذه أخيرة يجب أن تلقى قبولاً من جميع الجهات السابقة ويلاحظ أن هناك أربعة عناصر يجب أن تتحقق نجاح الشركة وفي التوقيت من خلال جدولة العملة والأداء وإشباع العملاء.[1]

النماذج التقليدية:

1/ نموذج التمان عام 1968م:

يقوم هذا النموذج على قسمة متغيرات مستقبلية يمثل كل منها نسبة مالية من النسب المتعارف عليها ومتغيرات تابع (z) وقد وضع إستكمال النموذج (التمان) وقد وضعه عام 1986م ويعبر عن هذا النموذج في صورة رياضية كما يلي [2]:

$$Z = 0.012\ x_1\ 0.0\ 11\ x_2 + 0.033\ x_3\ 0.003 + 0.010 x_5$$

حيث أن:

X_1 = صافي رأس المال العامل = نسبة النشاط

1/ الشريف ريحان وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 37

2/ أ.د وليد ناجي حيالي، مرجع سبق ذكره، ص 254 – 256

مجموعة الأصول

X_2 = الأرباح المحتجزة في الميزانية = نسبة ترتبط بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح

مجموع الأصول

X_3= الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب = نسبة ربحية

مجموعة المطلوبات

X_4= القيمة السوقية لحقوق المساهمين = نسبة ملأ أو دفع مالي

مجموعة المطلوبات

X_5= المبيعات = نسبة نشاط

مجموع الأصول

Z = دليل أو مؤشر الاستمرارية.

- وبموجب هذا النموذج تصبح المنشأت محل الدراسة في ثلاثة فئات وذلك حسب قدرتها على الاستمرارية بموجب نقطة (z) وقدرها 99ج أو أكثر.
- فئة الشركة الناجحة أو القادرة على الاستمرار وذلك إذا كانت قيمة (z) فيها 2.99 أو أكثر.
- فئة الشركة الفاضلة أي التي يحتمل إفلاسها وذلك إذا كانت قيمة (z) فيها تقل عن 1.81.
- فئة الشركة التي يصعب تحديد وضعها وبالتالي تخضع لدراسة تفصيلية وذلك عندما قيمة (z) أكبر من 1.81 وأقل من 99ج.

أي حيث 2.99 ج $<$ 1.81

هذا وقد أثبتت الحالات التي تتم فيها تطبيق هذا النموذج أن قدرته على التنبؤ بحوادث الافلاس كانت في حدود 82 قبل سنة في تحقيق واقعة الإفلاس ونسبة 52% من وقوعها [1]. بموجب هذا النموذج تصنف المشاريع الاقتصادية إلى ثلاثة فئات وفقاً لقرارتها على الاستمرار وهذه الفئات هي:

الفئة الأولى:

تنتمي إلى هذه الفئة المشاريع الناجحة وذلك إذا كانت (2) 2.99 أو أكثر.

1/ أ.د مطر، مرجع سابق ذكره، ص 262

الفئة الثانية:

هي الفئة التي تنتجي إليها المشاريع الفاشلة والتي يحتمل أقلاسها وذلك إذا كانت قيمة (z) فيها أقل 1.81.

الفئة الثالثة:

هذه الفئة من المشاريع يصعب التنبؤ بموضعها وبالتالي تحتاج إلى تقييم شامل وذلك إذا كانت قيمة (z) بين 2.99 و 1.81.

3. نموذج كيدا 1981م:

يبنى هذا النموذج على خمس نسب عالية رئيسية يأخذ في صورته الرياضية الشكل التالي:

$$Z = 1.042\ x1\ 0.42\ x2 + 0.461\ x3 + 0.463\ x4 + 0.271\ x5$$

حيث أن:

X1 = صافي الربح بعد الضريبة = نسبة ربحية — جملة الأصول

X2 = اجمالي حقوق المساهمين = نسبة دفع — إجمالي المطلوبات

X3 = الأصول السائلة = نسبة سيولة — المطلوبات المتداولة

X4 = المبيعات = نسبة نشاط — إجمالي الأصول

X5 = النقدية = نسبة الأصول — إجمالي الأصول

وتعتبر احتمالات الفشل مرتفعة حسب هذا النموذج عندما تكون (ح) سالبة وقد أثبت هذا النموذج قدرة تنبؤيه بحوادث الافلاس قدرها 95% قبل سنة من حدوث واقعة الافلاس [1].

1/ د. محمد مطر، مرجع سبق ذكر، ص 369

الفصل السابع
مخاطر الاستثمار

إن المخاطر مرتبطاً بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية على ضوء المتغيرات وعدم دقة البيانات والمعلومات الإحصائية المتاحة ولذلك ارتباط مفهوم الاستثمار والعائد بالمخاطر بشقيها النظامية وغير النظامية أي المنتظمة والغير المنتظمة على حد سواء.

مفهوم المخاطر:

وردت عدة تعريفات للمخاطر وسنتناول أهمها فيما يلي:

تعرف المخاطر على أساس أنها (حالة عدم التأكد التي يمكن قياسها) [1]. وهذا التعريف على الرغم من أنه يعطي أوضح عدم التأكد عند الفرد أساساً لتحديد الخطر إلا أنه يشترط ضرورة قياس هذه الحالة والتي ليس في جميع الحالات يمكن ذلك لأن المتغيرات المحددة كحالة عدم التأكد تحكمها في كثير من الأحيان أمور معنوية.

كما تعرف المخاطر بأنها (حالة أو وضع يكون فيه احتمال الخسارة وكلما كانت الخسارة المحتملة حدوثها كبيرة الحجم كلما زاد عنصر المخاطرة) [2].

وتعتبر المخاطرة إحصائياً (احتمال حدوث خطأ ما ويقاس بمقدار الانحراف عن المعدل أو الفائدة ويعرف بأنه حالة عدم التأكد بحصول الربح أو الخسارة) [3].

كما تعرف أيضاً بأنها (احتمال حدوث نتائج غير مرضية إلا أن المخاطر لها معاني كثيرة تختلف باختلاف مجال التطبيق) [4]. وتعرف المخاطر بأنها (الشك الموضوعي فيما يتعلق بنتيجة موقف معين أي أن الخطر حالة من عدم التأكد) [5].

1- مختار محمود الهانسين، إبراهيم عبد الغني حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2001م، ص10.

2- الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل، الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006م، ص47.

3- مختار محمود الهناسين، وإبراهيم عبد الغني حمودة، مرجع سبق ذكره، ص47.

4- فرد ويستون برجام، التمويل والإدارة، ترجمة عبد الرحمن دعالة بيلة وعبد الفتاح السيد النعماني، الرياض: دار المريخ، د ت، ص35.

5- محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ الخطر والتامين، القاهرة: دار الكتب الأكاديمية لنشر والتوزيع، 2004م، ص12.

وهو نفس التعريف الذي أشار إليه البروفيسور الاقتصادي المعروف ناين Khight وهـو أن الخطر (حالـة عـدم التأكـد الممكـن قياسـها تعريفـه فإنـه يوجـد فـرق بـين عـدم التأكـد والخطر) [1].

تحدث المخاطر عندما يكون هناك احتمال حدوث لأكثر مـن نتيجـة والمحصـلة النهائيـة غير معروفة.

تعرف المخاطر بأنها (حالة تهـدر الأشـياء وإذا حـدثت تـؤدي إلي خسـارة، هـذا المفهـوم العام أما في مجال العمـل المصرفي تعـرف عـلى أنهـا احـتمال تـتمكن مـن تحقيـق الأهـداف الخاصة بالبنك من خلال الموارد المتاحة، ومعظم المخاطر يغلـب عليهـا الطـابع النـوعي مـما يجعل أثرها قابل للقياس مما يستدعي تحويله إلي كمي قابل للقياس) [2].

وببساطة شديدة يمكن تعريف المخـاطر (Risk) عـلى أنهـا إمكانيـة أو احـتمال حـدوث خسارة (Chance of Loss) وكلما كانت هناك إمكانية للخسارة كلـما وصـفت الأصـول أنهـا أصول تتضمن على مستوى أعلى من المخاطرة.

وبطريقة أكثر تحديداً فإن مفهوم المخاطرة يمكن استخدامه بطريقة متبادلة مع مفهـوم عدم التأكد وكلا المفهومين يشـير إلي التغيـير أو الاخـتلاف العائـد الـذي مكـن أن يحققـه أي أصل [3].

نذكر تعريف آخر للمخاطرة وهو (الخسائر والأضرار التي تصيب المستثمر نتيجـة عـدم التأكد والتنبؤ بعوائد الأداء الاستثمارية كالأسهم العادية مثلاً) [4]. والتي يختلف مردودها من عام لآخر تبعاً لعدة ظروف ناهيك عن تحمل الأسهم خسائر في كثير مـن الأحيـان في الوقـت الذي تعتبر فيه السندات والأسهم الممتازة خالية من المخاطر إلي حد كبير كونها تحمل عوائد ثابتة رغم تأثيرها بمعدلات التضخم.

1- محمد توفيق البلقيني وجمال عبد الباقي واصف، مرجع سبق ذكره، ص12.

2- عثمان با بكر، العنـاصر الأساسـية لـنظم إدارة المخـاطر، الخرطـوم: المعهـد العـالي للدراسـات المصرفيـة، 2002م، ص10

3- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، أساسيات الإدارة المالية، الجزء الأول، القاهرة، د ن، د ت، ص135.

4- ناظم محمد نوري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى عـمان: دار وائـل للطباعـة والـنشر، 1999م، ص316.

يرى الباحث أن أشمل وأفضل تعريف من التعريفات السابقة هو التعريف الثامن وذلك لأنه شمل على أن المخاطر هي الخطر وهي أيضاً عدم التأكد المتعلقة بالعائد على الإدارة الاستثمارية.

ومن خلال التعريفات السابقة يرى الباحث أن المخاطر هي احتمال وقوع خسارة والتي قد تكون بدرجات مختلفة حسب طبيعة كل نوع من الاستثمار.

تصنيفات المخاطر وأنواعها:

بأن مفهوم المخاطر مرتبطاً بحالة عدم التأكد والتنبؤ الدقيق بما يستجد من أحداث وتطورات مستقبلية على ضوء المتغيرات وعدم دقة البيانات والمعلومات الإحصائية المتاحة ولذلك ارتباط مفهوم الاستثمار والعائد بالمخاطر بشقيها النظامية وغير النظامية أي المنتظمة والغير المنتظمة على حد سواء وذلك تبعاً للتصنيف التالية:

أولاً: المخاطر المنتظمة:

ويعتبرها بعض المحللين مخاطر كلية لكونها تنشأ عن البيئة والمحيط وتتعلق بالنظم المالي العام، وليس المشروع الاستثماري بحد ذاته دور رئيسي فيها، فهي تؤثر على المستثمرين كافة دونما استثناء والتنوع الاستثماري حيالها ليس حلاً جذرياً وإنما يخفف من حدتها بقياسها ببعض المعاملات والمعايير.

وتعد التغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مسببات لهذه المخاطرة المنتظمة ويكون دورها بأحداث تحرك في أسعار معظم الأوراق المالية (الأسهم والسندات) ويكون هذا التحرك بالاتجاه نفسه لذلك تكون مبيعات، الشركات ذات مستوى المخاطرة المنتظمة المرتفع وأرباحها وأسعارها مرتبطة ارتباطاً كبيراً مع تحركات السوق[1].

وتتمثل في الآتي:

1/ مخاطر أسعار الفائدة:

لتقلبات أسعار الفائدة أثرها على أرباح المستثمر، فلو فرضنا أن شخصاً وظف أمواله في مشروع استثماري وبعد فترة معينة ارتفعت أسعار الفائدة، فإن ذلك سوف يؤثر سلباً على حجم العائد. ومن هنا فكثرة التذبذب في أسعار الفائدة يعمل على زيادة الفجوة

1- حسين علي خربوش وعب المعطي رضا الرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان – الأردن: دار زهران للنشر، 1999م، ص ص316-317.

والفرق في العوائد التي سيحققها المستثمر بين انخفاض وارتفاع لسعر الفائدة، مما ينصح بثبات سعر الفائدة أو عدم تذبذبها بشكل كبير حتى يستثمر وضع المستثمر أي أنها مخاطر تعترض الموقف المالي للصرف لمتغيرات في أسعار الفائدة.

ونلاحظ أنه كلما ارتفعت أسعار الفائدة كلما اتجه أو توجه المستثمرين نحو الودائع والحسابات البنكية نظراً لضمان الفائدة دون مخاطرة مما يسبب خسارة في تعاملات الأوراق المالية وهذه الخسارة هي مقدار المخاطرة، ذلك الأمر الذي ارتفعت أسعار الفائدة على السندات سيتوجه المستثمرين للتعامل بها على حساب الأسهم مما يعظم مخاطرة الأسهم بانخفاض أسعارها في السوق نظراً للإقبال على التعامل بالسندات[1].

2/ مخاطر السوق:

إن تعرض السوق للهزات والانهيارات المفاجئة وتقلب أسعاره فجأة بالانخفاض سيؤثر على المتعاملين نتيجة عمليات المضاربة التي تعمل على عدم الاستقرار وتؤثر على أحجام التداول تبعاً لسلوكيات المستثمرين التي ستعكس على السوق، فمخاطر السوق العامة تكون في الأسعار وفي السياسات على المستوى الاقتصادي ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فتنشأ عندما يكون هناك تغير في أسعار أصول أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها.

تعكس مخاطر السوق إدراك المستثمرين واستيعابهم لمعلومات معينة قد تكون خاصة بحوادث ملموسة، كتوقع انخفاض الأرباح للشركات أو توقع انخفاض سعر العملة أو توقع حدوث كساد، بالمقابل تتعلق الحوادث غير الملموسة بسيكولوجية التي تتعلق بردود الفعل غير المبنية على أساس منطقي من طرق المستثمرين، أو أحياناً ردود الفعل المبالغ فيها لحوادث معينة[2].

3/ مخاطر التضخم والائتمان:

إن التضخم وما يعنيه من انخفاض للقوة الشرائية للنقود سيؤدي إلي انخفاض القيم الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية، الأمر الذي يؤدي إلي مأزق مالي وربما عسر

1- مروان شموط وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوزيع، 2008م، ص318.

2- طارق خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر لتحليل د ن – 1423هـ - 2003م، ص ص26-27.

مالي كذلك لصاحب المشروع جراء عدم تمكنه من سداد ما عليه من التزامات مالية نتيجة الاقتراض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة، نظراً لتغير القوة الشرائية للنقود، لأن كل ارتفاع في معدلات التضخم يعني انخفاض في القوة الشرائية مما يدفع المستثمرين للتنازل عن أسهمهم وسنداتهم خوفاً من انخفاض أكبر قد يتحقق يكبده خسائر أكبر هي المخاطرة المتوقعة[1].

4/ مخاطر السيولة:

تنشأ هذه المخاطرة من عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وتقليل مقدرة المصرف على الإيفاء بالتزاماته التي حانت آجالها.

ومن ذلك السرد السابق، نصل إلي أن المخاطر المنتظمة تتسم الخصائص التالية:

أ. تنشأ بفعل عوامل مشتركة تشمل النظام الاقتصادي كله.

ب. تؤثر في جميع الشركات لذلك فإنها تصيب كل الاستثمارات ومن ضمنها الاستثمار في الأوراق المالية.

ج. لا يمكن تجنبها بالتنويع.

د. يمكن قياسها بمعامل بيتا[2]. Beta Coefficient

ثانياً: المخاطر غير المنتظمة:

هي المخاطر التي تنشأ ن طبيعة ونوع الاستثمار وليس من طبيعة النظام المالي العام مما يجعلها خاصة بالمشروع وتأتي نتيجة بعض التعاملات الاستثمارية فتؤثر على مستثمر معين أو مشروع محدد دون غيره، ولذلك يمكن تجنب هذه المخاطر وتفاديها من خلال التنوع الاستثماري وحسابها بالانحراف المعياري. وذلك فإذا كانت المخاطر المنتظمة مخاطر عامة فإن المخاطر الغير منتظمة مخاطر خاصة تختص باستثمار معين دون غيره فتؤثر على سعر سهم المشروع، ومن هنا يجب تنويع الاستثمارات وإدارة قدر كبير من المخاطر غير المنتظمة والتي تتمثل أساساً في:

1/ مخاطر النشاط الصناعي:

قد يتعرض نوع من الصناعة لمخاطر تنعكس على المتعاملين فيه من خلال الأسهم الخاصة بذلك المشروع الصناعي، ومثال لذلك التطور العلمي وظهور أنواع منافسة والمعدات

1- مروان شموط وكنجو عبود كنجو، مرجع سبق ذكره، ص311.

2- حسين علي خربوش، عبد المعطي رضا الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص45.

المستعملة مما يؤثر على المشروع وإنتاجيته بالمقارنة مع غيره من المشاريع في ذات المجال[1].

2/ مخاطر قانونية واجتماعية:

كثيراً ما تلجأ بعض الدول لعملية التأميم فتقوم بتأميم بعض المشاريع مما يؤثر على مصلحة المستثمرين، ناهيك عن بعض العادات الاجتماعية والقوانين السائدة في كثير من الدول كطبيعة الاستهلاك والميول والرغبات وأذواق الناس لها دور كبير كذلك.

3/ مخاطر إدارة ومالية:

غالباً ما تكون نتيجة سوء التخطيط والتنبؤ لعدم كفاءة القائمين على إدارة المشروعات واتخاذ القرارات السليمة، فيؤثر ذلك سلباً على نسبة السيولة فتتضاءل مما لا يمكن الشركة من الالتزام بما عليها من واجبات.

يمكن تحديد مستوى المخاطرة المالية بالنظر مباشرة إلي هيكل رأس المال الذي يعني مباشرة إظهار مستويات الدين لدي الشركة ودرجة استخدامها للأموال المفترضة في عملياتها[2].

4/ المخاطر التشغيلية:

هي مخاطر تشغيلية ناجمة عن البيئة التشغيلية للشركة وهي مخاطر ناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية، ويمكن أن تعزى المخاطر التشغيلية لعوامل داخلية تنعكس في درجة الكفاءة التشغيلية للشركة في استخدام الموارد المتاحة، وهذه العوامل الداخلية تكون غالباً ضمن سيطرة الإدارة.

أما المخاطر التشغيلية الخارجية فهي تعزى في الغالب لعوامل خارجة عن سيطرة الإدارة وتمثل هذه العوامل غالباً بالأوضاع الاقتصادية العامة، لذلك نجد أن خصائص المخاطر غير المنتظمة:

- تنشأ بفعل عوامل تخص المنشأة ذاتها.
- تؤثر أن وجدت على المنشأة المعينة.

1- ناظم محمد نوري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، الطبعة الأولى، عمان: دار وائل لنشر، 1999م، ص320.

2- طارق خان وحبيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص47.

- يمكن تجنبها بالتنويع وتخفيضها إلي الصفر تقريباً.
- مقياسها المطلب التباين والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف[1].

ثالثاً: المخاطر المختلطة:

هي التي تجمع بين مظاهر وأسس المخاطر المنتظمة والغير منتظمة وتتكون من:

1/ مخاطر الدفع التشغيلي:

وهي مدي استخدام التكاليف الثابتة كالاستهلاكات ومرتبات الإدارة وغيرها في عمليات الشركة.

2/ مخاطر الدفع المالي:

وهي مدي نسبة التكاليف الثابتة كفوائد الديون إلي التكاليف الكلية فإذا كانت درجة الدفع المالي في شركة ما مرتفعة فأن أي انخفاض بسيط في إيرادات الشركة يؤدي إلي انخفاض أكبر في صافي أرباحها[2].

أهمية إدارة المخاطر:

إن إدارة المخاطر باتت من أهم الموضوعات الساخنة بالنسبة للشركات التي فرضت الأزمة المالية العالمية وجودها علي جدول أعمال الشركات، والمخاطر قد تكون دورية أحياناً نتيجة تبني سياسات وإستراتيجيات تعتمد علي معدلات عالية من المخاطر.

إن إدارة المخاطر لم تعد تقتصر علي جدول أعمال الشركات فقط بل باتت سنداً أساسياً في تقييمات شركات التصنيف العالمية التي تعتمد بشكل أكبر في تصنيفاتها على إدارة المخاطر وتعتبرها متطلبات أساسية ينبغي تحقيقها، وإن غياب المخاطر في الفترة السابقة عن الشركات دفع أكبر ألف شركة عالمية إلي خسارة 20% من قيمة أسهمها خلال الأزمة الأخيرة، لذلك على الشركات الاستعداد للمخاطر الداخلية التي قد تواجه أي شركة إضافة إلي المخاطر الخارجية التي يكون لها تأثير أكبر في أغلب الأحيان[3].

والمخاطر ليس دائماً سيئة بل كثير من الأحيان تتحقق عوائد مرتفعة للشركات لكن يجب النظر إليها على أنها شيء يمكن التعامل معه وحماية الشركات منه وأنه من المهم

1- حسين علي خربوش، عبد المعطي رضا الرشيد، مرجع سبق ذكره، ص ص50-51.
2- ناظم محمد نودي، مرجع سبق ذكره، ص321.
3- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر، 2007م، ص337.

جداً أن تراعى الشركات مسألة القدرة على الانتفاع من الفرص والاستعداد على تحمل خسائرها[1].

جاءت أهمية إدارة المخاطر من أن النشاطات الأعمال دائماً ما تتعرض للمخاطر لذلك فإن اختيار المحفظة ما هو إلا لتعظيم العائد المتوقع الكبير (يقاس بالوسط الحسابي) فقط بالدخول في مزيد من المخاطر وعلى ذلك فإن المعضلة التي تواجه المستثمرين هي إيجاد التوليفة المثلى من المخاطر والعائد.

كما يمكن تخفيض أثر المكون الخاص للمخاطر من خلال تنويع محفظة الأصول، بينما يتحمل المستثمر العنصر العام في المخاطر ولكن يواجه منهج (Markowitz) مشكلات عملية في حالة استثمار المحفظة الاستثمارية على أصول كثيرة[2].

كما أن العنصر المهم في إدارة المخاطر هو فهم المفاضلة بين المخاطر والعائد لأن العائد يزداد مع ازدياد المخاطر، طالما أن الهدف من المؤسسات المالية هو زيادة صافي العائد من أسهم المساهمين، فإن إدارة المخاطر المرتبطة بتعظيم العائد هي الوظائف المهمة لهذه المؤسسات وتقوم بهذا الدور من خلال التنويع الكفء للمخاطر الخاصة واختزال وتحويل المخاطر العامة.

وتتمثل أهمية المخاطر في تحديد مدى استعداد الشركة للتعامل مع المخاطر خصوصاً في مدى جودة تقييم المخاطر لأن نفع لها أن لم تكن على دراية بكيفية التعامل، كما على الشركات أن تحدد حدود المخاطر في إستراتيجية عملها والتي تكون مؤهلة من حيث الإمكانيات والموجودات للتعامل معها أو لتحمل الخسائر التي قد تنتج عنها وإن إدارة المخاطرة عبارة عن عمل جماعي يشترك فيه العاملون كلهم في الشركة ويجب أن لا يتم حصره في شخص معين [3].

أهداف إدارة المخاطر:

لا يكفي الحديث عن هدف واحد لإدارة المخاطر مثلما لا يكفي أيضاً الحديث عن هدف واحد لمنشأة الأعمال أو أي منظمة أخرى ويكون لمعظم المنظمات بالطبع أهداف

1- الموقع الالكتروني: www.islamfin.go.forum.net .

2- الموقع الالكتروني www.kuwait5020.amedia.gov.kw .

3- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، القاهرة: الشركة العربية المتحدة، 2007م، ص60.

متعددة أيضاً ويكون لمعظم الوظائف داخل المنظمة أهداف متعددة، وقد يكون للمنظمة أو قسم بها رسالة واحدة مسيطرة، إلا أن الأهداف الأخرى سوف تتطلب التعرف عليها، فإن إدارة الإنتاج على سبيل المثال قد تكون مسئولة عن إنتاج السلع بتكلفة معينة، ووظيفة إدارة المخاطر لا تختلف عن ذلك ومن بين أهداف متعددة فيما يلي أكثر شيوعاً:

1. ضمان كفاية الموارد عقب حدوث الخسارة.
2. تقليل تكلفة التعامل مع المخاطر البحتة إلي أدنى د.
3. حماية الموظفين من الإصابات الخطيرة والوفاة.
4. أداء الالتزامات القانونية والتعاقدية [1].

وعندما يكون لمنظمة أهداف متعددة، أحياناً تتناقص وتتعارض الأهداف مع بعضها وفي ظل هذه الظروف يجب اتخاذ قرار لتحديد من تكون له الأولوية والأسبقية، ولذلك لا يكفي التعرف فقط على أهداف إدارة المخاطر، بل يجب أيضاً التعرف على الهدف الذي يسمو على الأهداف الأخرى.... الهدف الذي يمثل (مجال النتائج الرئيسية) بالنسبة لمدير المخاطر الرئيسي الذي يبرر وجود وظيفة إدارة المخاطر والتعرف على مجال نتائج المخاطر يجب أن نسأل ما الذي تأمل المنظمة في تحقيقه من خلال جهود مدير المخاطر لماذا تنخرط المنظمات في أنشطة إدارة المخاطر؟ [2].

طرق قياس المخاطر:

تقاس مخاطر الاقتراح الاستثماري أي مدى تقلب تدفقاته النقدية بطريقتين الأولى بيانية والأخرى كمية.

أولاً: الأسلوب البياني لقياس المخاطر:

من الممكن وضع البيانات في صورة رسم بياني باستخدام الأعمدة، حيث يمثل المحور الرأسي احتمالات حدوث الظروف الاقتصادية، بينما يمثل المحور الأفقي التدفقات النقدية في ظل كل احتمال.

كقاعدة عامة تزداد المخاطر كلما زادت درجة تشتت (تقلب) التدفقات النقدية المصاحبة للتغيرات في ظروف الاقتصادية، يطلق على التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية

1- عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص50.

2- محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مرجع سبق ذكره، ص69.

المشار إليها بالتوزيع الاحتمالي المنفصل حيث فصل ثلاثة احتمالات من بين عدد لا نهائي من الاحتمالات وقمنا بتمثيلها بيانياً. وكقاعدة عامة تزداد المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار كلما زاد تشتت النقط الممثلة علي المنحنى، أي كلما اتسع منحنى التوزيع الاحتمالي للتدفقات النقدية كلما كانت درجة تشتت المنحنى المثل للتدفقات النقدية للاقتراح أقل من درجة تشتت التدفق النقدي لباقي الاقتراحات[1].

ثانياً: الأسلوب الكمي لقياس المخاطر:

يعطي أسلوب الرسم البيانات فكرة عن حجم المخاطر التي ينطوي عليها التدفق النقدي للاقتراح الاستثماري، غير أنه يفشل في تزويدنا بقياس دقيق لحجم هذه المخاطر، لذا المقترح استخدم أسلوب كمي حتى نتمكن من إجراء قياس دقيق لحجم المخاطر التي ينطوي عليها كل اقتراح[2].

يمكن أن نميز في هذا الصدد الأساليب الكمية التي تقيس المخاطر الكلية (المخاطر العامة والمخاطر الخاصة والمخاطر المنتظمة والمخاطر الغير منتظمة) وبين الأساليب الكمية التي تقيس المخاطر المنتظمة فقط.

أساليب قياس المخاطر الكلية:

المدى والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف من أهم الأدوات التي تقيس المخاطر الكلية وفيما يلي عرض مختصر لكل منها.

أ/ المدى:

يعتبر المدى Range أبسط مقياس كمي لقياس التشتت (المخاطر) وهو يمثل الفرق بين القيمة الكبرى وبين القيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة، فكلما زاد الفرق بين هاتين القيمتين، كلما كان ذلك إشارة إلي زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي[3].

ب/ الانحراف المعياري:

لا يعتبر المدى مقياس دقيق للمخاطر، إذا أنه لا يستخدم جميع المستويات المتاحة عن التدفق النقدي، بل يركز فقط على قيمتين فقط هما القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية ويتجاهل ما عدا ذلك. لذا من المقترح استخدام أسلوب كمي بديل لتلافي هذه العيوب وهو الانحراف المعياري، ويأخذ الانحراف المعياري في الحسبان كافة

1- هشام جبر، إدارة المصارف، القاهرة: الشركة العربية المتحدة، 2008م، ص23.

2- زياد رمضان، الإدارة المالية في الشركات المساهمة، ط1، عمان: دار صفاء، 1998م، ص400.

3- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الثالثة، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، 1997م، ص411.

التدفقات النقدية وكذلك احتمال حدوثها ويقيس انحراف القيم عن وسطها الحسابي أي انحراف كل مفردة من مفردات التدفقات النقدية عن القيمة المتوقعة للتدفقات. ويمكن تعريف الانحراف المعياري بأنه الجذر التربيعي على مربعات انحراف القيم[1].

كيفية إيجاد الانحراف المعياري:

$$\sigma = \sqrt{\text{مجـ}_{\text{س}=1}^{\text{ن}} \frac{(\text{ق}_{\text{س}} - \bar{\text{ق}})^2}{\text{ن}}}$$

حيث (**σ**) تمثل الانحراف المعياري، (-ق) تمثل المتوسط الحسابي للتدفقات النقدية، أما (قس) فتمثل التدفق النقدي خلال الفترة س، وعلى هذا الأساس فكلما قلت قيمة الانحراف المعياري كان ذلك معناه انخفاض درجة خطورة المشروع والعكس صحيح.

ولكن هل يعتبر الانحراف المعياري للتدفقات النقدية مقياساً ملائماً لمخاطر في كل الظروف؟ إن استخدام الانحراف المعياري كمقياس للمخاطر يمكن أن يكون مقبولاً في حالة واحدة، وهي عندما تكون القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية للاقتراحات المعروضة متساوية، أما عندما تختلف القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية، فإنه يكون من الصعب في بعض الأحيان الادعاء بأن الاقتراح الذي يتميز بصغير حجم انحرافه المعياري بالمقارنة مع اقتراحات أخرى هو أقلها تعرضاً للمخاطر[2].

ج/ معامل الاختلاف:

إن معامل الاختلاف يزودنا بحجم المخاطر لكل القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية، ولذا فإنه يأخذ في الحسبان القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية لكل اقتراح، عند تقدير حجم المخاطر التي تنطوي على كل منهم[3].

يتم حساب معامل الاختلاف ويرمز له بالرمز (ف) عن طريق قسمة الانحراف المعياري (**σ**) على الوسط الحسابي (القيمة المتوقعة) بالصورة التالية[4]:

1- هشام جبر، مرجع سبق ذكره، ص ص30-31.

2- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية: الدار الجامعية الإبراهيمية، 1999م، ص241.

3- منير إبراهيم هندي، مرجع سبق ذكره، ص412.

4- الموقع الالكتروني: www.usere.EZ.documents .

$$ف = \frac{\sigma}{ر}$$

ويفضل استخدام معامل الاختلاف في قياس الخطر في الحالات التي يعطى فيها الانحراف المعياري نتائج مضللة، نلاحظ أن معامل الاختلاف يستخدم عادة في حالة عدم تساوي القيم المتوقعة لعوائد المشروعات البديلة، وبالإضافة إلي ذلك فإن معامل الاختلاف يستخدم عادة في تقييم الخطر في المشروعات الفردية، في حين يستخدم الانحراف المعياري في مقارنة الخطر بين (مجموعة استثمار) تمثل كل مجموعة منها عدد من الاستثمارات المنوعة وينظر إليها كوحدة واحدة[1].

هناك حالتان لقياس المخاطر الأولى حالة التأكد من النتائج أو المعلومات أما الثانية فهي حالة عدم التأكد من النتائج.

قياس المخاطر في حالة عدم التأكد "المعلومات التاريخية":

إن الماطر في هذه الحالة تنشأ في عدم تجانس النتائج (العوائد) لذلك فهي تقاس بمقاييس التشتت، قد تثبت أن التباين هو أفضل المقاييس في هذه الحالة إذا كانت المتوسطات الحسابية لعوائد المشروعات المراد المفاضلة بينها متساوية، أما إذا كانت غير متساوية فالأفضل الاعتماد على معامل الاختلاف وهو مقياس للتباين النسبي لأن الاعتماد عليه يساعد في التغلب على صعوبة عدم تساوي المتوسطات الحسابية للعوائد المراد مقارنتها.

قياس المخاطر في حالة عدم التأكد من المعلومات:

نعني بما قياس المخاطر المستقبلية في هذه الحالة يختلف الوضع لو كانت الحالات المستقبلية غير متوقعة أي أنها غير معروفة بالضبط ولكن احتمال حدوثها معروف أو يمكن تقدير احتمال حدوثها في المستقبل أو بناء على تجربة المؤسسة في الماضي[2].

مفهوم الاستثمار:

هو توظيف للنقود لأي اجل في أصل أو حق ملكيه أو ممتلكات أو مشاركات محتفظ بها للمحافظة على المال أو تنمية ,سواء بأرباح دورية أو بزيادات في قيمة الأموال في نهاية المدة أو بمنافع غير مادية[3].

1- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، مرجع سبق ذكره، ص242.

2- الموقع الالكتروني: www.usere.EZ.documents .

3- د. سيد الهواري، موسوعة الاستثمار، د.م: د.ن، 1982م، ص16.

ويقصد أيضاً بمفهوم الاستثمار اختبار صلاحية الاستثمار من ناحية والقياس النسبي لما يحققه الاستثمار من عوائد ومنافع من ناحية أخرى[1].

ويمكن تعريف الاستثمار بأنه فوائض الدخول النقدية سواء لدى الأفراد، أو المؤسسات، أو المنشآت الأهلية والحكومية، بمثابة المصدر الأساسي للاستثمار ذلك لأن كل من يدخر مالاً يزيد عن حاجاته الاستهلاكية يعتبر مستثمراً محتملاً، ونقول محتملاً وليس مؤكداً لأنه ليس بالضرورة أن يستثمر كل ما لديه من فوائض نقدية، بل ربما يحولها إلي مجرد مدخرات أو استثمارات غير حقيقية[2].

أهمية الاستثمار:

معظم المنشآت بما فيها الشركات المساهمة تقوم بعملية استثمار أموالها الفائضة لأسباب منها[3]:

1. استغلال الأموال الزائدة عن الحاجة لفترات قصيرة أو طويلة الأجل من أجل تحقيق عائد إضافي مناسب.
2. من أجل توفير السيولة للشركة عندما يحين الموعد لسداد التزاماتها أو احتياجاتها إلي سيولة نقدية، بأن تحول استثماراتها إلي نقد عند الحاجة إلي ذلك.
3. مساهمة وبناء علاقات مع شركات أخرى تقوية مركزها المالي عن طريق الاندماج أو الاتحاد مع الشركات القابضة أو التابعة.
4. الاستفادة من الاستثمار في تخفيض آثار التضخم وآثاره عن طريق تحويل النقد إلي أصول سريع التحول إلي نقد مع فائض مجزي.

مخاطر الاستثمار:

تنطوي أسواق الأوراق المالية على درجة المخاطرة أكثر من الأسواق التقليدية وذلك بسبب التقلبات التي تحدث بها، مما يؤدي إلي إلحاق خسائر كبيرة بالمتعاملين بتلك

1- د. عصام الدين محمد متولي وأ. درية بله محمد، حالات تطبيقية في دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، الخرطوم: د.ن، 2011م، ص1.

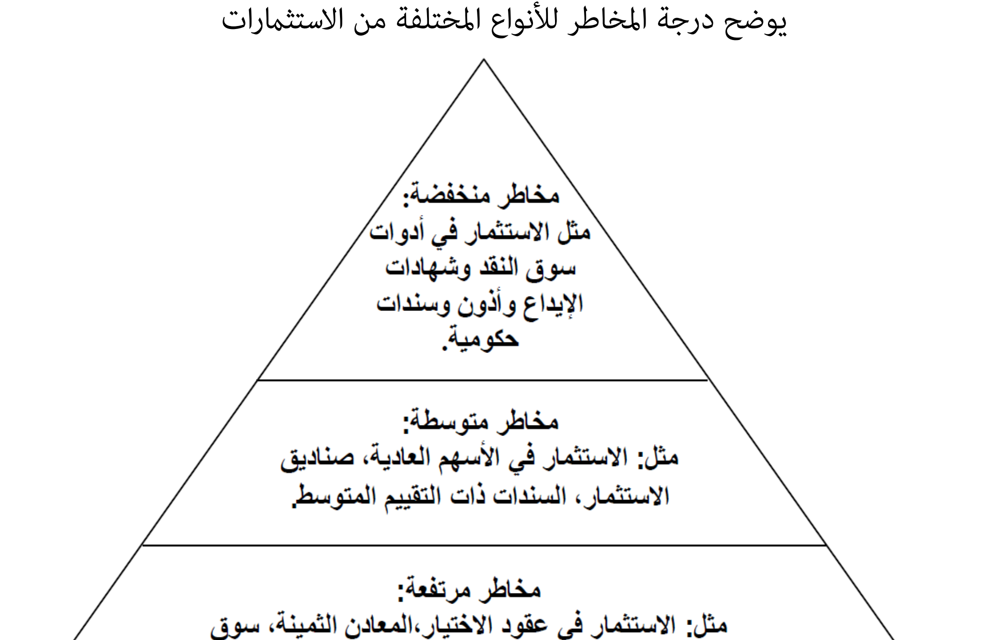
2- د. محمد مطر، إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية، عمان: دار وائل، 2004م، ص ص19-20.

3- د. حسين يوسف القاضي ومأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، عمان: دار الثقافة، 2011م، ص52.

الأسواق، وتنشأ المخاطر المصاحبة للاستثمار نتيجة عدم التأكد من تحقيق العائد المتوقع، واحتمال خسارة بعض أو كل رأس المال، وعلى الرغم من تعرض كافة أنواع الأوراق المالية المتداولة بالبورصة للمخاطر، إلا أن هناك اختلافاً في نوعية تلك المخاطر ودرجة تأثيرها على الورقة المالية[1].

وتعتبر مخاطر الاستثمار في الأسهم أعلى من مخاطر الاستثمار في السندات على اعتبار أن أصحاب الأسهم العادية لا يحصلون على أية توزيعات للأرباح إلا بعد سداد جميع الالتزامات الأخرى، كما أنه عند التصفية فإن أصحاب الأسهم العادية لا يحصلون على شيء إلا بعد سداد مستحقات المديونية كلها، وهو ما يتضح من هرم الاستثمار الذي يبين درجة المخاطر للأنواع المختلفة من الاستثمارات.

يوضح درجة المخاطر للأنواع المختلفة من الاستثمارات



المصدر: د. عنايات النجار ووفاء شريف، دليل المستثمرين في بورصة الأوراق المالية، (القاهرة: د.ن، 2006م)، ص66.

1- د. حسين يوسف القاضي ومأمون توفيق حمدان، مرجع سبق ذكره، ص52.

أنواع المخاطر:

يمكن تقسيم المخاطر بسوق الأوراق المالية إلي نوعين رئيسيين هما المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة[1].

أولاً: المخاطر المنتظمة أو المخاطر التي لا يمكن تخفيضها بالتنويع:

تتعرض الأوراق المالية سواء الأسهم أو السندات إلي مخاطر تعرف بمخاطر السوق ويطلق عليها كذلك المخاطر المنتظمة، أي احتمال خسارة المستثمر لبعض أو كل رأسماله المستمر بسبب تذبذب حالة السوق عموماً، وتتأثر الأسهم أكثر من السندات بهذا النوع من المخاطر حيث أن أسعار الأسهم أكثر تذبذب من السندات، والمخاطر المنتظمة هي المخاطر التي يمكن إرجاعها إلي عناصر تؤثر على سوق الأوراق المالية بشكل عام وتؤثر سلباً على عوائد وأرباح جميع أنواع الأوراق المالية التي تتداول بالبورصة بدرجات متفاوتة. ويتمثل مصدر المخاطر المنتظمة في الظروف الاقتصادية العامة مثل الكساد أو الظروف السياسية أو التحكم فيها لأن كافة الأوراق المالية بالسوق تتعرض لها على الرغم من اختلاف تأثر الأوراق المالية بها.

ثانياً: المخاطر غير المنتظمة أو المخاطر التي لا يمكن تخفيضها بالتنويع:

وهي المخاطر التي تتعرض لها ورقة مالية بعينها وتسببها ظروف خاصة تمر بالشركة مصدرة تلك الورقة المالية، ومن بين عناصر المخاطرة غير المنتظمة إضراب العمال وسوء إدارة الشركة وارتفاع مستوى الديون وانخفاض مستوى التكنولوجيا والارتباط بعميل واحد، أو حدوث ضعف في إيرادات الشركة وصافي نتائج أعمالها أو يحدث بها حادث مفاجئ يسبب خسائر كبيرة أو حوادث اختلاس داخل الشركة أو ارتفاع مستوى الديون، مما يؤدي إلي هبوط أسهم هذه الشركة ومن ثم خسارة الاستثمار[2]. ويمكن تخفيض هذا النوع من المخاطر بتنويع مكونات المحفظة المالية للمستثمر تشمل أوراقاً مالية متنوعة لأن أي تأثيرات سلبية على شركة قد تقابلها تأثيرات إيجابية على شركة أخرى.

بالتنويع عملية تقليل المخاطر من خلال توزيع رأس المال المستثمر على عدد كبير من الأصول التي تختلف معدلات العائد عليها، وتختلف أنشطتها، والغرض من ذلك ببساطة هو تجنب تركز الاستثمار في ورقة مالية واحدة أو قطاع واحد مما قد يعرض المستثمر إلي

1- المرجع السابق، ص67.

2- المرجع السابق، ص68.

خسائر كبيرة في حالة هبوط أداء هذه الورقة المالية أو هذا القطاع ويمكن القول كذلك أن التنوع على أهداف المستمر ودرجة تقبله للمخاطر فمثلاً تختلف نسبة التنويع التي يقررها مستمر في العشرين من عمره لديه المتسع من الوقت ليشهد نمو ما يملكه من أصول عن تلك تختلف إستراتجيات الاستثمار عند كل منهما.

وهناك عدة أنواع من الخطر تتعرض لها الأوراق المالية تتمثل في:

1/ مخاطر التضخم:

وتعرف أيضاً بمخاطر القوة الشرائية حيث يؤثر التضخم على العائد الناتج من الأوراق المالية، فإذا كان عائد الاستثمار أقل من معدل التضخم فيعين ذلك أن حال المستمر سيفقد قوة شرائية مع مرور الزمن، وبالتالي سيكون العائد المحقق عائداً وهماً، وذلك فإنه من الأهمية لتأكد أن متوسط عائد الاستثمار سيزيد عن معدل التضخم على أقل الأحوال.

2/ مخاطر إعادة الاستثمار:

وتبرز هذه المخاطر إذا استرد المستثمر أمواله المستثمرة ولم تتح له فرصة لإعادة استثمارها على نفس مستوى العوائد التي كانت مستثمرة فيه ومن الأمثلة على ذلك السندات القابلة للاستدعاء إذا تم استدعاؤها لأن أسعار الفائدة في السوق أقل من تلك التي تحملها السندات التي تم استدعاؤها.

3/ مخاطر أسعار الفائدة:

تبرز هذه المخاطر عندما يضطر المستمر لبيع السندات التي يملكها لحاجته إلي النقد الجاهز فإذا كانت أسعار الفائدة السائدة في السوق أعلى من أسعار الفائدة التي تحملها السندات فإنه يضطرب لبيع سنداته بأقل من قيمتها الاسمية إذا كانت أسعار الفائدة في السوق أقل من الفائدة التي تحملها السندات.

4/ المخاطر الاقتصادية:

إذا استثمر أحدهم فإن أسعار هذه الأسهم ستتأثر بمقدار الأرباع التي تسحقها الشركة بمقدار الأرباح التي ستوزعها وبها أن الأرباح تتأثر بالأوضاع الاقتصادية التي تعمل في ظلها الشركة إذن فالمحصلة النهائية هي أن أسعار الأسهم ستتأثر بالأوضاع الاقتصادية وحاصل هذه الأسهم سيتعرض للمخاطر الاقتصادية من خلال تأثر الشركة بالدورات الاقتصادية[1]..

1- المرجع السابق، ص68.

5/ مخاطر السوق:

والمقصود هنا هـو السـوق الماليـة فالمسـتثمر بالأسـهم سـيتأثر بتحركـات سـوق الأسـهم صعوداً وهبوطاً ولأبسط الأسباب ويمكنها تصنيفها كالآتي[1]:

أ. مخاطر السوق المحلية.

ب. مخاطر السوق العالمية.

ج. مخاطر عدم ثبات العائد أو عدم التأكد منه.

1- د. جمال جويدان الجمال، الأسواق المالية والنقدية، عمان: دار صفاء للنشر، 2001م، ص ص255-256.

الفصل الثامن

تقييم المشروعات

أولاً: تقييم المشروعات الاستثمارية في ظل ظروف التأكد

لفظ مشروع يعني المشروع القائم والمستمر فكثيراً ما يقال مثلاً مشروع سد مروي، ولكن في ذات الوقت يقال المشروعات النامية، وفي هذه الحالة المعني منصباً علي المشروعات القائمة والمستمرة وأيضاً لفظ مشروع يعني المقترح فكثيراً ما يقال مشروع البحث أو المشروع الاستثماري. فعندما ننوي القيام بتوسيع المشروعات القائمة أو القيام بعملية الإحلال مثل إحلال آلة بآلة أخري أكثر كفاءة أو القيام بمشروع جديد لابد من القيام بعملية التقييم بين البدائل المتاحة لهذه الاستثمارات حتى يتم التوصل للبديل الأمثل.

مفهوم المشروعات الاستثمارية:

يتطلب الأمر قبل التعرض للأدوات والأساليب المستخدمة في تقييم اقتراحات المشروعات الاستثمارية في ظروف التأكد والمخاطرة وعدم التأكد، تحديد مفهوم الاستثمارات الرأس مالية والتي يقصد بها الاستثمارات التي يتوقع أن يوزع العائد منها علي عدد من السنوات تزيد عن العام الواحد ومثال ذلك الاستثمارات في الأصول الثابتة بمختلف أنواعها والتي تعتبر بمثابة الأصول الإنتاجية للشركة (المعدات ، الأجهزة، الأدوات، وسائل النقل... الخ).

ويكون اختيار الأصول بمثابة تحديد وارتباط طويل الأجل للشركة بنوع معين من النشاط وخط معين للمنتجات وطريقة معينة للتشغيل وهكذا لذلك يجب توخي الحزر في اختيار وتقييم بدائل الاستثمارات في الأصول المختلفة وتختلف مفاهيم تقييم الاستثمارات في الأصول الثابتة عن مفاهيم الاستثمارات في الأصول المتداولة فالأخيرة يسهل تحويلها إلي نقدية إذا رغبت المنشأة في ذلك ويكفي تقييم الربحية المتوقعة من هذه الأصول في الأجل القصير فقط.

أما الاستثمارات طويلة الأجل فهي لا تعطي ربحاً سريعاً في الأجل القصير لذلك ليس من المنطقي تقييمها علي أساس ربحيتها في الأجل القصير وبذلك يمكن القول بان أي تخصيص للأموال يترتب علية أثار في الأجل المتوسط أو الطويل هي استثمارات مثال ذلك

الحملات الإعلانية، بحوث التطوير حيث تدخل هذه النفقات تحت بند الاستثمارات أي أن القرار المتعلق بتخطيط وتنفيذ حملة إعلانية أو برنامج للبحوث والتطوير يخضع للدراسة والتحليل شأنه كغيره من القرارات الاستثمارية وقد يختلف هذا الوضع عما يحدث في معالجة نفقاته محاسبياً[1].

تعريف المشروعات الاستثمارية :

علي ضوء ما سق يمكن إعطاء تعريف عام للاستثمار والذي يعني المبادلة بين الإنفاق الحالي والمبدئي بالإيرادات المستقبلية [2].

وأيضاً عرفت المشروعات بأنها كل تنظيم له كيان حي مستقل لذاته يملكه ويديره أو يديره فقط منظم يعمل علي التأليف والمزج بين عناصر الإنتاج ويوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات وطرحها في السوق من أجل تحقيق أهداف معينة خلال فترة معينة [3].

كما عرفت أيضاً بأنها أي نشاط اقتصادي يتم من خلاله إنفاق الموارد المادية بهدف الحصول علي عوائد أو منافع في المستقبل علي فترة زمنية معينة هي عمر هذا المشروع [4].

وعرف المشروع بأنه اقتراح بتخصيص أو التضحية بقدر من موارد المنشأة في الوقت الحاضر علي أمل الحصول علي عوائد متوقعة في المستقبل خلال فترة طويلة نسبياً وبمعني أخر هو اقتراح يتضمن التضحية بإشباع مؤكد في الوقت الحاضر في سبيل إشباع أخر يتوقع الحصول عليه مستقبلاً [5].

وعرف المشروع أيضاً بأنه اقتراح لاستخدام رأس مال الشركة ويتكون من مجموعة متكاملة من الأنشطة ينتظر تنفيذها في المستقبل[6].

1- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الإسكندرية: المطبعة الفنية، ط1، 2002، ص255.

2- المرجع السابق، ص255.

3- عبد المطلب عبد الحفيظ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر، 2000، ص19.

4- جلال الملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، الرياض: دار المريخ للنشر، 1991، ص15.

5- حنفي زكي عيد، صادق حامد مصطفى، دراسة محاسبية لجدوى المشروعات، القاهرة: مركز جامعة القاهرة، 1998، ص5.

6- ثناء محمد طعيمة، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، ايتراك للنشر والتوزيع، 2002- ص3.

وأيضاً عرف بأنه تجميع الموارد التي تنظم لتحقيق أهداف محددة في مواعيد محددة[1].

خصائص المشروعات الاستثمارية:

يتضح أن الخاصية الأساسية لأي مشروع استثماري هـي المبادلـة بـين الإنفـاق الحـالي أو المتوقع بالإيرادات والعوائد المستقبلية.

وطالما أن مجمـوع التـدفقات النقديـة الداخلـة أكـبر مـن مجمـوع التـدفقات النقديـة الخارجة فإن الاستثمار في هذه الحالة يتولد عنه عائد مادي وفي اغلب الأحـوال قـد لا يكـون هذا الشرط كافياً لقبول الاستثمار حيث يشـترط أن تكـون الربحيـة مقبولـة، ويتوقـف قبـول الربحية أو العائد عـلي النـاتج عـن الاسـتثمار و بالتـالي يتوقـف قبـول الاقـتراح عـلي عـاملين هما [2]:

أ. مقارنة ربحية الاستثمار بالعوائد التي يمكن الحصـول عليهـا مـن الاسـتثمارات البديلـة حتى يترتب علي قبول الاقتراح التخلي عن عوائد الفرصة البديلة.

ب. تقييم الخطر الذي ينطوي عليه تنفيذ الاستثمار وما إذا كـان عائـده يغطـي المخـاطرة المترتبة علي ذلك، وهذا يعني تحليل العائد إلي جزئيين أحدهما يمثل العائد في ظـروف التأكد والأخر يمثل مقابل الخطر.

أهداف المشروعات الاستثمارية :

تختلف أهداف المشروعات الخاصة عن أهداف المشروعات العامـة ومنـذ البدايـة نشـير إلي أن هذا أدي إلي وجود معايير لتقييم الاستثمار في المشروعـات مـن وجهـة نظـر المسـتثمر الفرد الذي يعظم مصلحته الذاتية ومعايير التقييم مـن وجهـة نظـر الاقتصـاد القـومي التـي تعظم المصلحة العامة وفي هذا الإطار تنقسم أهداف المشروعات الاستثمارية إلي مجمـوعتين هما:

أ/ أهداف المشروعات الاستثمارية الخاصة:حيـث تشـير النظريـة الاقتصـادية إلي أن الهدف الرئيسي من إنشاء المشروعات الخاصة هو تحقيق أقصي ربح ممكـن، والمقصـود بالربح هنا هو صافي الربح وهو الناتج عن المقابلـة بـين الإيـرادات والتكـاليف الخاصـة

1- سعد صادق بحيرى، إدارة المشروعات، الدار الجامعية للنشر، 2003، ص13.

2- عبد الغفار حنفي، مرجع سبق ذكره، ص261.

بالمشروع وقد يخطط للربح وتعظيمه في الأجل القصير ولكن معظم المشروعات الاستثمارية في عالم اليوم تخطط للربح علي المدى الطويل، وإذا كان هدف تحقيق أقصي ربح هو الهدف الأساسي المسيطر في هذا النوع من الاستثمار إلا أن هنالك أهداف أخري يتم السعي إلي تحقيقها إلي جانب ذلك مثل الاحتفاظ بدرجة سيولة مناسبة، تعظيم الإيرادات، الاحتفاظ بسمعة حسنة، تحسين المركز النسبي في السوق، تحقيق أكبر قدر من المبيعات، كسب سوق خارجي وتعظيم الصادرات، وهناك هدف البقاء والاستمرار في دنيا الأعمال، بل قد تسعي المشروعات الخاصة إلي تحقيق أهداف اجتماعية من منطلق مسئوليتها الاجتماعية تجاه الاقتصاد القومي الذي تعمل فيه وتكسب رضاء العملاء والقائمين علي صناعة القرار.

ب/ أهداف المشروعات الاستثمارية العامة: ويكون الهدف المسيطر في المشروعات العامة هو تحقيق الأهداف العامة للاقتصاد القومي والمصلحة العامة للمجتمع وتعظيم المنفعة العامة إلا أن هذا الهدف ليس الهدف الوحيد للمشروعات العامة وبالتالي هنالك أهداف أخري يمكن رصدها لتلك المشروعات ويأتي في مقدمتها تحقيق الربح إذا تطلب نشاط المشروع أن يحقق الربح حتى يضمن الاستمرار والبقاء في دنيا الأعمال في ظل التحول نحو الخصخصة بالإضافة إلي مجموعة من أهداف اقتصادية ومالية و إستراتيجية و اجتماعية أخري [1].

أهمية المشروعات الاستثمارية:

إن المشروعات الاستثمارية لها أهمية كبيرة في تطوير الاقتصاد الوطني وهي سواء أكانت للدولة أو للقطاع الخاص، لا فرق بين مشروع طريق علي سبيل المثال، والذي يهدف إلي ربط البلاد وتسهيل حركة التجارة بين إقليم داخل الدولة يعتبر غنياً بالأرض الزراعية أو به بعض الصناعات مثل ولاية الجزيرة وبين إقليم أخر يكثر فيه عدد السكان داخل الدولة أو خارجها مثل ولاية الخرطوم بحيث يعتبر سوقاً لتلك المنتجات، هذا المشروع يساهم في زيادة الإنتاج وبالتالي زيادة الدخل القومي. وبين مشروع مملوك للقطاع الخاص علي سبيل المثال مشروع بناء مصنع يستخدم المواد المحلية ويحولها إلي صناعة إلي التصدير ويستخدم الأيدي العاملة المحلية مثل هذا المشروع أيضاً يخدم الاقتصاد الوطني ويساعد علي زيادة الناتج القومي [2].

1- عبد المطلب عبد الحفيظ، مرجع سبق ذكره ص ص21-23.

2- حسين اليحي وآخرون، تحليل وتقييم المشروعات، القاهرة: الشركة العربية، 2008، ص30.

الجهات التنظيمية للمشروعات الاستثمارية :

يجب التفريق هنا بين المشروعات العامة التي تنفذها الدولة أو أحدي مؤسساتها وبين القطاع الخاص أو مالكي المشروع[1].

أ/ الجهات التنظيمية للمشروعات في القطاع العام:

1. جهات التخطيط القومي.
2. المؤسسات العامة.
3. الوزارات المختلفة.
4. المجالس البلدية.
5. وحدات إدارية خاصة مستغلة.

ب/ الجهات التنظيمية للمشروعات في القطاع الخاص:

قد تتولي المنشأة القائمة مهمة القيام بعمليات التوسع أو إنشاء مشروعات جديدة فإذا كان المشروع صغير يتم الإشراف عليه من قبل مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي بالتعاون مع الدوائر الفنية والمالية، أما إذا كان المشروع كبيراً يحتاج إلي وحدة إشراف خاصة به. أما في حالة المشروعات الجديدة التي يتم تأسيسها من جانب شركات المساهمة العامة أو مجموعة من المستثمرين يتولي مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي أيضاً الإشراف عليها.

تصنيف وأشكال المشروعات الاستثمارية :

هنالك أشكال متعددة للاستثمار تبعاً لظروف المشروع ونتيجة لذلك فإن هنالك عدة تصنيفات للمشروعات الاستثمارية هي:

أ/ الاستثمار المادي: وهو الشكل التقليدي لعمليات الاستثمار ويشتمل علي الاستثمار في الآلات ، البناء ، والعقارات...الخ.

ب/ الاستثمار البشري: يعتبر توظيف شخص ذو كفاءة معينة في مشروع معين نوعاً من الاستثمار باعتبار أن ما يقدمه من خدمات لمصلحة منشأته يؤدي إلي زيادة أرباحها ويعتبر أكبر بكثير من كلفة ذلك الشخص على المنشأة، كما تعتبر الكلفة أو النفقات الخاصة بتدريب العاملين بهدف رفع مهارتهم وكفاءتهم الإنتاجية، نوعاً من

1- المرجع السابق، ص32.

الاستثمارات في المجال البشري إلا أن هذا النوع من الاستثمار لا يخلوا من عنصر المخاطرة حيث أن من الصعب إعطاء ضمانات حول مدى كفاءة الشخص المعني والمتدرب ودورة في رفع مستوى إنتاجية المشروع [1].

ج/ الاستثمار المالي: يتجسد هذا النوع من الاستثمار من خلال استخدام الفائض من أرباح المنشأة في شراء الأسهم والسندات الأمر الذي يقوي من مركز تلك المنشأة وقد ينعكس في تحسين إنتاجيتها.

د/ الاستثمار التجاري أو الدعائي: تعتبر حملات الدعاية والإعلان لأهداف تجارية استثمارات قائمة بذاتها وغالباً ما تكون غير مادية، فالمردود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المردود المتوقع من الاستثمارات الأخرى، فهذا المردود يكون لحظياً وقد يكون آجلاً ومن هنا تأتي الصعوبة في تحديد مدى تأثيره الفعلي على زيادة حجم المبيعات مثلاً، أو على تحسين سمعة المنشأة أو الشركة.

هـ/ الاستثمار الاستراتيجي (الاجتماعي): يصعب تحديد المردود المادي لهذا النوع من الاستثمارات سواء على المدى القصير أو البعيد، إذ يغلب الطابع النوعي والكيفي فيه على الطابع الكمي ومثال على هذا النوع من الاستثمارات ما يسمى بالاستثمارات الاجتماعية مثل إنشاء الملاعب والنوادي الرياضية أو نوادي الترفيه الاجتماعي.

فالمرودية تقاس بمدى التحسن في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المنشأة مما يرفع من معنوياتهم ويزيد من انتمائهم إلي منشاتهم بحيث يؤدي إلي خفض عدد التاركين للعمل وخفض نسبة الغياب عن العمل، أما بخصوص المبالغ المستثمرة لأغراض إستراتيجية فليس هنالك قاعدة ثابتة تحكم ذلك.

و/ الاستثمار في مجال البحث والتطوير: يكتسب هذا النوع من الاستثمارات أهمية خاصة بالنسبة للمنشآت والمشاريع الكبرى الصناعية منها بشكل خاص إذ غالباً ما تكون منتجاتها عرضة للمنافسة فالمنشآت التي تطور منتجاتها وتحسنها تستطيع أن تسيطر على الأسواق الأمر الذي يؤدي إلي إبعاد المنشآت الأخرى التقليدية من التنافس معها وبالتالي يؤدي إلي كساد سلعها وخروجها من السوق [2].

1- عقيل الجاسم عبد الله، تقييم المشروعات، عمان: دار مجدلاوي لنشر، 1999، ص ص13-14.

2- المرجع السابق، ص ص14-15.

المتغيرات التي تؤثر على ربحية المشروعات الاستثمارية:

تنقسم مخاطر المتغيرات التي تتعرض لها الاختراعات الاستثمارية إلي مخاطر تتعرض لها كافة المنشآت ومخاطر تتعرض لها منشآت معينة،

أ/المخاطر ذات السمة العامة:

وتتمثل المخاطر ذات السمة العامة أو المنتظمة في تلك المخاطر التي تؤدي إلي تقلب العائد أو الربحية المتوقعة لكافة الاستثمارات القائمة أو المقترحة في كافة المنشآت وفيما يلي أهم مكونات هذا النوع من المخاطر[1]:

1/ مخاطر تغير أسعار الفائدة: ويقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة مستقبلاٌ فإذا ما ارتفعت أسعار الفائدة في السوق بعد تنفيذ البديل الاستثماري سوف يرتفع معدل العائد المطلوب على الاستثمار عما كان عليه عند اتخاذ قرار قبول البديل وقد يصل الأمر إلي درجة أن العائد المتوقع من الاستثمار يصبح أقل من العائد الجديد المطلوب.

2/ مخاطر تغير القوة الشرائية: ويقصد بها احتمال حدوث تضخم أو كساد في المستقبل، وهي مخاطر تؤثر في قيمة التدفقات النقدية للاستثمار.

3/ مخاطر الدورات التجارية: ويقصد بها احتمال حدوث تقلبات في الحالة الاقتصادية العامة للدولة من كساد إلي رواج ثم من رواج إلي كساد وتؤثر هذه التقلبات تأثيراً ملحوظاً على صافي التدفقات النقدية المتوقعة من وراء الاقتراح الاستثماري.

4/ مخاطر السوق: وهي احتمال وقوع أحداث هامة محلياً أو عالمياً مثل إجراء تغييرات جوهرية في النظام الاقتصادي للدولة ذاتها أو لدولة أخرى تربطها بها علاقة وثيقة. أو وفات أحدى الشخصيات المحلية أو العالمية ذات الوزن السياسي مثل هذه الأحداث قد تؤثر على الحالة الاقتصادية العامة للدولة، وتؤثر على التدفقات النقدية للاستثمارات في كافة المنشآت.

ب/ أما المخاطر ذات السمة الخاصة:

أو ما يطلق عليها المخاطر غير المنتظمة فتتمثل في تلك المخاطر التي يترتب عليها تقلبات في العائد المتوقع للاستثمارات القائمة أو المقترحة لمنشأة بعينها أو الصناعة بعينها ومن أهم تلك المخاطر ما يلي[2]:

1- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط4، 2000، ص462.

2- المرجع السابق، ص463.

1/ مخاطر الصناعة: وهي مخاطر تنجم عن ظروف خاصة بالصناعة كصعوبة توفير المواد الخام اللازمة، والخلافات المستمرة بين العمال والإدارة في المنشآت المكونة لتلك الصناعة.

2/ مخاطر الدورات التجارية: ويقصد بها الدورات التجارية التي يقتصر تأثيرها على منشأة معينة أو صناعة معينة.

3/ مخاطر الإدارة: ويقصد بها المشكلات الناجمة عن ضعف كفاءة الإدارة.

وسوف يترتب على التقلب تغير في المكاسب التي يتوقع أن تحققها المنشاة نتيجة لتلك المخاطر، والمخاطر العامة لا يمكن تجنبها عن طريق التنويع في الاستثمارات مثلاً فهذه المخاطر تصيب كافة الاستثمارات مهما اختلفت طبيعتها.

أما المخاطر الخاصة فيمكن التخلص منها عن طريق التنويع، فكلما كان ارتباط المنشاة بالمخاطر قليل كلما ساعد على التخلص من تلك المخاطر.

الظروف التي تتخذ في ظلها القرارات الاستثمارية:

يمكن تقسيم الظروف المختلفة التي يتم فيها اتخاذ القرارات الاستثمارية إلي الآتي: (ظروف التأكد، ظروف المخاطرة، ظروف عدم التأكد)وتعتبر معالجة المخاطرة وعدم التأكد من أهم المشاكل التي تواجه متخذي القرارات ويمكن تناولها كما يلي[1]:

أ/ القرارات في ظل ظروف التأكد: في هذه الحالة تتوفر معلومات كاملة بشكل محدد لا تتخلله أي من ظروف عدم التأكد، ويعتبر متخذ القرار في حالة تأكد إذا كان في الإمكان تحديد النتائج من هذا القرار بدقة كاملة، وهذا يعني أن يكون لكل بديل نتيجة واحدة واحتمال واحد.

ب/ القرارات في ظل ظروف المخاطرة: يطلق هذا التعبير على المشكلة التي يكون لها عدة أوضاع ممكنة لكل بديل دون أن تتمكن من تقدير حدوث أياً منها بشكل قاطع، وفي هذه الحالة يلزم إيجاد وسط مرجح لتقديرات كل بديل على ضوء احتمالات الأوضاع المختلفة، والمعلومات المتاحة في هذه الحالة تقل عن الحالة السابقة في أن نتائج البدائل المختلفة لن تكون معروفة بنفس الدرجة من التحديد والتأكد.

1- أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة، مؤسسة شباب الجامعية، 2000، ص ص256-257.

ج/ القرارات في ظل ظروف عدم التأكد: يعتبر الظرف حالة عدم تأكد إذا لم يكن لدينا أي معلومات حول الاحتمالات الممكنة للعائد، فإذا كانت الاحتمالات غير معروفة تماماً فالقيمة المتوقعة للقرارات لا يمكن تحديدها ولذا فإن المعلومات المتاحة لصناعة القرارات في مثل هذه الحالات تكون عند حدها الأدنى مما يجعلها عند المعالجة أصعب مواقف صناعة القرارات على الإطلاق. ونادراً ما تكون المعلومات المتعلقة بموضوع استثماري معين متكاملة ودقيقة، ومن النادر أيضاً وجود حالة لا تتوفر فيها أي معلومات عن موضوع استثماري مطروح وعليه تعتبر الحالة الثانية (المخاطرة) أكثر هذه الحالات واقعية، ويمكن تناول القرارات في حالة المستقبل الأكيد بشيء من التفصيل كالآتي:

يتميز هذا النوع من القرارات بعدم وجود تأثير للعالم الخارجي على نتائج عملية اتخاذ القرار، وبغياب عنصر المخاطرة فيه، ويعني هذا أن كل قرار يتخذ في هذه الحالة هو القرار السليم، فإذا كان الموضوع يتعلق بالوصول إلي الحد الأدنى من التكاليف مثلاً فيتم اختيار أقل البدائل كلفة، وإذا كان يتعلق بتحقيق الحد الأعلى من الربح، فيتم اختيار أعلى البدائل ربحاً هنالك عدة أساليب يمكن إتباعها في عملية اتخاذ القرارات في حالة المستقبل الأكيد، وهي[1]:

1/ أسلوب إيجاد القيمة الحالية للتدفق النقدي: وتتم بموجب هذا الأسلوب المقارنة بين مجموعة من المبالغ المستثمرة في فترات زمنية مختلفة، بعد أن يتم حساب قيمتها رجعياً إلي تاريخ معين محدد سلفاً، ونسبة فائدة محددة.

2/ أسلوب معامل المردود أو نسبة الأرباح إلي المصاريف: يشتق هذا الأسلوب من الأسلوب السابق، بعد فصل المصروفات من الأرباح وبعد أن يتم حساب القيمة الحالية لكل من قيم المصاريف والأرباح على مدى عمر المشروع، وتستخرج العلاقة النسبية بين مجموعة القيم الحالية للأرباح ومجموعة القيم الحالية للمصاريف، وتعتبر أفضل الاستثمارات في هذه الحالة تلك التي تحقق أعلى قيمة مطلقة للعلاقة المذكورة.

3/ معامل المردود الداخلي: يعني نسبة الفائدة التي تجعل مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية على مدى عمر المشروع أو إلي تاريخ محدد تساوي صفراً ولدى مقارنة

1- عقيل جاسم عبد اللـه، مرجع سبق ذكره، ص ص17-18.

مجموعة من المشاريع الاستثمارية استناداً إلي هذا المعيار، يكون أفضلها ذو المردود الداخلي الأعلى للتدفقات النقدية.

4/ مدة استرداد رأس المال: وتعني التاريخ الذي يكون فيه مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية مساوياً لقيمة الاستثمارات الموضوعة لتنفيذ المشروع ويتم المقارنة بين مختلف المشروعات وفق هذا المعيار، باعتبار أنه كلما قل عدد سنوات استعادة رأس المال، كلما كان المشروع أفضل، ومن ناحية أخرى فهو يشكل ضماناً لعمليات الاستثمار.وهذا المعيار هو أكثر معايير تقييم المشاريع استعمالاً في الاقتصاديات المخططة.

5/ معامل إغناء رأس المال: ويعبر هذا المعيار عن العلاقة بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الصافية للمشروع وقيمة الاستثمارات الأولية وفي حالة تكون هذه الاستثمارات موزعة على عدة سنين يتم حساب مجموع القيم الحالية لها[1].

مفهوم تقييم المشروعات الاستثمارية:

يتوقف نجاح المشروعات الاستثمارية علي مدي سلامة وفعالية القرارات التي يتم صنعها، أن جميع القرارات يجب أن يتم صنعها علي الأسس والمبادئ العلمية الحديثة، إن الفرق بين مشروع ناجح وآخر غير ناجح يكمن في مدي قدرة الإدارة علي صنع قرارات رشيدة أو مبنية علي أسس ومبادئ علمية وإدراك العلاقات المتبادلة بين المنظمة وأطراف التعامل الداخلي والخارجي في ضوء ما يؤثر علي المنظمة من عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية علي مستوي الدولة وفي هذا الخصوص يجب الإشارة إلي أن الأمر يشمل القرارات الخاصة بالمشروعات القائمة فعلا و يشمل أيضا القرارات الخاصة بالمشروعات الاستثمارية الجديدة [2].

ويتم في عملية تقييم المشروعات الاستثمارية وزن العوامل المختلفة لجوانب كل بديل في ضوء الأهداف والقيود المرتبطة بأداء الأنشطة اللازمة لها ويكون التقييم صعبا في حاله غياب المعلومات أو ندرتها ولكن وجود المعلومات بالكمية والجودة المناسبتين يؤدي إلي تسهيل عملية التقييم وكلما كانت المعايير التي يتم في ضوئها التقييم معايير كمية أو أوصاف يمكن إعطائها أوزان نسبية كمية كلما كانت عملية التقييم عملية موضوعية.

1- المرجع السابق، ص18.

2- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، در المعرفة الجامعية، ط1، 2000، ص9

والقيام بتقييم البدائل يعني تحديد المزايا والعيوب المتوقعة لكل حل بـديل وتلـك الخطـوة تستلزم القيام بالتنبؤ واستقراء المستقبل بطريقة علمية وتنطوي عملية التحليل علي:

أ. تحديد العوامل الإستراتيجية التي سوف يتم التركيز عليها عند القيام بالتنبؤ.

ب. التنبؤ بالنتائج المتوقعة لكل بديل.

وتحديد العوامل الإستراتيجية في كل بديل تقدم عونا كبـيرا في اختصـار الجهـود الخاصـة بعملية التنبؤ وتوجيهها في اتجاهات محددة فعند التنبـؤ بالنتـائج المتوقعـة فمـن الطبيعـي الاهتمام بتلك النتائج التي تؤثر علي الهدف السابق تحديده ثم تـأتي عمليـة التنبـؤ بالنتـائج المتوقعة لكل بديل في ظل احتمال حدوث كل بديل وتقدم الاحتمالات مساعدة غير منكـورة في هذا المجال وتتم ترجمة المزايا والعيوب الخاصة بكل بديل عن طريق وضـع أوزان نسـبية لكل المزايا والعيوب الخاصة بكل بديل[1].

وهذا من شأنه أن يؤدي إلي تحديد صافي المزايا وصـافي العيـوب لكـل بـديل، وفي مجـال القرارات التي يمكن ترجمة نتائج بدائلها إلي أرقام كميـة يـتم تحديـد العائـد والتكلفـة لكـل بديل وفي ضوء صافي العائد والتكلفة يتم الترتيب للبدائل المتاحة، بعد القيام بترتيب البـدائل طبقا لصافي المزايـا والعيـوب أو طبقـا لصـافي التكلفـة والعائـد يـتم دراسـة بعـض المتغـيرات المتعلقة بتنفيذ القرار ويتم استدعاء خبرة الماضي في تفضيل بـديل عـلي آخـر والبـديل الـذي يحقق اعلي مزايا صافية أو اعلي عائد صافي ويمكن تنفيذه بدون عيوب مستقبلية أو تكاليف غير منظورة يمثل البديل الأمثل الذي يمكن اختياره وبدرجة منخفضة من المخاطرة[2].

المشاكل التي تواجهها عملية تقييم المشروعات الاستثمارية:

تتطلب عملية تقييم المشروعات تقـديرات معينـة وتخمـين لتطـورات المسـتقبل في ظـل ظروف غامضة ذلك أن ظاهرة عدم التأكد مصاحبة لأي دراسة أو اجتهاد يتعلـق بالمسـتقبل، فنجد في مجال التدفقات النقدية المستقبلية أن هذه التدفقات سوف تصـطدم بالعديـد مـن الاحتمالات التي قد تؤثر علي ما تجريه من تقديرات نذكر منها علي سبيل المثال[3]:

1-عبد الحميد محمود، المحاسبة الإدارية ونظم دعم القـرار، القـاهرة: دار النهضـة العربيـة، 2006، ص ص 12- 21

2- المرجع السابق، ص22

3- ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص26

أ. احتمالات عديدة متعلقة بالاقتصاد القومي أهمها سياسة الأنفاق الحكومي وما ينتج عنها من احتمالات التضخم و الانكماش .

ب. احتمالات تتعلق بالسلع التي ينتجها المشروع سواء بالنسبة لمدي مرونة العرض والطلب عليها أو مدي صمودها أمام تيار التقدم والتكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتجات.

ج. المؤثرات التي تتعلق بالمشروع ذاته، سواء بالنسبة لنوعيه وثقافة وخبرة المديرين أو ظروف التشغيل.

الخطوات اللازمة لتقييم المشروعات الاستثمارية:

إن مرحلة تقييم المشروعات تعتبر من المراحل البالغة الأهمية في حياة المشروع الاستثماري وترجع خطورة هذه المرحلة إلي أن نتيجة التقييم هي المعيار الذي تستند إليه الإدارة عند اتخاذ قرار قبول أو رفض المشروع الاستثماري المقترح.

وعلي درجة سلامة ودقة التقييم تتوقف سلامة وصواب القرار الإداري الخاص بقبول أو رفض تنفيذ المشروع، والهدف الأساسي من تقييم المشروعات الاستثمارية هو مساعدة الإدارة علي اختيار البديل الأمثل من بين البدائل الاستثمارية المتاحة. ولكي يكون الاختيار سليما يجب أن تحدد مقدما النتائج التي سوف تترتب علي كل بديل من هذه البدائل ويتعين علينا أن نسلم مقدما بان الوصول إلي تحديد قاطع ودقيق لهذه النتائج أمر مستحيل وعلينا أن نقنع بالحصول علي تقديرات أقرب إلي الواقع بقدر الإمكان، والمشكلة في الحقيقة تتمثل في أن النتيجة المترتبة علي القرار لا تتوقف فقط علي البديل وإنما تتوقف أيضا علي الظروف المنتظر أن تسود في المستقبل مثل المناخ الاقتصادي، تطورات السوق، التكنولوجيا، ردود فعل المنافسين وكل هذه الظروف تتميز بعدم التأكد وقد يكون من الممكن تخفيض درجة عدم التأكد بالنسبة لهذه الظروف عن طريق بذل مزيد من الجهد واستخدام احدث الأساليب من أجل التوصل إلي قرار إداري سليم. مما سبق يمكن القول بان تقييم المشروعات الاستثمارية يتكون من الخطوات الآتية[1]:

د. تحديد معيار مناسب للمفاضلة بين البدائل في الحياة العملية نجد أن الوصول إلي تحديد واضح ودقيق لأهداف المنشأة أمر نادر التحقيق، ولكن يمكن التوصل

1- حنفي زكي عيد، صادق حامد مصطفي، مرجع سبق ذكرة، ص ص 53-54

لدرجة مقبولة من والوضوح إذا ما بذلنا جهدا كافيا، من ثم يمكن تحديد معيار مقبول وملائم للمفاضلة بين البدائل.

ه. تحهديد الظروف المختلفة التي يمكن أن يسود أحدها مستقبلاً يلاحظ أن نتيجة أي قرار لا تتأثر فقط بالبديل الذي يتم اختياره وإنما تتأثر أيضاً بنوع الظروف التي تتحقق مستقبلا أثناء تنفيذ القرار، المتمثلة في ظروف التأكد، ظروف المخاطرة، وظروف عدم التأكد.

و. حصر البدائل: تعتبر هذه المرحلة من الخطوات الهامة ولابد من مراعاة الدقة في تحديد البدائل حتى لا يغفل عن بدائل لها قيمتها، فإن التحليل سوف يسفر عن اختيار أفضل البدائل التي تم تحديدها ولكنه لن يكون أفضل البدائل التي كان يمكن اختيارها لحل المشكلة في حالة عدم الدقة في تحديد البدائل.

ز. صياغة النموذج: يقصد بذلك التعبير عن العلاقة بين البدائل والظروف من ناحية وبين معيار المفاضلة من ناحية آخري وتستخدم هذه العلاقة في تحديد البيانات وكمثال علي ذلك قد تتخذ التكلفة الكلية معيار للمفاضلة بين عدة مستويات ونجد التكلفة عند أي مستوي إنتاجي تتكون من تكاليف ثابتة ومتغيرة وقد يعبر عن ذلك بنموذج رياضي هو معادلة الخط المستقيم ص = أ + ب س[1].

ح. هـ التنبؤ والتقدير لقيم كل مؤشر بالنموذج: بعد صياغة النموذج يتم التنبؤ وتقدير قيم المتغيرات المختلفة التي يشتمل عليها النموذج حتى يمكن حساب ناتج كل بديل في كل ظرف من الظروف المتوقعة.

ط. حساب الناتج لكل بديل.

ي. عرض ناتج البدائل علي الإدارة للمساعدة في المفاضلة بين البدائل[2].

معايير تقييم المشروعات الاستثمارية:

إنا الأسس العلمية لاتخاذ قرارات استثمارية تقوم علي افتراض أن الجهة المختصة لديها مجموعة من المعايير يمكن علي ضوئها تحديد ما إذا كان المشروع الاستثماري المقترح جدير بالتنفيذ أم لا، وفي حالة استثمارات القطاع الخاص فان المشروع لابد أن

1- المرجع السابق، ص54.

2 المرجع السابق، ص55

يجتاز اختبارات الربحية اولاً . إلا أن الوضع في القطاع العام يقوم علي أهداف الخطة القومية واستراتيجيات التنمية واختيار أدوات تحقيق التنمية وهذه المعايير توفر الأرضية التي يتم علي ضوئها تحديد الاستثمارات المجدية.

وبصورة عامة يصعب تحديد معايير تقييم الاستثمارات التي تنطبق علي جميع حالات الاستثمار. حيث هذه الممارسات بطبيعتها ذات بعد قومي وتعتمد علي ظروف البلد المعين، إلا انه لابد من التأكد هنا علي أن قرارات الاستثمار لا يمكن اتخاذها بالدقة والفعالية اللازمة في غياب هذه المعايير[1].

طرق تقييم المشروعات الاستثمارية:

طرق تقييم المشروعات الاستثمارية قد تكون بسيطة أو معقدة بالرغم من وجود العديد من الطرق لتقييم المشروعات فانه يمكن تصنيفها إلي مجموعتين [2]:

أ/ طرق التدفق النقدي التي تعتمد علي القيمة الزمنية للنقود:

ويقصد بالقيمة الزمنية للنقود الفرق بين القيمة الحالية والقيمة في المستقبل لمبلغ محدد من النقود، أي أن قيمة الجنية في اليوم أكبر من قيمة الجنيه في المستقبل ويتمثل الفرق بين قيمة الجنية في اليوم وقيمة الجنيه في المستقبل في الفائدة التي تمثل تكلفة النقود عند الاقتراض والعائد في حالة الإقراض. وفي عملية تقييم الاستثمار المبدئي يجب أن لا يكون أكبر من القيمة الحالية للنقدية التي يتم الحصول عليها في المستقبل.

ب/ طرق التدفق النقدي التي لا تعتمد علي القيمة الزمنية للنقود:

مثل طريقة فترة الاسترداد ومعدل العائد المحاسبي لا تعتمد علي القيمة الزمنية للنقود. هذه الطرق أسهل في حسابها من طرق التدفق النقدي المخصوم أو التي تأخذ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار، ولكن في ظل ارتفاع معدلات الفائدة وتكلفة رأس المال لا يمكن الاعتماد علي هذه الطرق.

تقدير تكلفة رأس المال:

تعرف تكلفة رأس المال بأنها التكلفة المرجحة لكل مصدر من مصادر التمويل، ومن هنا يتضح أن تمويل المنشآت يتأتي من مصادر متعددة لكل مصدر منها تكلفة معينة وقد

1- عمر أحمد عثمان المقلي، إدارة المؤسسات العامة في الدول النامية، السودان: دار الأصالة للصحافة والنشر، ط1، 1996، ص63

2- ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص71

تختلف عن مصادر التمويل ألآخري مثل تكلفة حقوق الملكية وتكلفة التمويل بالقرض والديون، فإذا تم تحديد تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل يتم الحصول علي التكلفة الإجمالية المرجحة لرأس المال، وتستخدم هذه التكلفة عادتاً كمعيار لقبول أو رفض المشروعات الاستثمارية، ويتم احتساب تكلفة رأس المال لكل مصدر من مصادر التمويل بشكل منفرد حتى يتم الوصول إلي التكلفة الإجمالية المرجحة. يقتضي تقدير تكلفة رأس المال الوقوف على تكلفة كل عنصر من العناصر التي يتضمنها الهيكل المالي للشركة وهي الديون والأسهم الممتازة والأسهم العادية والأرباح المحتجزة[1].

أ/ تكلفة الديون: يقصد بتكلفة الديون معدل العائد الذي يطلبه المقرضين بمقابل إقراضهم للمشروع ويقاس العائد بالطريقة التي يقاس بها معدل العائد الداخلي أي أن تكلفة الدين تساوي معدل الخصم الذي يساوي القيمة السوقية للسند أي سعر السند السوقي والقيمة الحالية للفائدة المدفوعة والقيمة الحالية للقيمة الاسمية للسند ولكن تكلفة الدين على الشركة التي تدفع ضرائب على أرباحها تكون أقل لأن الفائدة المدفوعة على الديون تطرح فينخفض الربح الخاضع للضريبة.

ب/ تكلفة الأسهم الممتازة: تكلفة الأسهم الممتازة تساوي معدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين في الأسواق المالية للاستثمار في هذه الأسهم. وبما أن الأسهم الممتازة في معظمها هي أوراق مالية أبدية لا تستحق وتوزع أرباحاً ثابتة فان العائد المطلوب على الاستثمار في هذه الأسهم يساوي الربح الموزع السنوي مقسما على سعر السهم في السوق ويمثل هذا العائد تكلفة التمويل بالأسهم الممتازة للشركة.

ج/ تكلفة الأسهم العادية: أن تكلفة الأسهم العادية تساوي معدل العائد المردود المطلوب من قبل المستثمرين في الأسواق المالية للإقبال على الاستثمار في هذه الأسهم ويتألف معدل العائد المتوقع على الاستثمار في الأسهم العادية من قسمين هما عائد الربح الموزع الناتج عن تقسيم الأرباح الموزعة بالسهم المتوقعة على سعر شراء السهم ومعدل النمو السنوي لسعر السهم.

د/ تكلفة الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة أرباح تحققت غير أن المنشاة قررت احتجازها بدلا من توزيعها على حملة الأسهم وذلك بهدف استخدامها في تمويل

1- الموقع الالكتروني: www.jps-dir.com 2011/5/24 –5:00 PM

استثمارات مستقبلية وبالطبع لا ينبغي احتجاز الأرباح ما لم يكن العائد المتوقع يساوي على الأقل الاستثمار في فرص بديلة متاحة للملاك أي أن البديل لاحتجاز الأرباح هو دفعها إلى المساهمين بشكل أرباح موزعة ومن هنا نستطيع تشبيه عملية التمويل عن طريق احتجاز الأرباح بعملية توزيع الأرباح على المساهمين ثم إصدار أسهم عادية جديدة بقيمة الأرباح الموزعة وبيعها إلى المساهمين مباشرة من قبل الشركة دون اللجوء إلى بنك استثمار وبذلك تكون تكلفة الأرباح المحتجزة تساوي العائد المطلوب من قبل المساهمين للاستثمار في أسهم الشركة.

ومن الناحية العملية فإن تكلفة الأرباح المحتجزة قد تكون أقل من التكلفة الأساسية للتمويل بالملكية إذا كانت الأرباح الموزعة للمساهمين خاضعة لضريبة دخل الأفراد وإذا كان إعادة استثمارها من قبل المستثمرين يحتاج لدفع عمولة للوساطة وبذلك يكون احتجاز الأرباح أوفر على الشركة. وترجع أهمية تكلفة رأس المال في تحديد الجدوى الاقتصادية لمشاريع الاستثمار ومن مصلحة الشركة أن تكون تكلفة رأس المال منخفضة لأن ذلك يتيح لها عدد أكبر من فرص الاستثمار الرابحة ويجعلها تنمو بمعدلات سريعة. ولا نستطيع اعتبار تكلفة رأس المال ثابتة لأنها في الحقيقة تتغير طردياً بازدياد خطر مشاريع الاستثمار أي خطر الأعمال وكذلك ازدياد نسبة المديونية في هيكل تمويل المشروعات أي الخطر التمويلي. وأن هيكل رأس المال الأمثل هو الذي يخفض تكلفة رأس المال إلى الحد الأدنى هذا من الجانب النظري، أما الجانب العملي فهناك عدة عوامل تدخل في تحديد هيكل رأس المال الأمثل للشركة وهي تتعلق[1]:

1. بطبيعة الصناعة التي تعمل بها الشركة من حيث درجة المنافسة واستقرار المبيعات.
2. ببنية الموجودات في الشركة وأفاق النمو المستقبلي .
3. بدرجة حساسية الجهات المقرضة لارتفاع نسب المديونية في الشركة.

ثانياً: تقييم المشروعات الاستثمارية في ظل ظروف المخاطرة وعدم التأكد

نتيجة للتغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تزداد احتمالات الأحداث المتوقعة للمشاريع الاستثمارية في المستقبل مما يجعل متخذ القرار في حالة مخاطرة أو أن تؤدي هذه التغيرات إلي عدم التأكد، أي عدم وجود معرفة لدى متخذ

1- الموقع الالكتروني: www.jps-dir.com 2011/5/24 –5:00 PM

القرار بما ستكون عليه حالة الطبيعة في المستقبل. وهنالك بعض الأساليب التي تستخدم للمفاضلة بين البدائل الاستثمارية في ظل هذه الظروف.

تقييم المشروعات في ظل ظروف المخاطرة:

مفهوم المخاطرة:

المخاطرة حالة من حالات عدم التأكد، وبالرغم من أن متخذ القرار لا يستطيع التنبؤ على وجه الدقة بالحدث المنتظر وقوعه إلا أنه في هذه الحالة يمكن أن يضع تكوين احتمالي لهذه الأحداث المتوقعة، وذلك بشأن التدفقات النقدية للاقتراح الاستثماري في المستقبل، ويتم ذلك بوضع عدة تقديرات أو عدة قيم للمتغير الواحد في ظل ظروف متباينة، وهنا متخذ القرار لا يستخدم رقماً واحداً للتدفقات النقدية كما هو الحال في حالة التأكد بل يستخدم أكثر من رقم يمثل كل واحد منهم التدفق النقدي المتوقع في حالة حدوث موقف أو حدث معين على أن يقترن ذلك بالاحتمال المتوقع لكل قيمة. وتقاس مخاطر الاقتراح الاستثماري بمدى التغلب الذي يتعرض له التدفق النقدي في المستقبل.

وكقاعدة عامة تزداد المخاطرة كلما زاد التقلب (أو درجة التشتت) في التدفقات النقدية المتوقعة من استثمار معين وتقل كلما ضاقت أو قلت درجة هذا التشتت بالإضافة إلي ذلك فإن عملية المفاضلة بين الاقتراحات الاستثمارية لن تعتمد فقط على القيمة المتوقعة للتدفقات النقدية لكل اقتراح بل أيضاً على حجم المخاطر التي تنطوي على هذه التدفقات [1].

تعريف المخاطر:

يمكن تعريف المخاطرة بأنها ظرف أو وضع في العالم الواقعي يوجد فيه تعرض لوضع معاكس وبشكل أكثر تحديداً يقصد بالمخاطرة حالة يكون فيها إمكانية أن يحدث انحراف معاكس عن النتيجة المرغوبة المتوقعة أو المأمولة [2].

وأيضاً يمكن تعريفها بأنها: الحالة التي يمكن معها وضع توزيع احتمالي بشأن التدفقات النقدية المستقبلية، وهنا يجب أن تتوافر معلومات تاريخية كافية تساعد في وضع هذه الاحتمالات وهذه تسمى بالاحتمالات الموضوعية [3].

1- عبد الغفار حنفي، سمية زكي قريضان، الإدارة المالية، الدار الجامعية، 2002، ص95.

2- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص16.

3 -http://ahmedkordy.blogspot.com, 15/6/2011, 12:30 pm.

درجة المخاطرة:

أن المخاطرة عادتاً تكون أكبر في بعض المواقف من البعض الآخر، ولتحديد ذلك لابد من الرجوع إلي أساليب قياس المخاطرة التي توضح أن أحد البدائل يتضمن مخاطرة أكثر أو مخاطرة أقل من غيره، وتتصل درجة المخاطرة بإمكانية الحدوث فإن تلك الأحداث ذات احتمالية المخاطرة العالية محفوفة بدرجة أكبر من الأحداث ذات الاحتمالية المنخفضة.

في لعبة الروليت الروسية تزداد المخاطرة عندما توجد رصاصتين في المسدس بدلاً من واحدة وإضافة رصاصة ثالثة يزيد المخاطرة وكذا إضافة الرصاصة الرابعة والخامسة، ويزيد إضافة الرصاصة الرابعة و الخامسة من احتمالية حدوث انحراف عن النتيجة المأمولة وإذا أضيفت رصاصة سادسة فإن اللاعب لا يمكن أن يتوقع بعد ذلك أو حتى يأمل أن تكون النتيجة في صالحه، إن الرصاصة السادسة تجعل النتيجة مؤكدة ولا تصبح المخاطرة موجودة بعد الآن[1].

أساليب تقييم المشروعات في حالة المخاطرة:

إن المشروعات الاستثمارية تتعرض إلي مناخات اقتصادية في المستقبل غير آمنة تماماً بل هي مناخات المتاعب والشك والتغير والتحديات وفي ظل هذه الظروف فإنه ما لم يتناول متخذ القرار الشئون الروتينية للمساعدة في اتخاذ قرار اختيار أحد البدائل الاستثمارية أو يتم اتخاذه في ظروف التأكد التام فإن نتائجه وآثاره قد تنحرف قليلاً أو كثيراً مما كان متوقعاً له. وبالرغم من وجود هذه التأثيرات السلبية للقرارات في ظل هذه الظروف إلا أنه يمكن الحد منها بدرجة كبيرة كلما وجدت معلومات كافية وملائمة ودقيقة عن الاحتمالات المختلفة للبدائل ويمكن الحصول على هذه المعلومات باستخدام الأساليب التالية[2]:

أ/ القيمة المتوقعة:

يتطلب أي قرار استثماري التنبؤ بالأحداث المستقبلية بصورة صريحة أو ضمنية وحيث أنه من الصعوبة القيام بتنبؤ دقيق دقة كاملة بمعنى أننا لا نستطيع مثلاً القول إن مشروعاً معيناً سيحقق تدفق نقدي سنوي يبلغ (1500) جنيه بصورة مؤكدة. فالأمر ليس بهذه البساطة حتى أن رقم التدفق النقدي يتوقف على أمور عديدة يخرج معظمها عن

1- طارق عبد العال حماد، مرجع سبق ذكره، ص19.

2- د/ عبد الحميد محمود، مرجع سبق ذكره، ص108.

نطاق تحكم متخذ القرار حيث أنها تتحدد بالظروف الاقتصادية السائدة في وقت تحقق التدفق النقدي.

وعلى هذا الأساس فإن متخذ القرار لا يستخدم رقم واحد للتدفقات النقدية السنوية بل يستخدم أكثر من رقم بحيث يمثل كل واحد منهم التدفق النقدي في حالة حدوث حالة اقتصادية بعينها.

ويمكن التعبير عن التدفق النقدي السنوي في صورة جدول بدلاً عن التعبير عنه في صورة رقم واحد (1500 جنيه هو ما يطلق عليه أفضل تقدير) أي جدول يتكون من جانبين الجانب الأول يمثل الحالات الاقتصادية المختلفة والجانب الثاني يمثل التدفق النقدي السنوي لكل حالة اقتصادية وذلك كما يلي[1]:

جدول يوضح التدفق النقدي السنوي

الحالة الاقتصادية	التدفق النقدي السنوي
كساد كبير	500
كساد معتدل	1000
ظروف طبيعية	1500
رواج معتدل	2000
رواج كبير	2500

المصدر: محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999)، ص231.

ومن هذا الجدول يتضح أن التدفق النقدي السنوي سيكون رقم واحد فقط من الأرقام الخمسة الموجودة بالجدول ويتوقف هذا الرقم على الحالة الاقتصادية التي تسود في الفترة التي سيعيشها المشروع. وقد تم افتراض خمس حالات اقتصادية فقط ولكن الواقع العملي يختلف حيث أن الظروف الاقتصادية تتراوح من كساد عميق للغاية ورواج غير محدود وهنالك عدد لا حصر له من الاحتمالات بين هذين النقيضين.

ويتم حساب القيمة المتوقعة للمشروعات الاستثمارية عن طريق الخطوات التالية:

1- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999، ص231.

1. حساب عوائد كل مشروع في ظل كل ظرف من الظروف الاقتصادية التـي يتوقـع أن تسود.
2. تقدير فرصة أو احتمال حدوث كل حالة من الحالات الاقتصادية.
3. حساب المتوسـطات المرجحـة بـالأوزان للعوائـد الممكنـة وذلـك عـن طريـق ضرب التدفقات النقدية في كـل حالـة في احـتمال حـدوث الحالـة، وبعـد جمـع حواصـل الضرب يتم التوصل إلي المتوسط المرجح بالأوزان لكـل بـديل ففـي حالـة أن يكـون التدفق النقدي للاقتراحـات الاسـتثمارية متسـاوي يـتم قيـاس المخـاطر بـالانحراف المعياري أما في حالة اختلاف هذا التدفق فيتم استخدام معامل الاختلاف، ويسـاعد أسلوب معامل الاختلاف على قياس مخاطر كل اقتراح عـلى ضـوء القيمـة المتوقعـة لتدفقاته النقدية[1].

ج/ جداول المساحات للمنحنى الطبيعي:

قد نجد في بعض الحالات أن صـافي التـدفقات النقديـة للمقـترح الاسـتثماري لـه توزيعـاً طبيعياً وفي هذه الحالة يمكن الاسـتفادة مـن خصـائص المنحنـى الطبيعـي في الحصـول عـلى معلومات تساعدنا في تحليل المخاطر.

إن احتمال وقوع حدث معين بين قيمتين هو عبارة عن المساحة الواقعة تحـت المنحنـى بين هاتين القيمتين ومن الممكن إيجـاد قيمـة هـذه المسـاحة عـن طريـق اسـتخدام جـداول المساحات للتوزيع الطبيعي وذلك بتحويـل المسـافة بـين هـاتين القيمتـين والوسـط الحسـابي للتوزيـع إلي درجـات مـن الانحـراف المعيـاري ثـم توجـد المسـاحة المقابلـة لهـذه الـدرجات المعيارية من جدول المساحات للتوزيع الطبيعي، وهذه المساحة مـا هـي إلا احـتمال وقـوع الحدث بين هاتين القيمتين[2].

فمثلاً أن هنالك مشروع استثماري معروض على متخذ القرار وقـد تـم إجـراء الدراسـات اللازمة لتحديد تكاليفه وإيراداته ولقد أمكن تحديـد صـافي القيمـة الحاليـة المتوقعـة وأيضـاً قيمة الانحراف المعياري فإنه يمكن إيجـاد احـتمال تحقيـق صـافي القيمـة الحاليـة داخـل أي

1- المرجع السابق، ص100.

2- ثناء محمد طعيمة، مرجع سبق ذكره، ص133.

نطاق للقيم وذلك باستخدام الدرجات المعيارية والتي يتم حسابها بالمعادلة التالية: د = $\frac{ص - م}{ع}$ [1].

حيث تمثل (د) الدرجة المعيارية، و(ص) صافي القيمة الحالية (التقديرية) أما (م) تمثل متوسط صافي القيمة الحالية المتوقعة و(ع) الانحراف المعياري، بعد أن يتم حساب الدرجة المعيارية للاحتمال يتم بعد ذلك الكشف عن الاحتمال المقابل لهذه الدرجة في جدول التوزيع الطبيعي.

ويلاحظ أن المفاضلة بين المشروعات على أساس احتمال تحقيق صافي قيمة حالية داخل نطاق معين لا يتم إلا إذا كانت التدفقات الخارجة لها متساوية.

أما في حالة عدم التساوي فإنه يستخدم ما يسمى بدليل الربحية بدلاً من صافي القيمة الحالية ولا يختلف عن حالة التساوي إلا أنه يتم تحويل القيمة الحالية للتدفقات الداخلة إلي نسب مئوية وذلك بإحدى المعادلتين التاليتين حسب البيانات المتاحة[2]:

$$1/ \quad ل = \frac{\text{مجموع القيم الحالية للتدفقات الداخلة}}{\text{التدفقات الخارجية}} \times 100$$

$$2/ \quad ل = \frac{\text{التدفقات الخارجة} + \text{صافي القيمة الحالية}}{\text{التدفقات الخارجة}} \times 100$$

وبمقارنة هذا الاحتمال بين عدة مشروعات يتم المفاضلة بينها فإنه يتم اختيار البديل الذي يحقق أكبر احتمال.

تقييم المشروعات في ظل ظروف عدم التأكد:

مفهوم عدم التأكد:

يعتبر الظرف حالة عدم تأكد إذا لم يكن لدينا أي معلومات حول الاحتمالات الممكنة للعائد، فإذا كانت الاحتمالات غير معروفة تماماً فالقيمة المتوقعة للقرارات لا يمكن تحديدها ولذا فإن المعلومات المتاحة لصناعة القرارات في هذه الحالات تكون عند حدها الأدنى مما يجعلها عند المعالجة أصعب مواقف صناعة القرار على الإطلاق[3].

1- المرجع السابق، ص133.

2- المرجع السابق، ص134.

3- أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص257.

تعريف عدم التأكد:

هي الحالة التي يتعذر معها وضع أي توزيع احتمالي موضوعي لعدم توافر أي بيانات أو يعتمد في ذلك على الخبرات الشخصية ولذلك يطلق عليه بالتوزيع الاحتمالي الشخصي، أو أنه يعبر عن موقف لا تتوافر فيه لمتخذ القرار معلومات تاريخية للاعتماد عليها في وضع توزيع احتمالي للتدفقات النقدية المستقبلية[1]. ويمكن تعريف حالة عدم التأكد أيضاً بأنها: تعذر التنبؤات بالأحداث المتوقعة للإجراءات البديلة حتى ولو في إطار احتمالي[2]. وأيضاً يمكن تعريف عدم التأكد بأنه إمكانية انحراف القيم الفعلية عن القيم المتوقعة[3].

أساليب التقييم في ظل عدم التأكد:

سبق الإشارة إلي أنة يقصد بعدم التأكد عدم وجود أي معرفة لدي متخذ القرار عن ما ستكون عليه حالة الطبيعة في المستقبل ولا تتوفر لديه أي بيانات أو معلومات يمكن استخدامها في تحديد احتمالات للأحداث التي يمكن حدوثها في المستقبل وفي هذه الحالة سيكون على متخذ القرار استخدام معيار لا يتطلب وجود معرفة باحتمالات الطبيعية، ويمكن تلخيص الأساليب التي اقترحت لعلاج مشكلة عدم التأكد وأثرها على التدفقات النقدية للمشروع فيما يلي:

أ/ تحليل التعادل:

يتم استخدام تحليل التعادل حتى يتم التوصل إلي أفضل البدائل التي تؤدي إلي تحقيق الربح المستهدف ويتعلق هذا التحليل بالعلاقة بين إيرادات المبيعات، وإجمالي المصروفات، وحجم المبيعات. ومن خصائص هذا التحليل، ينظر إلي كيفية تغير إجمالي المصروفات مع تغير حجم المبيعات، وينظر أيضاً إلي تغير إجمالي الإيرادات مع تغير حجم المبيعات، ويحدد انحرافات المصروفات والإيرادات لمختلف أحجام المبيعات وهنالك عدة طرق لتحليل التعادل منها[4]:

1-www.ahmedkordy.blogspot.com, 20/6/2011, 4:30pm.

2- أحمد رجب، المحاسبة الإدارية، بيروت: الدار الجامعية، 1982، ص89.

3- تشارلز هور نجرن وآخرون، تعريب: أحمد حامد حجاج، محاسبة التكاليف مدخل إداري، الرياض: دار المريخ للنشر، 2009، ص156.

4- ثناء على القباني، محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003، ص112.

1/ طريقة المعادلة:

الخطوة الأولي في تحليل التعادل هي تقسيم إجمالي المصروفات إلي عناصر مصروفات ثابتة وعناصر مصروفات متغيرة، بذلك يمكن تحليل الربح حسب مصطلحات الإيرادات، المصروفات الثابتة والمصروفات المتغيرة بالمعادلة التالية[1]:

إيرادات المبيعات – المصروفات المتغيرة – المصروفات الثابتة = الربح أو الإيرادات = المصروفات المتغيرة + المصروفات الثابتة + الربح

وتعتبر نقطة التعادل هي حجم المبيعات الذي عنده تتساوى إجمالي الإيرادات مع إجمالي المصروفات.

2/ طريقة هامش مساهمة الوحدة:

هذا أسلوب آخر لتحليل التعادل ويتطلب معرفة سعر البيع للوحدة والمصروفات المتغيرة لكل وحدة، ويطرح المصروف المتغير لكل وحدة من سعر البيع لكل وحدة للحصول على هامش المساهمة للوحدة، وهو يمثل القيمة التي تساهم بها كل وحدة في تغطية المصروفات الثابتة وبعد تغطية المصروفات الثابتة فإن هامش المساهمة لكل وحدة إضافية مباعة يمثل زيادة في الربح، ويتم تحديد حجم التعادل بالمعادلة التالية[2]:

$$\text{وحجم التعادل} = \frac{\text{إجمالي المصروفات}}{\text{هامش مساهمة الوحدة}}$$

3/ طريقة نسبة هامش المساهمة:

فيما سبق تم قياس حجم المبيعات بعدد الوحدات ولكن في أحيان كثيرة لا يتم قياس حجم المبيعات بالوحدات وفي هذه الحالة يمثل المصروف المتغير كنسبة من سعر البيع تكون 75% مثلاً ويكون هامش المساهمة 25% من سعر البيع وبافتراض أن (س) تمثل قيمة المبيعات فإن معادلة احتساب نقطة التعادل تكون كالآتي[3]:

إيرادات مبيعات التعادل =

نسبة المصروفات المتغير × إيرادات المبيعات + المصروف الثابت

1- ثناء على القباني، مرجع سبق ذكره، ص113.

2- المرجع السابق، ص113.

3- المرجع السابق، ص113.

$$\text{أو إيرادات مبيعات التعادل} = \frac{\text{المصروفات الثابتة}}{\text{نسبة هامش المساهمة}}$$

ويشار إلي أن البديل الذي له نسبة عالية من الأصول الثابتة هو الذي يحتاج إلي تحقيـق مبيعات أكبر. فعندما تزداد نسبة التكلفة الثابتة يكون من اللازم زيـادة حجـم المبيعـات ثـم صافي الربح[1].

يتضح مما سبق في أسلوب تحليل التعادل أن حجم المبيعات المقدرة يعتبر مـن العنـاصر الرئيسية في تحليل التعادل بغرض تخطيط الأرباح حيث تتوقـف الأربـاح أو الخسـائر لمنـتج معين أو خط منتجات على هذا الحجم وحيث أن هذا الحجـم هـو مجـرد تقـدير فـإن ذلـك معناه أن عنصر عدم التأكد يدخل هنا في الصورة. وغالباً ما تحتوي القرارات الاستثمارية على مخاطر ولذلك يدرس تحليل العلاقة بين التكلفة، الحجم، والربح كيف يتـأثر دخـل التشـغيل إذا لم تتحقق البيانات الأصلية المتنبأ بها مثلاً إذا انخفضت المبيعات بنسبة 10% عـن المقـدر يؤثر تقييم هذه المخاطر على قرارات استثمارية أخرى يمكن أن تتخذها الشركة. فعلى سـبيل المثال لو أن احتمال هبوط في المبيعات يبدو مرتفعاً، ربما يتخذ المدير إجراءات لتغيير هيكـل التكاليف لكي يحتوى على تكاليف متغير أكثر وتكاليف ثابتة أقل.

ب/ أسلوب التحليل الاحتمالي:

رغبة في تطوير التوزيعات الاحتمالية كأسلوب لتحليل عدم التأكـد بحيـث يصـبح بعيـداً عن التأثير باختلاف الشخصية بين متخذي القرارات اقترح هيرتز نموذجاً يقوم على افـتراض أن التدفقات النقدية العائدة من البدائل الاستثمارية المتاحة إنما تحـدد بالعديـد مـن العوامـل، ولتحليل المخاطر المرتبطة بكل من هذه البدائل فالأمر يتطلب دراسة تأثير المخاطر المرتبطـة بكل من العوامل المؤثرة في التدفقات النقدية المتنبأ بها، ولتحقيق ذلـك يقـوم متخـذ القـرار بتقدير القيمة المتوقعة والقيمة القصوى والقيمة الدنيا لكل من العوامل المؤثرة في التدفقات النقدية، ويتم توليد الاحتمالات الموضوعية باستخدام أسلوب مونت كـارلو الإحصـائي والـذي ينطوي على جدول بالأرقـام العشـوائية. وعـن طريـق اسـتخدام الحاسـبات الالكترونيـة يـتم اختيار قيمة كل من العوامل المؤثرة من بين التقديرات الثلاثة.

1- المرجع السابق، ص114.

وبضم القيم المختارة لكل من هذه العوامل يمكن التنبؤ بالتدفقات النقدية العائدة من كل البدائل الاستثمارية المتاحة وبذلك يمكن تحديد التأثير المنفصل لكل من العوامل المؤثرة على التدفقات النقدية، وبعبارة أخري تحديد حساسية التدفقات النقدية لكل من العوامل المؤثرة فيها، ومن الطبيعي إذا كان تأثير أي من هذه العوامل محدود فيمكن التقاضي عن تحليل المخاطرة المرتبطة بهذا العامل المؤثر تفصيلياً وكما يتضح أن النموذج يستهدف تحليل خطر عدم التأكد المرتبط بكل من بدائل الإنفاق الاستثماري بطريقة تفصيلية وبموضوعية أكثر[1].

ج/ تحليل الحساسية:

قبل الاختيار من بين البدائل يقوم المديرون عادة بتحليل حساسية قراراتهم للتغيرات في الفروض الأساسية، ويقصد بتحليل الحساسية (ماذا - لو) الأسلوب الذي يستخدمه المديرون لدراسة كيف تتغير نتيجة المشروع ما إذا لم تتحقق البيانات الأصلية المتنبأ بها، أو إذا تغير أحد الفروض الأساسية.

إن أساليب تقييم المشروعات معظمها تقوم على فروض معينة تنطوي على أن هنالك أسعار معينة للمبيعات والمواد وكميات معينة للمبيعات ومعدلات معينة للإنتاج ومستوى طاقة إنتاجية للمشروع يعمل عندها في سنوات معينة وعمر افتراضي يتم على أساسه حساب التدفقات الداخلة والخارجة وسعر خصم معين وغيرها من الفروض ولا شك في أن هذه الفروض ستتغير ولا جدال أن القرار سيتأثر سلباً أو إيجاباً، ومن هنا نشأت الحاجة إلي وجود تحليل الحساسية كأداة للتعرف على مدى قدرة المشروع على التكيف وتحمل تلك التغيرات من عدمه، ويعبر تحليل الحساسية عن مدى استجابة المشروع أو درجة حساسيته لتغيرات التي تطرأ عليه وقد يمثل التغير هنا التغير في قيم بعض عناصر التدفقات الداخلة أو التدفقات الخارجة.

مثلاً فيما يتعلق بتحليل العلاقة بين التكلفة، الحجم، والربح. السابق فإن تحليل الحساسية يجب على العديد من الأسئلة منها: ماذا يمكن أن يحدث لدخل التشغيل فيما لو أن حجم الوحدات المباعة انخفض بنسبة 5% عن الحجم الأصلي المتنبأ به؟. وماذا يمكن أن يحدث لدخل التشغيل لو زادت التكاليف المتغيرة للوحدة بنسبة 10%؟. وبالطبع فإن تحليل حساسية دخل التشغيل لمختلف النتائج الممكنة يوسع ولا شك منظور المديرين ورؤيتهم عما يمكن أن يحدث بالفعل قبل أن يلتزموا بالتكاليف.

1- أحمد رجب عبد العال، المحاسبة الإدارية، الإسكندرية: مركز الإسكندرية لمطوعات الجامعية، 1987، ص493.

والذي لا شك فيه أن الانتشار المتزايد لصفحات الانتشار الالكترونية يساعد المديرين على إدارة تحليلات الحساسية المعدة على أساس تحليل العلاقة بين التكلفة، الحجم، الربح (تحليل التعادل) بطريقة منظمة وبكفاءة، وباستخدام صفحات الانتشار الالكترونية يستطيع المديرون إدارة تحليل الحساسية لفحص أثر وتفاعلات التغيرات في أسعار البيع، والتكلفة المتغيرة للوحدة، التكاليف الثابتة ودخل التشغيل المستهدف. وبالتالي فإن تحليل الحساسية هو أسلوب لقياس أثر هذه التغيرات في النهاية على معدل العائد الداخلي أو صافي القيمة المتوقعة الحالية أو أي معيار آخر من معايير تقييم المشروعات، مما يساعد على اتخاذ القرارات الاستثمارية في حالة عدم التأكد ويوضح تحليل الحساسية كيف يمكن أن تتأثر قيمة المعيار المستخدم لتقييم المشروع الاستثماري بالتغيرات في أحد المتغيرات أو العوامل المؤثرة على المشروع، وعلى صافي التدفقات النقدية مثل سعر بيع الوحدة أو تكلفة الوحدة المتغيرة وغيرها، ويتم تحديد أثر التغير في أحد المتغيرات على النتائج المتوقعة مع افتراض ثبات باقي متغيرات حساب صافي التدفقات النقدية بمعنى أن متخذ القرار الاستثماري يمكن أن يحدد مدى حساسية عائد المشروع الذي تدرس جدواه، للتغيرات في قيمة متغير أو متغيرات معينة يتكون منها المشروع[1].

لكن حساب أثر واحد من المتغيرات يفترض ثبات أثر المتغيرات الأخرى وفي الواقع العملي فإنه غالباً ما يقتصر تحليل الحساسية على المتغيرات الرئيسية التي يمكن أن يكون لها تأثيراً واضحاً على المشروع وهي تلك المتغيرات التي تمثل جزءاً كبيراً من التكاليف أو تؤثر تأثيراً قوياً على الإيرادات والتي من المتوقع أن تزداد قيمتها أو تنخفض بدرجة كبيرة عند إعادة الحسابات والتقديرات المتوقعة ولإجراء تحليل الحساسية على وجه الدقة هنالك خطوات يجب إتباعها وهي كما يلي:

1. تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على المعيار المستخدم أو المعايير المستخدمة في تقييم المشروع الاستثماري.
2. تقدير القيم الأكثر تفاؤلاً والأكثر تشاؤماً لهذه المتغيرات وكذلك هنالك القيمة الوسط الأكثر احتمالاً.
3. إعادة حساب المعيار أو المعايير المستخدمة في تقييم المشروع الاستثماري[2].

1- عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية، الدار الجامعية، 2000- ص337.
2- المرجع السابق، ص338.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية:

- أحمد الغريب الضرغامي، القياس والإفصاح المحاسبي لنشاط المرابحة والمشاركة وأثرهما علي قرارات المستثمرين – في ضوء معايير المحاسبة للمؤسسات الأسلامية، القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2005م.
- أحمد رجب عبد العال، المحاسبة الإدارية، مركز الإسكندرية لمطوعات الجامعية، 1987.
- أحمد رجب، المحاسبة الإدارية، بيروت: الدار الجامعية، 1982.
- أحمد فؤاد عبد الخالق، موضوعات في التحليل المحاسبي، القاهرة دار الثقافة العربية، 199.
- أحمد محمد المصري، الإدارة الحديثة، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعية، 2000.
- الأمام محب الدين بن فيض السيد محمد، تاج العروس من جواهر القاموس، بيروت: دارالفكر للنشر والتوزيع، 1994م.
- أمين السيد أحمد لطفي، الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة ودور وإجراءات مراقب الحسابات وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية، القاهرة: دارالنهضة للنشر والتوزيع، 1998م.
- أمين السيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومواجهة الأداء والاستثمارات في البورصة، الإسكندرية الدار الجامعية، 2005.
- بشير عيشي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الثالث لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 2009م.
- بضياق عبد الباقي، تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، الجزائر
- تشارلز هور نجرن وآخرون، تعريب: أحمد حامد حجاج، محاسبة التكاليف مدخل إداري، الرياض: دار المريخ للنشر، 2009.
- ثناء على القباني، محاسبة التكاليف والمحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، 2003.
- ثناء محمد طعيمة، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، ايتراك للنشر والتوزيع، 2002.
- جلال الملاح، تخطيط وتقييم المشروعات الزراعية، الرياض: دار المريخ للنشر، 1991.
- جمال جويدان الجمال، الأسواق المالية والنقدية، عمان: دار صفاء للنشر، 2001م.
- جمعة حيمدان، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ينشر عن طريق المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، 2014م.

- حسن محمد كمال، التحليل المالي، القاهرة مكتبة عين شمس، 1986.
- حسين القاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، جامعة دمشق، 2008م.
- حسين اليحي وآخرون، تحليل وتقييم المشروعات، القاهرة: الشركة العربية للتسويق، 2008.
- حسين علي خربوش وعب المعطي رضا الرشيد، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان – الأردن: دار زهران للنشر، 1999م.
- حسين يوسف القاضي ومأمون توفيق حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، عمان: دار الثقافة، 2011م.
- حنفي زكي عيد، صادق حامد مصطفى، دراسة محاسبية لجدوى المشروعات، القاهرة: مركز جامعة القاهرة، 1998.
- الخضيري حسن أحمد، الديون المتعقدة، الطاهرة الاسباب والعلاج، ط1، التراك للنشر والتوزيع، مصر 1997م.
- د.أحمد فتحي محمد حسنين، نماذج تحفيز الإدارة العليا علي تحقيق كفاية ومصداقية الإفصاح المحاسبي الإختياري، القاهرة: مجلة البحوث التجارية المعاصرة، م10، يونيو 1996م.
- أحمد محمد نور مبادئ المحاسبة المالية المبادئ والمفاهيم والإجراءات المحاسبية طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية والمصرية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م.
- الرفاعي إبراهيم مبارك، دور المراجع الخارجي في الرقابة علي ممارسات إدارة الربح – دراسة تطبيقية، القاهرة: مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، العدد الثاني، 2003م.
- خيرى على مصطفى الجزيرى، كفاءة الأسواق المالية، القاهرة: جامعة المنوفية – كلية التجارة، مجلة أفاق جديدة، العدد الثانى، 1995م.
- سعيد توفيق عبيد، خصائص وسلوك الإستثمارت المالية، القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلة البحوث الإدارية، العدد السادس، 2001م.
- سعيد مفيد ذوبان، أهمية المعلومات المحاسبية فى سوق الأوراق المالية، القاهرة: أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، مجلة البحوث الإدارية، العدد السابع، 2002م.
- عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، الكويت: دار السلاسل للنشر والتوزيع، 1990م.
- عبدالحى مرعى، نحو فلسفة منطقية للتنظير المحاسبى، الإسكندرية: جامعة الإسكندرية ، مجلة كلية التجارة للبحوث التجارية، العدد الثالث، 1979م.
- عبدالناصر محمد سيد درويش، دور الإفصاح المحاسبى فى التطبيق الفعال لحوكمة الشركات دراسة تحليلية تطبيقية، القاهرة: مجلة الدراسات المالية والتجارية، جامعة القاهرة، العدد2، 2003م.

- عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2007م ، ص ص2021.
- عبيد سعيد المطيرى، تطبيق الإجراءات الحاكمة للشركات فى المملكة العربية السعودية، الرياض: المجلة العربية للعلوم الإدارية، مجلس التعاون الخليجى، العدد الثالث، 2003م.
- على سيد مبارك عثمان، تعظيم فائدة القوائم المالية الفترية وإجراءات مراجعتها، القاهرة: مجلة الدراسات والبحوث التجارية، جامعة الزقازيق، العدد الثاني، 2003م .
- عماد حسنى محمد زهران، مشكلات القياس والإفصاح المحاسبى عن القيمة العادلة للإستثمارات المالية فى ضوء معايير المحاسبة – دراسة تطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005م
- د.فاروق جمعة عبدالعال، دور الإفصاح المحاسبى فى تنشيط بورصة الأوراق المالية، القاهرة: مؤتمر إستراتيجية الإستثمار فى مصر فى ضوء تحديد المستقبل ، 25 – 27 مايو 1995م.
- د.محمد أحمد إبارهيم خليل، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وإنعكاساتها علي سوق الأوراق المالية – دراسة تطبيقية، الإسكندرية: مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد الثاني، 2005م.
- محمد عبدالحميد طاحون، أثر تطبيق معايير المحاسبة المصرية علي منفعة المعلومات المحاسبية للمستثمرين، الإسكندرية: مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني، 2001م.
- ممدوح عبدالحميد محمد، أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم – دراسة تطبيقية، القاهرة: مجلة الفكر المحاسبى، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 1999م.
- نشوان بن سعيد الحميري اليماني، شمس العلوم ودار كلام العرب من العلوم، دمشق: دار الفكر، 1999م.
- هيني فان جريونينج، معايير التقارير المالية الدولية دليل التطبيق، ترجمة د.طارق عبدالعال حماد، القاهرة: الدارالدولية للإستثمارات الثقافية، 2006م.
- الراوي حكمت، المحاسبة الدولية، دار حنين، عمان الأردن، 1994.
- ريتشارد شويرد، استاذ المحاسبة كلية الاقتصاد، جامعة قاريونس، دار المريخ، السعودية.
- زكريا فريد عبدالفتاح، دراسات في نظرية المحاسبة، القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، 2001م.
- زياد رمضان، الإدارة المالية في الشركات المساهمة، ط1، عمان: دار صفاء للنشر، 1998م، ص 400.
- سامي عماد الدين العجل، تقييم سوق الأسهم لإدارة الشركات، داسة في نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للإستثمار، رسالة دكتوراة، كلية العلوم الُمالية والمصرفية، عمان، 2005م.
- سامي عماد الدين العجلاني، تقييم سوق الأسهم لأدء الشركات دراسة في نسبة التنبؤ بالربحية المستقبلية للإستثمار، رسالة دكتوراة، كلية العلوم والمالية والمصرفية، عمان، 2005م.

- سعد بن صالح الرويتع، مدي ملائمة معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في ظل إختلاف الظروف البيئية ، الرياض: مجلة الإدارة، مارس 2009م.
- سعد صادق بحيرى، إدارة المشروعات، الدار الجامعية للنشر، 2003.
- سعودي بلقاسم، سعودي عبد الصمد، مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيقات المعايير المحاسبية الدولية، بحث مقدم في الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولية ومعايير المراجعة الدولية: التحدي، جامعة سعد ود حلب، البليدة، 1314 ديسمبر 2011م.
- سعيد عبد الحميد مطاوع، الإدارة المالية مدخل حديث، مصر.
- السعيد فرحات، الأداء المالي لمنشُأت الأعمال والفحوصات الراهنة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية.
- سعيد يحي، أصيف الخضر، أهمية تطبيق المحاسبة الدولية في تحين جودة الإفصاح المحاسبي، بحث مقدم من الملتقي الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير المحاسبية الدولة ومعايير المراجعة الدولية، التحدي، جامعة سعد دجلة، البليدة 14/13 ديسمبر، 2001م.
- سيد الهواري، موسوعة الاستثمار، د.م: د.ن، 1982م.
- شريف أحمد البارودي، الإفصاح المحاسبي وسوق الأوراق المالية، القاهرة: دار النهضة العربية، 2005م.
- الشريف ريحان وآخرون، الفشل المالي في المؤسسات الاقتصادية، من التشخيص إلى التنبؤ ثم العلاج، جامعة منتودي، الجزائر، 2012م.
- الصديق طلحة محمد رحمة، التمويل الإسلامي في السودان التحديات ورؤى المستقبل، الخرطوم: مطابع السودان للعملة المحدودة، 2006م.
- طارق بعد العال حماد، معيار المحاسبة شرح معيار التقارير المالية الدولية، الحديثة، كلية التجارة جامعة عين شمس، 2008م.
- طارق خان وحبيب أحمد، إدارة المخاطر لتحليل د ن – 1423هـ2003م.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003.
- طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، القاهرة: الشركة العربية المتحدة، 2007م.
- عاطف عبدالمجيد عبدالرحمن، المدخل الإجتماعي لتدعيم المحتوي الإخباري للتقارير المالية المنشورة ، القاهرة: مجلة البحوث التجارية المعاصرة، 1999م.
- عبد الحليم الراجع، وعلي ربايعة، الإدارة والتحليل المالي، عمان، صفاء للنشر، 2000.
- عبد الحميد أبو ناعم، أساسيات الإدارة المالية، القاهرة 1998.

- عبد الحميد محمود، المحاسبة الإدارية ونظم دعم القرار، القاهرة، النهضة العربية، 2006.
- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، أساسيات الإدارة الماليةالجزء الأول القاهرة: د ن، د ت.
- عبد الرحيم كراجة وآخرون، الإدارة والتحليل المالي أسس ومفاهيم تطبيقات، ط2، عمان دار صفاء، 2002.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، در المعرفة الجامعية، ط1، 2000.
- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية للنشر، 2007م.
- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، الإسكندرية: المطبعة الفنية، ط1، 2002.
- عبد الغفار حنفي، سمية زكي قريضان، الإدارة المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002.
- عبد الفتاح دياب حسين، إدارة التمويل في مشروعات الأعمال، القاهرة المجموعة الاستشارية العربية، 1996.
- عبد الماجد عبد الله حسن، المحاسبة المالي، كلية العلوم الإدارية، دار جامعة أم درمان الإسلامية للطباعة والنشر، 2007.
- عبد الماجد عبد الله حسن، المحاسبة المالية، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية لطباعة والنشر.
- عبد المطلب عبد الحفيظ، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية للنشر، 2000.
- عبد المطلب عبد الحميد، دراسة الجدوى الاقتصادية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000.
- عبد الوهاب نصر علي، القياس والإفصاح المحاسبي وفقاً لمعايير المحاسبة العربية والدولية، كلية التجارة، الدار الجامعية، 2007م.
- عبد لبفتي دارن، قراءة في الأداء المالي والتنمية في المؤسسات الاقتصادية، مقال نشور في محلية الباحث العدد رقم 4، 2006م.
- عبدالفتاح أحمد على، قياس المضامين التقييمية لممارسات أنشطة إدارة الأرباح – دراسة تطبيقية، القاهرة: مجلة المحاسبة والإدارة والتامين، جامعة القاهرة، العددالسابع والستين، 2006م.
- عثمان بابكر، العناصر الأساسية لنظم إدارة المخاطر، الخرطوم، المعهد العالي للدراسات المصرفية، 2002م.
- عصام الدين محمد متولي وأ. درية بله محمد، حالات تطبيقية في دراسات جدوى المشروعات الاستثمارية، الخرطوم: د.ن، 2011م.
- عقاري مصطفى، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الإدارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، العدد الأول: جوان 2007م.

- عقيل الجاسم عبد الـلـه، تقييم المشروعات، عمان: دار مجدلاوي لنشر، 1999.
- علاء الدين جبل وخالد قطيني وكنزة محمد نوري خياطـة، دور المعرفـة التنبـؤ بالفشـل المالي للشركات، مجلة تنمية الرافدين 95 مجلد
- العلامة بن منظور، لسان العرب، القاهرة: دارالحديث، 2003م.
- عمار بن مالك، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الإدارة دراسة حالة شركة أسمنت السعودية، مذكرة ماجستير، جامعة فلسطينية، الجزائر، 2011م.
- عمر أحمد عثمان المقلي، إدارة المؤسسات العامة في الدول النامية، السودان: دار الأصالة للصحافة والنشر، ط1، 1996.
- عمر أحمد محمد عثمان، مبادئ المحاسبة المالية، جامعة الخرطـوم، أم درمـان، المطبعـة السكرية، 2007، ص ص2632.
- عمر أحمد محمد عثمان، مبادئ المحاسبة المالية، جامعة الخرطـوم، أم درمـان، المطبعـة السكرية، 2007.
- العمراني رافع ابراهيم، يس طـه يـس القطـان، اسـتخدام نمـوذج short للتنميـة للفشـل المالي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، المجلد 5 15، 2013م.
- فرد ويستون برجام، التمويل والإدارة، ترجمـة عبـد الـرحمن دعالـة بيلـة وعبـد الفتـاح السيد النعماني، الرياض: دار المريخ، د ت.
- الفيصلي فؤاد محمد محمد، تقييم الأداء المحاسـبي في شركـات الصـناعات التحويليـة في البحث أطروحة دكتوراة في جامعة دمشق، 2004م.
- قرشي صالح، إختيار دور النسب المالية في التنبؤ بالعثر المالي، غـير منشـور، كليـة العلـوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسير، جامعة قاصدةن مرباح ودقلة، 2013م.
- كمال الدين مصطفي الدهراوي، دراسات متقدمة في المحاسـبة والمراجعـة، الإسـكندرية: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م.
- المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المعـايير المحاسـبية الدوليـة 1992م، عـمان، شركـة مطابع الخط، 1999م.
- محمد أبو نصار، جمعية حميدان، معيار المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، عمان، 2014م.
- محمد توفيق البلقيني، جمال عبد الباقي واصف، مبادئ الخطـر والتـامين، القـاهرة: دار الكتب الأكاديمية لنشر والتوزيع، 2004م.
- محمد صالح الحناوي. و إبـراهيم إسـماعيل، الإدارة الماليـة والتمويـل: الـدار الجامعيـة، 1999.

- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1999م.
- محمد صالح الحناوي، إبراهيم إسماعيل سلطان، الإدارة المالية والتمويل، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1999.
- محمد صالح الحناوي، وابراهيم اسماعيل سلطان، الادارة المالية والتمويل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 1990م.
- محمد مطر، إدارة الاستثمار الإطار النظري والتطبيقات العملية، عمان: دار وائل، 2004م.
- محمود إبراهيم عبدالسلام تركي، تحليل التقارير المالية، الرياض: دار المريخ، 2008م.
- محمود السيد، جامعة المنصورة، أسس المحاسبة، المكتبة المصرية، ص180182.
- مختار محمود الهانسين، إبراهيم عبد الغني حمودة، مبادئ الخطر والتأمين، القاهرة: الدار الجامعية للنشر، 2001م.
- مداني بلغيث، التوافق المحاسبي الدولي المفهوم، المبررات والأهداف، مجلة الباحث، العدد الثالث، جامعة قاصدي مرابح ورقلة، الجزائر، 2005م.
- مروان شموط وكنجو عبود كنجو، أسس الاستثمار القاهرة: الشركة العربية المتحدة، 2008م.
- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، القاهرة: مطابع الأميرية، 1991م.
- المعلم بطرس البستاني، محيط المحيط، بيروت: مكتبة لبنان، 1998م.
- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، ط3، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1997م.
- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، الإسكندرية: المكتب العربي الحديث، ط4، 2000.
- ناظم محمد نوري، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، ط1، عمان، دار وائل، 1999م.
- نسيلي جهيدة أثر العجز المالي الاقتصادي، بحث غير منشور، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005م.
- نعيم حسن دهمش، القوائم المالية والمبادئ المحاسبية، عمان: مؤسسة الوراق، 1995م.
- الهادي آدم محمد، نظرية المحاسبة، ط2، الخرطوم: مطبعة جي تاون، 2003م.
- هشام أحمد حسبو، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والمحاسبة، القاهرة، مكتبة عين شمس، 1980.
- هشام جبر، إدارة المصارف، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2008م.
- هلا بسام عبدالله، استخدام النسب المالية للتنبؤ بالتعثر المالي للشركات السعودية، مجلة جامعة الملك السعودية، 2007م

- وليد ناجي الحيان: الاتجاهات في التحويل المالي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- American Institute of Certified Public Accounting "A.P.B Concepts Accounting Principles under lying Financial Statements of Business Enterpprises, No.4, 1972
- Boalbaki,Munir, "ALMawrid, Amodern English Arabic Dictiovary "Dar ELIImlil Malayen,Beirut Lebanon,2001,P.502
- Financial Accounting Standard Board:"Objectives of Financical Reporting By Business Enterprises, the Journal of Accounting, February, 1979, P.4
- FSAB, Statement of Financial Accounting Goneepts No 1 Rccognition and.
- Jonas&Jeanblanchet,"Assessing Quality of Financial Reporting" Accounting Horizons, Vol.14, NO.3, September, 2000.P353.
- Mcdanielt, L., Martin & Mains.L.,"Evaluating Financial Reporting Quality": The Effects of Financial ExpertiseVs. Financial Literacy. The Accounting Review, 2000.P153.
- Mulford, C.W & Comiskey, E.E,"The Financial Number Game",John Wiley&Sons, Canada,2002, pp.1213.
- Mulford, C.W&Comiskey, E.E,"The Financial Number Game", JohnWiley& Sons, Canada,2002.
- Pearsall&Trmble"The Oxford English Referenc Dictionary Second Edition, New york, 1996, P460.
- Schiper, K,& Vincet,L., "Earnings Quality": Accounting Horizons, 2003,Supplement.

الفهرس